وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون تيارت
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم التجارية

تخصص مالية وبنوك

الموسومة بـــ:

دور نظام الدفع الالكتروني في ظل المخاطر المالية –دراسة حالة– BNA من 2016 إلى 2020

من إعداد الطالبتين :
* راشدي كنزة
* راشدي عائشة

اشراف الأستاذ:
* د. عدة عابد

أعضاء لجنة المناقشة:

د.عدة عابد	استاذ محاضر (أ)	مشرفا مقررا
د. بالعجين خالدية	استاذ محاضر أ	رئيسا
د. ساعد محمد	استاذ محاضر أ	مناقشا
د. صافة محمد	استاذ محاضر أ	مناقشا

نوقشت وأجريت علنا بتاريخ .....07./.06 /2020

السنة الجامعية: 2021-2022

"وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ"

سورة التوبة الآية: 105

شكر وتقدير

بعد الجهد والعمل المتواصل نحمد الله تعالى الذي يرجع له الفضل في إتمام هذه المذكرة.

كما نعبر عن جزيل الشكر والعرفان للأستاذ المشرف "د. عدة عابد" الذي لم يبخل علينا بالمساعدة الدائمة والنصائح القيمة والإرشاد.

والشكر موصول لكل الأساتذة الذين مررنا وتعلمنا على أيديهم من التعليم الأساسي حتى الآن، ولا يفوتنا في الأمر كل من مدَّ لنا يد العون حينما كنا في أمس الحاجة إليها.

إهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار، من علمني العطاء بدون انتظار وأحمل إسمه بكل افتخار أرجوا من الله أن يمد عمرك لتري ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار (أبي العزيز).

إلى أعظم عاطفة في الوجود بهجة القلب وصفاء الحب وكمال الود وهبة، العمر فداها وترتاح العين لرؤياها، أدعو الله أن يحفظها ويرعاها (أمي الغالية حفظها الله)

إلى من بهم أكبر وعليهم أعتمد وبوجودهم أقوى وأسعد كل أحبتي.

إلى كل من وسعهم قلبي ولم تسعهم سطور مذكرتي أهدي هذا العمل المتواضع.

كنزة راشدي

إهداء

الحمد لله على توفيقه وعلى نعمه الكثيرة والصلاة والسلام على أشرف المرسلين
سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم.

أهدي ثمرة جهدي:

إلى السامي ومصدر قوتي وقدوتي في الحياة
إلى من غرس فيّ حب العلم وعلمني لذة النجاح ومتعته
إلى من تمنيت تقبيل رأسه في هذا اليوم الذي وصلت له بعرق جبينه المبارك
إلى القلب الرحيم والرجل العظيم الذي لم تمنحه الحياة فرصة الحضور بجانبي
أبي رحمه الله وأسكنه فسيح جناته

إلى اللمسة المباركة وإلى رمز الوفاء
ونبع الحنان الذي لا ينفذ
إلى سندي في الحياة ومن كان دعائها سر نجاحي
إلى من علمتني كيف أقف وصنعت مني شخصا قويا
أمي وجنتي حفظها الله لي

إلى من خطيت معكم درب الحياة
ومن بهم أكبر وعليهم أعتمد
وإلى من تقاسمت معهم الحب والحنان إخوتي
فاطمة، خديجة، ملاك، حفظكم الله

إلى سندي وقوتي بعد أبي
إلى قلب الحنون ومثلي الأعلى
إلى قرة عيني أخي حبيبي
أخي إسماعيل عبد المجيد حفظه الله

إلى صديقتي كنزة وإلى كل من تسابقوا وقدموا لي الدعم واحد تلو الآخر.

راشدي عائشة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	
إهداء	
فهرس الجداول والأشكال	
مقدمة	أ . و
الفصل الأول: الاطار المفاهيمي لنظام الدفع الالكتروني وتطوره	
تمهيد	02
المبحث الأول: ماهية نظام الدفع الالكتروني وتطوره	03
المطلب الأول: نظام الدفع الالكتروني نشأته وتطوره	03
المطلب الثاني: تعريف نظام الدفع الالكتروني أهميته وخصائصه	05
المطلب الثالث: أشكال تأمين الدفع الالكتروني	06
المبحث الثاني: وسائل الدفع الالكتروني وأشكالها	10
المطلب الأول: البطاقات البنكية وأنواعها	10
المطلب الثاني: البطاقات الذكية، النقود الالكترونية والمحافظ الالكترونية	13
المطلب الثالث: الشيكات الالكترونية والتحويلات المالية الالكترونية	17
المبحث الثالث: العوامل المساعدة على نجاح نظام الدفع الالكتروني	23
المطلب الأول: البنوك الالكترونية والخدمات المصرفية المقدمة	23
المطلب الثاني: المؤسسات النشطة في مجال نظام الدفع الالكتروني	27
المطلب الثالث: آليات الرقابة الالكترونية في المعاملات المصرفية	31
خلاصة الفصل	34
الفصل الثاني: مدخل لإدارة المخاطر المالية	
تمهيد	36
المبحث الأول: أساسيات حول الخطر	37
المطلب الأول: ماهية الخطر	37
المطلب الثاني: التصنيفات المختلفة للمخاطر	42
المطلب الثالث: طرق قياس المخاطر	47

المبحث الثاني: إدارة المخاطر المالية	51
المطلب الأول: ماهية إدارة المخاطر المالية	51
المطلب الثاني: أهداف واستراتيجيات إدارة المخاطر المالية	56
المطلب الثالث: قواعد إدارة المخاطر المالية	59
المبحث الثالث: دور الرقابة المصرفية وفعاليتها للحد من المخاطر المالية	62
المطلب الأول: مفهوم وأهداف الرقابة المالية	62
المطلب الثاني: أنواع الرقابة المالية ووسائلها	64
المطلب الثالث: أنظمة الرقابة المصرفية ومتطلبات فعاليتها	70
خلاصة الفصل	74
الفصل الثالث: تأثير إدارة المخاطر المالية على نظام الدفع الالكتروني –دراسة حالة بنك الوطني الجزائري BNA من سنة 2016–2019	
تمهيد	76
المبحث الأول: النظام المصرفي الجزائري وواقع وسائل الدفع	77
المطلب الأول: لمحة عامة على الجهاز المصرفي الجزائري	77
المطلب الثاني: أهم الإصلاحات التي مر بها النظام المصرفي الجزائري	83
المطلب الثالث: واقع نظام الدفع الالكتروني في الجزائر	85
المبحث الثاني: دراسة ميدانية حول البنك الوطني الجزائري BNA	88
المطلب الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري BNA	88
المطلب الثاني: وظائف وأهداف البنك الوطني الجزائري BNA	92
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري BNA	93
المبحث الثالث: تقييم المخاطر المالية للبنك الوطني الجزائري BNA من سنة 2016-2019	97
المطلب الأول: تقسيم المخاطر باستخدام نموذج CAMLES	97
المطلب الثاني: تقسيم المخاطر باستخدام نموذج الائتمان	105
المطلب الثالث: تحليل النتائج وتقسيم الوضعية المالية للبنك الوطني الجزائري BNA	109
خلاصة الفصل	111
الخاتمة	113
قائمة المصادر والمراجع	117

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01 -01)	المعاملات المصرفية والالكترونية	26
(01-02)	مجموع البطاقات في التداول بالولايات المتحدة الأمريكية 2017-2018	31
(01-03)	حجم البطاقات والعمليات التي تتم عبر الصرف الآلي فرنسا من سنة 2014-2017	31
(02-01)	تقسيم درجات الخطر	56
(03-01)	هيكل الودائع للجهاز المصرفي الجزائري 2016	80
(03-02)	هيكل القروض للجهاز المصرفي لسنة 2016	82
(03-03)	هيكل القروض للجهاز المصرفي الجزائري حسب قطاعات لسنة 2016	82
(03-04)	نسبة رأس المال الأساسي إلى متوسط الأصول	97
(03-05)	التثبيتات المشتركة للاستغلال	98
(03-06)	نسبة رأس المال الأساسي إلى المتوسط	98
(03-07)	نسبة تصنيف المرجح	99
(03-08)	نسبة جمالي التصنيف	100
(03-09)	معدل عائد للأصول	101
(03-10)	العائد على حقوق الملكية	102
(03-11)	نسبة التمويل على الودائع	103
(03-12)	نسبة القروض إلى إجمالي الأصول	103
(03-13)	حساب الفجوة	104
(03-14)	التقسيم الكلي للبنك	105
(03-15)	المؤشرات المستخدمة في تحليل بناء نماذج	106
(03-16)	نسب المؤشرات المكونة للنموذج	107
(03-17)	المعاملات التمييزية	108
(03-18)	العلامات التمييزية وحالة تطبيق حسب النموذج المقتدر	108

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	صفحة
(01-01)	حجم أهم البطاقات المعروفة في العالم سنة 2018	30
(01-02)	سلسلة الخطر	40
(02-02)	تصنيفات المختلفة للمخاطر	42
(03-02)	هيكل التنظيمي داخلي لإدارة المخاطر مؤهلة لمواجهة المخاطر	60
(04-02)	أنواع الرقابة المالية	65
(01-03)	هيكل القطاع المصرفي الجزائري	79
(02-03)	هيكل تنظيمي للبنك الوطني الجزائري	94
(03-03)	هيكل تنظيمي للبنك الوطني الجزائري لوكالة تيارت 540	96

مقدمة

يشهد العالم الآن العديد من المتغيرات الحديثة على الصعيد الدولي ولعل أهم هذه المتغيرات ثورة التكنولوجيا المعلومات والاتصال، والتي تعتبر من أهم سمات العصر الحديث، التي تأثر بها الناس وبدأوا التعامل على أساسها نظرا لمزاياها من ناحية السرعة والتكلفة حتى أثرت على مختلف الجوانب الاقتصادية والقانونية والاجتماعية والثقافية، والمصارف واحدة من القطاعات التي امتد إليها هذا التطور، وتبنت استراتيجية مآلها وجوب تطوير بنيتها، وأساليب نشاطها وابتكار وسائل دفع حديثة لم تكن معروفة من قبل، سعيا لزيادة أرباحها، وتقليل تكاليفها وأخطارها من جهة أخرى.

في ظل المنافسة في الأسواق التي يعرفها القطاع البنكي، ظهرت في العقود الأخيرة من القرن العشرين مجموعة من الظواهر التي أفرزتها التقدم التكنولوجي والتي تهدف إلى تحقيق السرعة في تنفيذ العمليات المالية، كالتحويل الإلكتروني للأموال، وسائل الدفع الالكترونية وغيرها، وبظهور العولمة واتساع نطاقها أصبحت التطورات التكنولوجية متسارعة وفي مسار لا ينتهي، خاصة في ظل القضاء الاعتباري، الذي يجري فيه الانتقال السريع من اقتصاد الموجودات إلى اقتصاد المعلومات والأرقام، ومن الخدمات المصرفية التقليدية إلى الخدمات المصرفية الالكترونية، ان أمرا مسلما به بهدف تطوير نشاط القطاع المصرفي وعصرنته.

شهد النظام المصرفي الجزائري عدة إصلاحات من أجل تحسن نشاطه إلا أن سنة 2005 عرفت وضع برنامج هام خاص بإصلاح نظام الدفع في الجزائر وهذا بالتعاون مع وزارة المالية وبمساعدة البنك العالمي لإنجاز نظام الدفع الالكتروني كنظام متطور يهدف إلى مواكبة التطورات العلمية الراهنة.

الإشكالية:

وعلى أساس ما سق فإن الإشكالية التي نسعى لمعالجتها تتجسد في السؤال الرئيسي التالي:

- ✓ ما مدى تأثير المخاطر المالية على نظام الدفع الالكتروني؟

الأسئلة الفرعية: ويمكننا تقسيمها إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ هل الإيرادات البنكية تحسنت بعد استخدام نظام الدفع الالكتروني؟
- ✓ ما المخاطر المالية الموازية وظهور هذا النظام؟
- ✓ كيف يمكن تقييم التجربة الجزائرية في مجال وسائل الدفع الالكتروني؟

✓ كيف يمكن أن يساهم نموذج (altman) في تقييم الوضعية المالية للمصارف؟

الفرضيات: في سبيل الإجابة عن الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية ننطلق من الفرضيات التالية:

✓ النظام الالكتروني يسمح بمعالجة كم هائل من المعاملات بسرعة فائقة وأقل تكلفة في زمن قصير.
✓ لا تزال المنظومة المصرفية الجزائرية بحاجة إلى تفعيل إدارة المخاطر داخل وحداتها.
✓ يساهم معيار (Camles) في تقييم أداء الصرف والمساعدة على اتخاذ القرارات.
✓ يعمل نموذج (Altman) على إعطاء صورة واضحة عن الأوضاع المالية التي يمكن من خلالها التنبؤ بأوضاع المصارف متعثرة أو غير متعثرة.

أهمية الموضوع:

- يشكل نظام الدفع الالكتروني عاملا أساسيا في التطور الاقتصادي بفعل التطور العلمي والتقني بالنظر لاستخدامه ف تسهيل المبادلات والمعاملات المالية والتجارية ليحقق الأهداف المخطط لها في الاقتصاديات الوطنية بصفة عامة والقطاع بصفة خاصة.
- تزداد أهمية هذا النظام الذي نشأ من فكرة هدفها وتمكين إجراء وتسوية الصفقات بسهولة وتحقيق للبنوك عوائد وأرباح من جهة وتقلل التكاليف والأخطار من جهة أخرى وتحقيق رضا العملاء وراحتهم مما ينعكس إيجابا على جميع الأطراف.

أهداف الموضوع: يسعى هذا الموضوع لتحقيق الأهداف التالية:

✓ التعرف على نظام الدفع الالكتروني وكيفية التعامل به.
✓ معرفة مدى تأثير المخاطر المالية على نظام الدفع الالكتروني.
✓ إبراز أهمية وسائل الدفع الالكتروني وضرورة الاهتمام بتطويرها.
✓ كيفية مساهمة وسائل الدفع الالكترونية في رفع الإيرادات للبنوك التجارية.

أسباب اختيار الموضوع: وتتمثل في:

أ. **أسباب ذاتية:**

✓ الميول والرغبة في دراسة هذا الموضوع.

- ✓ تنمية المعرفة الذاتية وتوسيع المعارف.

ب. الأسباب الموضوعية:

- ✓ حداثة الموضوع في الدراسات الاقتصادية.
- ✓ التوجه الجديد للمؤسسات الجزائرية لاستخدام نظام الدفع الالكتروني لتسريع وتيرة الدفع وتخفيض التكلفة.
- ✓ الكشف عن أهمية الموضوع بالنسبة للجمهور الجزائري في ظل انتشار وسائل الدفع الحديثة في المؤسسات المالية.

حدود الدراسة: وتنقسم إلى:

أ. **الحدود المكانية:** تمت الدراسة في بنك الوطني الجزائري BNA بوكالة تيارت في مصلحة النقد ووسائل الدفع.

ب. **الحدود المكانية:** غطت هذه الدراسة الفترة الزمنية من 2016-2019 أما فترة التربص كانت ما بين 2022/02/09 إلى غاية 2022/03/07.

المنهج والأدوات المستخدمة في الموضوع: سنعتمد في ذلك على:

- **المنهج التاريخي (الإسترادي):** والذي يتم الاستعانة به في تتبع مراحل نشأة وتطور نظام الدفع الالكتروني وتطور إدارة المخاطر المالية، كما يتم استخدامه لدراسة أهم المحطات التي عرفها تطور الجهاز المصرفي الجزائري والإصلاحات المتعاقبة عليه.
- **المنهج الوصفي:** والذي سيتم الاستعانة به كأسلوب مناسب لوصف واستعراض الجانب النظري وبهذا يمكننا من جمع البيانات والمعلومات المرتبطة بالمشكلة.
- **المنهج التحليلي:** وهو ما سنعتمده لتحليل المعلومات والبيانات والتعرف على الوسائل والضوابط اللازمة لإدارة المخاطر المالية في المصارف.
- **منهج دراسة حالة:** وهو أسلوب ضروري لإعطاء البحث جانبه التطبيقي كما سيتم استخدام التحليل الاحصائي وذلك لحساب مؤشرات الخطر للبنك الوطني الجزائري BNA ابتداءا من ميزانية 2016 إلى 2019 لمعرفة واستنتاج مقدرة المصرف على مواجهة المخاطر والتخلص منها.

هيكل البحث:

بغية إعطاء هذا البحث حقه من التفصيل قمنا بتقسيمه إلى مقدمة عامة وفصلين نظريين وفصل تطبيقي وخاتمة ويمكن استعراض ذلك على النحو التالي:

- ✓ الفصل الأول: (الإطار المفاهيمي لنظام الدفع الالكتروني وتطوره) حيث يمكن اعتباره فصلا تمهيديا يهدف إلى التعرف بمكونات نظام الدفع الالكتروني وحصر أهم المستجدات والتطورات فيه، ذلك من خلال ثلاثة مباحث حيث سنتناول في الأول ماهية نظام الدفع الالكتروني وتطوره، ونتطرق في الثاني لوسائل الدفع الالكتروني وأشكالها أما المبحث الثالث مخصص لأهم العوامل المساعدة على نجاح نظام الدفع الالكتروني.
- ✓ الفصل الثاني مدخل لإدارة المخاطر المالية حيث سيتضمن الإطار النظري للمخاطر وإدارتها وذلك من خلال ثلاثة مباحث هو الآخر حيث يتضمن الأول أساسيات حول المخاطر والثاني إدارة المخاطر المالية أما الثالث تمثل في دور الرقابة المصرفية وفعاليتها.
- ✓ الفصل الثالث (التطبيقي) تأثير إدارة المخاطر المالية على نظام الدفع الالكتروني حيث تضمن واقع للبنك الوطني الجزائري BNA وأيضا أهم أنشطته وتقييم مخاطر هذا البنك بعد جمع إحصائياته وتحليلها.

وسنختم هذا البحث بخاتمة تحتوي على نتائج عامة ونتائج اختبار الفرضيات والتوصيات وآفاق والبحث.

الدراسات السابقة:

وقد وقع الاختيار على مجموعة من الدراسات السابقة من بينها الدراسات التالية:

- ✓ **دراسة سابقة للطالب "زهير زاوش"**: بعنوان "دور نظام الدفع الالكتروني في تحسين المعاملات المصرفية دراسة حالة الجزائر"، قدمها صاحبها لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية في ميدان العلوم الاقتصادية تخصص تمويل دولي والمؤسسات المالية والنقدية، جامعة لعربي بن مهيدي أم البواقي 2011/2010 وقد عالج الإشكالية الآتية "دور نظام الدفع الالكتروني وتأثيره على المعلومات المصرفية وتوصل لمجموعة من النتائج من بينها:

- ✓ ظهور وسائل الدفع الالكترونية سمح بخلق المؤسسات الرائدة في هذا المجال ووسع الآفاق أمام التجارة الالكترونية حيث أصبحت تحقق أرباح طائلة من هذه الوسائل.
- ✓ يعود تعثر الجزائر فيما يتعلق بتحديد وسائل الدفع إلى جملة من المعوقات والتي تشكل مكبح أمام نجاح المشاريع.

وما يميز دراستنا عن هذه الدراسة أنها شملت لدور نظام الدفع الالكتروني في ظل كل المخاطر المالية وتأثيراتها على المعاملات المصرفية، كما أنها تناولت العوامل المساعدة على نجاح هذه المعاملات المصرفية وآليات الرقابة الالكترونية عليها.

- ✓ **دراسة سابقة للطالبة خضراوي نعيمة:** بعنوان "إدارة المخاطر البنكية دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري" قدمتها صاحبتها لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد في كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر، بسكرة 2008-2009 وقد عالجت الباحثة في دراستها الإشكالية التالية "كيفية إدارة المخاطر المالية داخل البنوك الجزائري" لتتوصل في الأخير لمجموعة من النتائج من بينها ما يلي:
  - ✓ إدارة المخاطر ضرورية لإنجاح البنوك واستمرارية عملها.
  - ✓ البنوك الجزائرية مازالت تعتمد على النظام والقواعد الاحترازية التي يفرضها البنك المركزي.

وما يميز دراستها عن هذه الدراسة أن دراستها أضفت نتائج جديدة لهذا الموضوع حيث عالجت أسباب تعثر الجزائر فيما يتعلق بتحديث وسائل الدفع الالكترونية.

- ✓ **دراسة للطالبة "عبدلي لطيفة"** دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية وعلوم التسيير شعبة العلوم الاقتصادية جامعة أبي بكر بلقاسم تلمسان 2011-2012 وقد عالجت إشكالية مكانة قياس وإدارة المخاطر الاقتصادية في الوقت الراهن تواجه تحديات ورهانات تتعدد أشكالها وأنواعها وأبعادها مما فرض عليها جملة من المخاطر يمكن أن تقتضي عليها الشيء الذي أوجب عليها ضرورة إعداد العدة والاستعداد الجيد لمواجهتها ما يميز دراستنا عن هذه الدراسة عنصر التكوين والتدريب من الناحية التطبيقية حيث شهدت دراسة عبدلي لطيفة غياب هذا العنصر وبالتالي تكوين نتائج غير ثابتة.

صعوبات البحث:

واجه هذا البحث عدة عراقيل من بينها:

- ✓ صعوبة الحصول على المعلومات من البنك الوطني الجزائري BNA تحت مبدأ السرية.
- ✓ قلة المراجع التي تدرس الموضوع بشكل مباشر حيث آن في وضع الجزائر أغلبها يتناول موضوع التجارة الالكترونية.

المواقع الالكترونية للبنوك الجزائرية تفتقر إلى المعلومات المتعلقة بنشاط نظام الدفع الالكتروني.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي لنظام الدفع الالكتروني وتطوره

تمهيد:

تعتبر أنظمة الدفع مجموعة المؤسسات والتنظيمات والقواعد والأدوات التي تتم من خلالها عملية الدفع ما بين الوحدات الاقتصادية من أجل تسوية التزاماتهم في التعاملات المالية والمبادلات التجارية، غير أن التطورات الاقتصادية لم تسمح لأنظمة الدفع بالاستمرار على شكل معين، بل تطورت على عدة مراحل ليتخذ أشكالا معروفة لأزمنة معينة، بدأت بنظام المقايضة ثم نظام المعدنين الذهب والفضة، وبسبب محدودية هذين النظامين كان من الضروري الاستعانة بوسيلة أخرى، فبدأ المجتمع في استعمال النقود الورقية والتي تستمد قوتها من القانون وبإيداع هذه الأخيرة لدى الصيارفة ظهر نوع جديد من النقود وهي النقود الكتابية وأصبحت تعرف هذه الأشكال بنظم الدفع التقليدية، ومع التطورات التكنولوجية وزيادة تطبيقها ثم استخدام أنظمة دفع حديثة عن سابقتها وتتلاءم مع طبيعة العمليات والصفقات الالكترونية.

وللتعرف أكثر في هذا الفصل على "نظام الدفع الالكتروني" سنتطرق إليه من خلال ما يلي:

- المبحث الأول: ماهية نظام الدفع الالكتروني وتطوره.
- المبحث الثاني: التحويلات المالية في نظام الدفع الالكتروني.
- المبحث الثالث: العوامل المساعدة على نجاح المعاملات المصرفية الالكترونية.

المبحث الأول: ماهية نظام الدفع الالكتروني وتطوره

تعبر وسائل الدفع عن الطريقة التي من خلالها يستطيع الأفراد تسوية التزاماتهم أو دفع أثمان السلع والخدمات التي يحصل عليها. وقد تطورت وسائل الدفع عبر العصور، وذلك تباعا لتطور الحياة الاقتصادية وظروف السوق والتطورات في مجال تكنولوجيا الاتصال وقد حظيت بالقبول الاجتماعي لها فبدأت بأشكالها التقليدية ومع التطورات الغير مسبوقة في تكنولوجيا المعلوماتية تمخضت عنها وسائل دفع الكترونية والتي تمثل الصورة الالكترونية لوسائل الدفع التقليدية التي توجد بأشكال مختلفة تتلاءم مع طبيعة الصفات.

المطلب الأول: نشأة وتطور نظام الدفع الالكتروني

"عندما أخذ المجتمع الإنساني في التطور كان الأفراد ينتجون سلعا بمقادير تفوق حاجياتهم إليها، ومن ثم يبادلون فائض هذه السلع بسلع أخرى"[1] مباشرة دون استخدام أي وسيط، فهي الصورة الطبيعية والبسيطة للتبادل"[2] وهو ما يعرف بالمقايضة، غير أن هذا الأخير كان عاجزا عن مسايرة التطور الاقتصادي الذي استند في أساسه الى ظهور التخصص وتقسيم العمل، وما رافق ذلك من اتساع في عمليات المبادلة بين الأفراد بسبب فائض في الإنتاج المعد للتبادل.[3]

إذ لاقت ثلاث صعوبات رئيسية، خاصة صعوبة التوافق بين رغبات المتعاملين وتقدير نسبة المقايضة وعدم قابلية السلع للتجزئة، نظرا لمحدودية هذا النظام كان من الضروري الاستعانة بوسيلة أخرى أكثر فعالية وثم اللجوء إلى استخدام المعادن كنقود واحتلت المعادن الثمينة (الذهب والفضة) مكان الصدارة بين مختلف المعادن النقدية ثم تلتها في الترتيب المعادن الأخرى مثل الحديد والنحاس والقصدير وغيرها، وقد تم اختيار المعادن النفيسة لأنها تمتاز بالخصائص التالية:

- غير قابلة للتلف وقابلة للتجزئة إلى قطع متماثلة يلاءم حجمها مختلف حاجات التداول نظرا لكونها نادرة فهي مرتفعة الثمن.
- الثبات النسبي في قيمتها مقارنة مع غيرها من السلع.

---

[1]– صبحي نادرس قريصة، مدحت محمد عقاد "**النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية**"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1983، ص13.

[2]– عبد الحق بوعتروس "**مدخل للاقتصاد النقدي والمصرفي**"، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2003، ص2.

[3]– مروان عطون "**النظريات النقدية**"، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، 1989، ص ص 9،12.

غير أن العالم قد شهد بداية النص الثاني من القرن السابع عشر الميلادي ظهور أنواع جديدة من السندات يصدرها الصيارفة للتجارة، تثبت ملكية التاجر مبلغ ما في ذمة الصيرفي، وتعد النقود المصرفية أهم أنواع النقود المتداولة فكما كان إيداع الذهب لدى البنوك سببا في وجود النقود الورقية فإن إيداع النقود الورقية أدى إلى وجود النقود الائتمانية.[1]

فقيام النقود بوظيفتها كمقياس للقيمة ذلك صعوبة تقدير نسب كما أن استخدامها كوسيط للتبادل قضى على الصعوبات التي تصاحب تحقيق التوافق بين رغبات المتعاملين، لم تعد مشكلة عدم قابلية بعض السلع للتجزئة تعترض عقد صفقات البيع والشراء.[2]

أما في العصر الحديث ومع ظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصال فقد ظهرت العديد من الوسائل التكنولوجية الحديثة التي سادت معها ظاهرة المعلوماتية التي تأثر بها الناس نظرا لمزاياها من ناحية السرعة أو التكلفة حيث أصبح من السهل علي أي شخص في أي مكان أن يحصل على جميع المعلومات التي قد يحتاج إليها في أي مجال من مجالات مختلفة عن طريق شبكة الانترنيت[3]، التي ارتبطت بتكنولوجيا الالكترونيات والحواسيب فكان لها دور كبير، فتم تفاعلها مع كافة القطاعات والمؤسسات، حيث فتحت المجال لتقديم المعلومات كما شاع مؤخرا استخدامها على نطاق واسع في الأغراض التجارية، كانت نتيجته التحول إلى ممارسة التجارة الالكترونية التي أتاحت عملية تبادل السلع والخدمات والبيانات بين العديد من الجهات عبر شبكة الانترنيت مؤدية بذلك إلى ظهور ثورة جديدة في شكل التجارة العالمية أثرت على أسلوب الحياة بأكملها لذلك سعت المصارف للتكيف والتعامل مع المستجدات المصرفية الالكترونية بكل فعالية وانفتاح وكفاءة، لأن التطورات التكنولوجية المتسارعة التي يجرى فيها الانتقال من اقتصاد الموجودات إلى اقتصاد المعلومات والأرقام ومن الخدمات المصرفية التقليدية إلى الخدمات المصرفية الالكترونية بات أمرا مسلما به على القطاع المصرفي والمالي باعتباره أكثر تأثرا خاصة في المعاملات المالية المتداولة إذ أملى على المصارف تبني إستراتيجية تهدف لتطوير بنيتها التكنولوجية وأنظمتها المعلوماتية لمواكبة

[1]- موسى آدم عيسى "**أثار التغيرات في قيمة وكيفية معالجتها في الاقتصاد الإسلامي**" مجمع البركة إدارة التطوير والبحوث، قسم الدراسات والبحوث الشرعية، جدة، 1993، ص21.

[2]- حرقوس مدني "**الكامل في الاقتصاد**"، دار الآفاق، الأبيار، الجزائر العاصمة، 2000، ص 33.

[3]- صبحي نادرس قريصة، مرجع سبق ذكره ، ص22.

هذا التطور، وبالتالي القدرة على المنافسة وعليه نجد العالم يتجه نحو تطبيق واسع لنظام المدفوعات بوسائل الدفع الالكترونية مما يقلل من استخدام النقود بشكل جزئي.[1]

المطلب الثاني: تعريف نظام الدفع الالكتروني أهميته، خصائصه

إن أنظمة الدفع لا يفرضها القانون بل تنتج عن مميزات ثقافية وتاريخية واجتماعية تحضي بالقبول الاجتماعي لها، وهذا ما سنبرزه من خلال تعريف نظام الدفع وتحديد أهميته وخصائصه.

أ- **مفهوم النظام:** إن أي نظام هو عبارة عن مجموعة العناصر المتفاعلة فيما بينها من أجل تحقيق هدف معين، وهذه العناصر تمثل مدخلات النظام، يتم الخرج فيما بينها، على أساس مجموعة من الموارد والإجراءات، قصد تحقيق نتائج مرغوبة (أهداف) تسمى مخرجات النظام.[2]

ب- **مفهوم الدفع:** تدل كلمة الدفع عن إطفاء دين أو تسوية التزام.[3]

1. **مفهوم نظام الدفع:** (**système de paiement**) يعبر عن مجموعة المؤسسات والتنظيمات والقواعد والأدوات والقنوات التي يتم من خلالها عملية الدفع ما بين الوحدات الاقتصادية ومنه فإن أنظمة الدفع لا يفرضها القانون بل تنتج عن مميزات ثقافية وتاريخية واجتماعية واقتصادية لأي بلد وكذا التطورات التكنولوجية فإن هذه المميزات تحدد أشكال وطرق استعمال وسائل الدفع.[4]

2. **خصائص أنظمة الدفع: تتميز أنظمة الدفع بالخصائص الآتية:**

- **البساطة والوضوح:** أي أن تكون القواعد والإجراءات المعمول بها واضحة وغير معقدة وسهلة الفهم والممارسة من جميع المتعاملين.

---

[1] – علي محمد أحمد أبو الغز "**التجارة الالكترونية وأحكامها في الفقه الإسلامي**"، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص10.

[2] – علي محمد أحمد أبو الغز "**التجارة الالكترونية وأحكامها في الفقه الإسلامي**"، مرجع سبق ذكره ص10.

[3] – رحيم حسين "**الاقتصاد المعرفي**"، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2009، ص40.

[4] – حمزي سيد أحمد: "**تحديث وسائل الدفع كعنصر لتأهيل النظام المصرفي الجزائري**"، مذكرة تخرج ضمن نيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية ع. إ وع.ت، جامعة الجزائر، 2002، ص14.

- **المرونة:** وهي القدرة على التكيف والاستجابة للتغيرات سواء كانت راجعة إلى التطور في سلوك الوحدات (أفراد ومؤسسات) ومجال وسائل الدفع وقنوات الاتصال أو القوانين والتنظيمات.
- **السرعة:** وهي إجراء الدفع في أقل زمن حقيقي ممكن.
- **الأمان:** يتعلق الأمر هنا أساسا بأمنية وسائل الدفع والطرق المستعملة فكلما ساد الأمان في الطرق والوسائل في الدفع، كلما سادت الثقة بين المتعاملين.[1]

3. أهمية نظام الدفع الالكتروني:

بعدما كانت التسويات المالية تتم عن طريق وسائط مادية ملموسة ومعروفة وهي أدوات الوفاء الشائعة الاستخدام من النقود والشيكان ومع اتساع نطاق التجارة الالكترونية أصبحت تلك الوسائل المادية لا تصلح في تسهيل المعاملات التي تتم عن بعد في بيئة غير مادية كالعقود الالكترونية التي تبرم عبر شبكة الانترنيت، حيث تتوارى المعاملات الورقية حيث أصبح الأمر يحتاج إلى وسيلة جديدة للدفع تتلاءم مع متطلبات التجارة الالكترونية فظهرت وسائل تواكب التطورات الحاصلة وتم التعبير عن هذا الوسائل بـ "نظام الدفع الالكتروني"، التي يمكن للعميل الوفاء بمقابل السلعة أو الخدمة بنفس الطرق التقليدية المتبعة في التعاقد عادة، مثل إرسال شيك أو أرقم بطاقة بنكية عن طريق البريد أو من خلال فاكس أو إرسال البيانات الخاصة بحسابه البنكي، حيث يستطيع العميل من خلال هذه البيانات اقتطاع الثمن من حساب العميل ولكن هذه الوسائل لا تتفق وخصوصية التجارة الالكترونية ومقتضيات السرعة فيها إذا كانت أهمية اللجوء إلى الدفع الالكتروني من خلال شبكة الاتصالات اللاسلكية موحدة عبر حاسب (télématique) [2]

المطلب الثالث: أشكال تأمين الدفع الالكتروني

إن الدفع الالكتروني في عملية مصرفية دولية متعددة الأطراف، تتم عبر فضاء معلوماتي مفتوح، مما يجعلها عرضة لشتى أنواع السرقة، الغش، النصب والاحتيال خاصة فيما يتعلق بالبطاقات الائتمانية أو إساءة استخدامها في النصب على التجار والبنوك.

[1]- رحيم حسين، مرجع سبق ذكره، ص133.

[2]- محمود حسين منصور، "**المسؤولية الالكترونية**"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003، ص120.

فكان لابد من اللجوء إلى وسائل أمان لتوفير الثقة بين المتعاملين وضمان فعالية وسائل الدفع الالكترونية، مما يضمن نجاح الصفقات التجارية عبر الانترنيت.

وتتولى الجهة التي تقدم خدمة الدفع الالكتروني مهمة توفير الأمان والثقة المتبادلة، حيث يتم تحديد الدائن والمدين أطراف العملية التي تتم بطريقة مشفرة، من خلال برنامج معد لهذا الغرض بحيث لا يظهر الرقم البنكي على الشبكة ويتم عمل أرشيف يسهل الرجوع إليه، للمبالغ التي سحبها بهذه الطريقة وهذا ما يعرف بنظام المعاملات الالكترونية الآمنة.

ويحقق هذا النظام عدة ضمانات أساسية أهمها: التكاملية، أي ضمان الرسالة المرسلة هي الرسالة المستقبلة عن طريق البصمة الرقمية، وسرية المعاملة من خلال تشفير محتوى الرسالة، والتحقق من شخصية صاحب بطاقة الائتمان وشخصية البائع.[1]

والجدار الناري firewell هو تطبيق برمجي يقوم بمراقبة جميع البيانات والمعطيات التي تصل إلى البرنامج عن طريق الانترنيت والهدف الرئيسي منه هو حماية المعطيات المخزنة على تطبيق الويب أو أي نظام آخر متصل بالإنترنيت من أي هجوم يقوم به العابثين والمخترقين من خارج الشركة، ويتوجب استخدام الجدران النارية إذا كانت الجوانب متصلة بالإنترنيت، وتبرز الحاجة إلى استخدامها عندما يبدأ المخترقين بالدخول بغرض العبث، أو التخريب، أو الاطلاع على ما ليسوا مخولين بالاطلاع عليه، ويتم منعهم من الدخول من خلال إيقاف الأوامر التي يرسلونها.[2]

وهناك من الشركات من ابتكرت نظاما أكثر أمانا عند استخدام وسائل الدفع الالكتروني ومنها شركة « first vert val » وطريقة عمل هذه الشركات في أنها تقوم بأخذ أرقام بطاقات الائتمان للعملاء الذين يودون الانضمام إلى برنامجهم عن طريق الهاتف وباقي البيانات اللازمة ثم تخصص لكل عميل من عملائها رقم حساب مميز يتكون من مجموعة من الأرقام، وعندما يرغب العميل في الشراء عبر الانترنيت يقوم بإرسال رقم حسابه من خلال البريد الالكتروني إلى التاجر، الذي يقوم بعد ذلك بالاتصال بهذه الشركة للاستفسار عما إذا كان الشراء سيتم دفع مقابله أو

[1] – محمود حسين منصور، "**المسؤولية الالكترونية**"، مرجع سبق ذكره، ص ص 123، 124.

[2] – تقنيات التجارة الالكترونية "الدفعات المالية الآمنة" تاريخ الاطلاع: 2021/11/26 على الساعة 10:45 على الموقع الالكتروني www.ecommercetechnology.org

لا، وهنا تقوم الشركة بسؤال العميل من خلال العنوان المسجل لديها إن كان يرغب في قبول أو رفض الشراء.

وعند القبول يتم التصديق على الشراء وتقييد الشركة قيمة المشتريات على رقم حساب بطاقة الائتمان وتؤكد للتاجر أنها ستدفع مقابل المشتريات، وإذا ادعي العميل عدم معرفته كليا بالصفقة فإنه يتم إصدار رقم حساب جديد له، ويصبح الرقم القديم غير ساري المفعول، وفي حال عدم تمكن الشركة من الاتصال بالعميل يتم رفض الشراء، وهذه الشركة تعطي الأمان للتعامل من خلال الشبكات المفتوحة كالإنترنيت، إذ لن يتم التصنت على معاملاته ولن يتم استغلال رقم بطاقة الائتمان الخاص به مما يولد الأمان لدى المتعاملين بهذه الشبكة ويعطي لها المصداقية.[1]

أما الشركات العملاقة كشركة ماستر كارد وفيزا كارد بمساعدة شركات أخرى رائدة في هذا المجال، فقد وضعت نظام "الصفقة الالكترونية الآمنة"، هدفها توفير الأمن لمدفوعات البطاقات عند عبورها الأنترنيت من مواقع التجار والبنوك ويمكن اختصار هذا النظام كما يلي:

- يقوم المتسوق بالشراء من التاجر الذي يتبع مواصفات هذا النظام وباستخدام محفظة الكترونية، يبعث المستخدم معلومات مالية مشفرة:

1. تقوم خدمة الويب للتاجر بحويل الصفقة المستقرة إلى مركز معالجة بطاقة السداد والذي يفك شفرة العملية ويتم تنفيذها.
2. يقوم مركز المعالجة بتحديد مسار الصفقة وتوجيهها إلى المؤسسة المالية التي أصدرت بطاقة سداد المستهلك للموافقة.
3. أخيرا يتلقى التاجر إعلانا من بنك المستهلك بالموافقة على الصفقة، بعدئذ يحمل حساب بطاقة سداد المستهلك بقيمة الصفقة.
4. يقوم التاجر بعمل قسيمة البضاعة ويضيف قيمة الصفقة إلى مجموعة صفقات بطاقة السداد التي حولت أخيرا إلى البنك التاجر لإيداعها.[2]

[1]- أبو الهيجاء محمد إبراهيم، "**التعاقد بالبيع بواسطة الأنترنيت**"، الطبعة 1، دار العلمية الدولية ومكتبة الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص58.

[2]- حماد عبد العلي طارق، "**التجارة الالكترونية**" الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص ص 133،135.

غير أن هذا النظام أو البرنامج لم يسجل نجاحا كبيرا، بسبب عدم سهولته للتطبيق، وارتفاع تكاليفه، فرغم كل الجهود المبذولة لا زال العملاء يتخوفون من وسائل الدفع الالكترونية، نظرا لارتفاع حوادث السرقة والنصب والاحتيال عبر الشبكة.

لكن رغم ذلك لم تستسلم الشركات واستمرت في ابتكار البرامج التي تؤمن عمليات الدفع وغيرها من العمليات عبر شبكة الانترنيت وكانت أهمها بروتوكولين؟، بروتوكول الصفقات الآمنة SSL (Secure socket layer) الذي أدخل من طرف شركة (Netscape communication) الذي يضمن أمن العقود الالكترونية والصفقات التجارية على الانترنيت، ثم تطويره بدعم من شركة master Gard و visa وغيرها، ويشبه البروتوكول الأول في استناده إلى التشفير والتوقيعات الرقمية ولحفاظ على خصوصية وسلامة المعلومات المنقولة عبر الأنترنيت بين حاملي البطاقات والتجار.[1]

[1]- رضوان فايز نعيم، "**بطاقات الوفاء**" مكتبة الجلاء الجديدة، مصر، 1990، ص9.

المبحث الثاني: وسائل الدفع الالكترونية وأشكالها

تعددت وسائل الدفع الالكترونية واتخذت أشكالا تتلاءم ومتطلبات التجارة الالكترونية وكذلك طبيعة المعاملات عبر شبكة الانترنيت، وكانت أولها ظهور البطاقات البنكية والتي تطورت من البطاقة ذات الشريط المغناطيسي إلى البطاقات ذات الخلية الالكترونية، كما ظهرت وسائل دفع أخرى الكترونية نتطرق لها فيما يلي:

المطلب الأول: البطاقات البنكية وأنواعها

لقد عرف المشرع الفرنسي بطاقات الدفع في المادة 57-1 من المرسوم التشريعي المؤرخ في 30-10-1935 بأنها "كل بطاقة تسمح لحاملها بسحب أو بنقل الأموال، ولا يمكن أن تصدر إلا من طرف هيئة قرض أو مؤسسة مالية أو مصلحة مرخص لها بوضع وإصدار البطاقات كالمصاريف، الخزينة العامة، مصالح البريد".

كما تعرف البطاقات البنكية على أنها "عبارة عن بطاقة بلاستيكية ومغناطيسية يصدرها البنك لصالح عملائه بدلا من جعل النقود" فهي بطاقة بلاستيكية مستطيلة الشكل تحمل اسم المؤسسة المصدرة لها، وشعارها وتوقيع حاملها، ويشكل بارز على وجه الخصوص رقمها، ورقم حساب وتاريخ انتهاء صلاحيتها، فهي وسيلة دفع حديثة تقدم مميزات أفضل من تلك التي تقدمها وسائل الدفع التقليدية، ولذلك انتشر استعمالها عبر مختلف دول العالم.[1]

كما تستخدم هذه البطاقات في السحب النقدي من آلات الصراف الآلي ATM، وفي شراء السلع والحصول على خدمات، حيث تعطي لحاملها قدرا كبيرا من المرونة في السداد، وقدر أكبر من الأمان وتكلفة أقل من إتمام العمليات، وبسرعة أكبر في إتمام التسويات المالية، وللبطاقة الذكية عدة مسميات فهناك من يطلق عليها البطاقة البلاستيكية أو النقود البلاستيكية على أساس أنها تصنع من مادة البلاستيك، وتحل محل النقود في مختلف التزامات.[2]

[1]- الرومي محمد أمين، "**التعاقد الالكتروني عبر الانترنيت**"، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص142.

[2]- زيدان محمد، "**دور التسويق في القطاع المصرفي حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية**"، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط. ك.ع.إو.ع.ت جامعة الجزائر، 2004-2005، ص71.

في حين يسميها فريق ثالث ببطاقة المعاملات المالية التي تمكن حاملها من الحصول على النقدية، السلع، والخدمات أو على أي شيء له قيمة مالية.

وترتكز فكرة البطاقة البنكية (النقود البلاستيكية) على أن يقوم البنك المصدر لهذه البطاقة بضمان سداد قيمة مشتريات حاملي البطاقات للتجار مقابل الحصول من هؤلاء التجار على ايصالات بقيمة تلك المشتريات من حاملي البطاقات، وتنقسم النقود البلاستيكية إلى قسمين رئيسيين هما: البطاقات الائتمانية (الفرضية)، والبطاقات الغير ائتمانية:[1]

أ. البطاقات الائتمانية (crédit cards):

وهي البطاقات التي تصدرها المصارف في حدود مبالغ معينة، ويتم استخدامها كأداة ضمان وتتميز هذه البطاقات بأنها توفر كلا من الوقت والجهد لحاملها وكذلك تزيد من إيرادات البنك المصدر لها لما يحصل عليه من رسوم مقابل خدمات أو من فوائد عن التأخر في السداد. ولا يتم إصدار هذه البطاقات إلا بعد دراسة جيدة لموقف العميل، حتى لا يواجه البنك المصدر مخاطر عالية في حالة عدم السداد، ومن أمثلة هذا النوع من البطاقات: بطاقة الفيزا، والماستر كاره، وأمريكان اكسبرس وتنقسم هذه البطاقات بدورها إلى: [2]

- **البطاقات الائتمانية المتجددة:**

تصدر البنوك هذا النوع من البطاقات في حدود مبالغ معينة، ويكون حامل البطاقة مخيرا بين تسديد كلي لقيمة فاتورة البطاقة خلال فترة الاستفادة أو تسديد جزء منها فقط، ويسدد البطاقة خلال فترة أو فترات لاحقة وفي كلتا الحالتين يتم تحديد القرض الأول لحامل البطاقة لذلك سميت ببطاقة الائتمان المتجددة، وتتميز بأنها توفر الجهد والوقت لحاملها وتزيد من إيرادات البنك المصدر لها، بما يحصل عليه من رسوم مقابل الخدمات أو فوائد تأخير السداد، ولا يتم إصدار هذه البطاقة إلا من بعد دراسة جيدة لموقف العميل.

[1]- نواف عبد الله باتورة، "**أنواع بطاقات الائتمان وأشهر مصدريها**"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، المجلد السادس، العدد الرابع، 1998، ص46.

[2]- إبراهيم بختي، "**الأنترنيت في الجزائر**"، مجلة الباحث، العدد الأول، جامعة ورقلة 2002، ص 137.

- **البطاقات الائتمانية الغير متجددة:**

تختلف هذه البطاقات الائتمانية المتجددة في أن السداد يجب أن يتم بالكامل من قبل العميل للبنك خلال الشهر الذي تم فيه السحب (أي الفترة الائتمانية في هذه الحالة لا تتجاوز شهرا)، وتتيح هذه البطاقة لحاملها فرصة اشراء الآني والتسديد لاحقا فهي لا تتضمن خط ائتمان رجعي، قد يترتب على حاملها تسديد فاتورة البطاقة بالكامل خلال فترة السماح وفي حالة عدم التسديد لا يمنح حاملها قرضا جديدا، وتسحب منه البطاقة، وتعتبر "الداينرز كلوب" و"أمريكان اكسبريس" من أهم المؤسسات المصرية الكبيرة لهذا النوع من البطاقات.

ب. البطاقات غير الائتمانية:

هي تلك البطاقات التي لا تتيح لحاملها فرصة الحصول على الائتمان (قرض)، وتنقسم بدورها إلى:

- **البطاقة المدنية (بطاقات الدفع (débit cards)**

وهي البطاقات التي تعتمد على وجود أرصدة فعلية للعميل لدى البنك في صورة حسابات جارية لمقابلة المسحوبات المتوقعة للعميل حامل البطاقة، حيث تسمح له بتسديد مشترياته، ويتم السحب في البنك مباشرة عكس البطاقات الائتمانية، فإن العميل يحول لأموال العائدة له إلى البائع (التاجر) عند استعماله لهذه البطاقة، وتتميز هذه البطاقات بأنها توفر الوقت والجهد للعملاء وكذلك زيادة إيرادات البنك المصدر لها.

- **بطاقة السحب الآلي (cach card):**

يمكن للعميل بمقتضاها سحب مبالغ نقدية من حسابه بحد أقصى متفق عليه، ويتم إصدارها من جانب البنك رغبة في عدم وجود زحام على شباك المصرف، وكذلك لتمكين العميل من صرف المبلغ الذي يحتاجه خلال الفترة التي يكون فيها البنك مغلقا، وعن طريق إدخال هذه البطاقة في الصراف الآلي الخاص بالبنك وإدخال الرقم السري وهو يتكون في الغالب من أربعة أرقام عن طريق الضغط على لوحة المفاتيح الموجودة بجهاز الصراف الآلي يظهر على شاشة الجهاز عدة اختبارات لعمل، مما يتيح للعمل تحديد المبالغ المراد سحبها، ويحرر الصراف الآلي فاتورة أو

كشف بالأموال المسحوبة من قبل العميل مبينا فيها مكان وتاريخ الائتمان، وذلك لأن العميل يسحب نقود من رصيده لدى البنك.[1]

- **بطاقة الدفع مقدما:**

وهذه البطاقة تقوم على أساس تثبيت مبلغ محدد بحيث يمكن الدخول في البطاقة بذلك المبلغ، ليتم التخفيض التدريجي لمبلغ البطاقة كلما تم استعمالها، ومن مثلة البطاقات المتداولة بطاقات النداء الهاتفية وبطاقات النقل الداخلي العام.[2]

المطلب الثاني: البطاقات الذكية، النقود الالكترونية والمحافظ الالكترونية

كذلك في وسائل الدفع الالكترونية والتي بدأ صيتها ينتشر عبر أنحاء العالم نجد البطاقات الذكية، النقود الالكترونية والمحافظ والتي يتوقع لها تحقيق أهمية ومكانة بالغة.

أولا: البطاقات الذكية:

البطاقة الذكية عبارة عن بطاقة بلاستيكية ذات مواصفات ومقاييس معينة محددة من قبل منظمة «ISO» وتحتوي تلك البطاقة على رقابة الالكترونية "chip" تعمل كشبه حاسب آلي بحيث يمكن تخزين بعض البيانات عليها واسترجاعها، فيتم عليها تخزين جميع البيانات الخاصة بحاملها مثل الاسم، العنوان، المصرف المصدر لها، أسلوب الصرف، المبلغ المنصرف وتاريخه، تاريخ حياة العميل المصرف. ويمتاز هذا النوع من البطاقات بعدة عناصر للحماية ضد عملية التزوير والتزييف وسوء استخدام من جانب الغير في حالة سرقتها أو محاولة تقليدها، من أهمها الشريط الممغنط والصورة الفتوغرافية للعميل والرقم السري وعدم القدرة على فتح الغطاء الخارجي.

بمعنى آخر البطاقة الذكية هي عبارة عن بطاقة تحتوي على معالج دقيق يسمح بتخزين الأموال من خلال البرمجة الآمنة وهذه البطاقة تستطيع التعامل مع بقية الكمبيوترات ولا تتطلب تفويض أو تأكيد صلاحية البطاقة من أجل نقل الأموال من المشتري للبائع، وتمنح القدرة الاتصالية للبطاقات الذكية الأفضلية على الشريط المغناطيسي لبطاقات القيمة المخزونة التي يتم تمريرها على قارئ البطاقات، حيث تتيح لأجهزة قراءة البطاقات التي توضع في المواقع التجارية

[1]- محمد حسين منصور، **المسؤولية الالكترونية**، مرجع سبق ذكره، ص125.

[2]- الرومي محمد الأمين، **التعاقد الالكتروني عبر الانترنت**، مرجع سبق ذكره، ص141.

التدقيق في تفاصيل الحسابات المالية لصحابها[1]، كما تتميز هذه البطاقات بقدرتها على تخزين المدخل البيولوجي biometrics ويعني هذا المصطلح الوسائل التي يمكن عن طريقها التعرف على السمات الشخصية للفرد مثل مسح شبكة العين وهندسة اليد أو بصمة الاصبع وبصمة الشفاه وبصمة الصوت وأنسجة الأوردة وبعبارة أخرى تعد البطاقة الذكية مثل بطاقة الهوية التي تصدرها مصلحة الأحوال المدنية، ويمكن اعتبارها مثل جواز السفر الذي تصدره مصلحة الجوازات، وذلك يحدث بالفعل في سنغافورة، حيث يمكن للفرد أن يستغني عن إصدار جواز السفر ويستخرج البطاقة الذكية، ويسجل عليها بياناته الشخصية وكذلك بيانات تذكرة الطيران، بحيث تعد البطاقة الذكية بديل لجواز السفر وتذكرة الطيران.[2]

ويمكن القول أن البطاقات الذكية تنفرد عن البطاقات الائتمانية وغيرها السمات الآتية:

1. هذه البطاقة تشبه حافظة النقود التي يحملها الشخص وتضم أوراق نقدية وعملة حقيقية؛ فيمكن لمستخدمها بتحويل إلى نقود عادية وهو ما يطلق عليه بحملة استعراض النقد top up من أي صراف آلي.
2. البطاقة الذكية الوحيدة يمكنها في أي وقت أن تؤدي وظائف بطاقة الائتمان وبطاقة الصرف الآلي (السحب الآلي من ATM) وبطاقة الوفاء.
3. البطاقة الذكية يمكنها القيام بدور الشيك وقد تصبح دفتر شيكات مستقل.
4. يمكنها أن تكون سجلا ماليا لجميع المعاملات المالية التي تمت حديثا، وكذلك موازنات الحساب الجاري، ولن يكون على العميل بعد ذلك أن يحرر شيكا بنفسه.
5. تتيح للمسافر أداء مهام عديدة، كتخزين ومعالجة بيانات حول شركات الطيران وإجراءات تأخير السيارات وحجز الفنادق...إلخ.

لكن هذه البطاقة تواجه عدة تحديات، فهي تتطلب تجهيزات خاصة، والتجار الذين يقبلون موندكس* يجب أن يكون لديهم قارئ البطاقة في موقع لفحص لديهم، ويمكن لمستخدمي الأنترنت أن يحولوا النقد عبر الانترنت باستخدام موندكس، لكنهم يجب أن يرفقوا قارئ موندكس

[1]- غالب عوض وبلعربي عبد الحفيظ، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الطبعة1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص75.

[2]- الرومي محمد الأمين، **التعاقد الالكتروني عبر الانترنت**، مرجع سابق ذكره، ص141.

*- موندكس: هي بطاقة وذكية تحمل وتوزع النقد الالكتروني وهي منتج لمؤسسة ماستر كارد العالمية ظهرت 1990.

للكمبيوتر الشخصي الخاص بهم وذلك من أجل استخدام البطاقة، وهذه المتطلبات أثبتت أنها حواجز للانتشار الواسع لاستخدام وبحاح موندكس.[1]

ثانيا: النقود الالكترونية:

يمكن تعريف النقود الالكترونية على أنها "قيمة نقدية مخزنة على وسيلة الكترونية مدفوعة مقدما و غير مرتبطة بحساب بنكي، وتستعمل كأداة دفع"[2]

تعتمد فكرة النقد الالكتروني على قيام العميل (المشتري) بشراء عملات إلكترونية من البنك الذي يقوم بإصدارها حيث يتم تحميل هذه العملات على الحاسب الخاص بالمشتري وتكون في صورة وحدات عملات صغيرة القيمة ولكل عملة رقم خاص أو علامة خاصة من البنك المصدر وبالتالي تحل هذه العملات الالكترونية محل العملات العادية وتكون بنفس القيمة المحددة عليها وتسمى Tokens.

وعلى خلاف حامل النقد التقليدي، الذي يشتري في الأسواق العامة، فإن حامل النقد الالكتروني تقدمه البنوك، وإذا كان الحصول على حامل النقد الالكتروني في فرنسا مثلا: ويسمي moréo، يكلف من 5 إلى 12 يورو، فإنه في دول أخرى كالنمسا والنرويج وهولندا واسبانيا وسويسرا يمنح مجانا.

ولفهم كيفية استعمال حاملات النقد الالكتروني يجدر التميز بين النظامين:

- **نظام على الخط (online)**: وهو يعني أن المستهلك يعهد بالمدفوعات إلى طرف ثالث وهو البنط المنوط به بأن يتولى كل التحويلات الخاصة بالنقد الالكتروني، ويمسك الحسابات النقدية للعميل، بحيث يتطلب إلى التجار تلقي السداد عن طريقه.
- **نظام خارج الخط (off line)**: وفي هذا النظام تتم قراءة بطاقة العميل عن طريق حاسوب منصب لدى التاجر، ويتم خصم مبلغ المشتريات من خلال هذه البطاقة مباشرة، حيث أنها تحتوي إما على ذاكرة تخزن معلومات عن حساب العميل أو على

[1]- الرومي محمد الأمين، **التعاقد الالكتروني عبر الانترنت**، مرجع سبق ذكره، ص 142.

[2]- الشافي محمد إبراهيم محمود، **النقود الالكترونية**، الهيئة العليا لتطوير الرياض، المال والاقتصاد، تاريخى الاطلاع 26-11-2021 12:15 www.arriadh.com

مدارج مغناطيسية يسجل فيها المبلغ الأقصى الذي لا يمكن تجاوزه (خلال أسبوع مثلا) وهو محدد من طرف البنك.[1]

ثالثا: المحافظ الالكترونية:

المحافظ الالكترونية تقوم بتحويل النقد إلى سلسلة رقمية، وتخزن على القرص الثابت في موقع العمل، وهذا يحد من استخدام النقود في المعاملات التي تتم على شبكة الانترنت ومعظم الحقائب الالكترونية في أي مكان.

ويمكن تعريف محفظة النقود الالكترونية بأنها "وسيلة دفع افتراضية تستخدم في سداد المبالغ القليلة القيمة مباشرة أو غير مباشرة".

ومن الأسباب التي أدت إلى ابتكار المحفظة الالكترونية هو حماسة المتسوقون بالنسبة إلى التسوق المباشر online، حيث أصبحوا يتعبون من الدخول المتكرر إلى معلومات الشحن والسداد في كل مرة يقومون فيها بالشراء" وقد أوضح البحث مرارا أم ملئ النماذج كان له قدر كبر في قائمة العملاء، والمشكلة الأخرى التي تحلها المحافظ الالكترونية هي توفير مكان التخزين الآمن بالنسبة لبيانات بطاقة الائتمان والنقد الالكتروني وبهذا المحفظة الالكترونية تشبه في خدمتها الوظيفية المماثلة للمحافظ المادية.[2]

ويمكن استنتاج الخصائص الرئيسية التي تميز للمحافظ الالكتروني كما يلي:

- المحافظة الالكترونية تعطي حلا متطورا للدفع بمبالغ صغيرة، وعليه يمكن التخلص من أسعار معالجة الشبكات وباقي وسائل الدفع الورقية، في كل عملية أو صفقة تجارية ذات المبالغ الصغيرة.
- تسمح بتخفيض عمليات الدفع بالنقود، وبالتالي التخلص من تكاليف المعالجة.
- هي وسيلة ملائمة تماما للصفقات التجارية لما توفره من سرعة في العمل.
- وتستعمل للدفع بمبالغ المحفظة الصغيرة (جرائد، محلات...).

[1]- حماد عبد العلي طارق، **التجارة الالكترونية**، مرجع سبق ذكره، ص109.

[2]- حجازي بيومي عبد الفتاح، **النظام القانوني لحماية الحكومة الالكترونية**، الجزء الأول، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2003، ص296.

والمدفوعات التي تخص المحفظة الالكترونية هي:

- الموزع الآلي للنقود.
- آلات توزيع التذاكر من أجل ركن السيارات، دفع رسوم في الطرق السريعة، النقل الحضري، بطاقات الهواتف العمومية، بطاقة مختلفة (كبطاقات الزيارة، بطاقات أخذ الصور السريعة.)[1]

المطلب الثالث: الشيكات الالكترونية والتحويلات المالية الالكترونية:

أيضا من وسائل الدفع التي ظهرت حديثا نجد الشيكات الورقية التقليدية، وهناك من يتوقع أن تحل محلها على المدى البعيد، أما التحويلات المالية الالكترونية فقد أصبحت ضرورية للبنوك سواء التقليدية أو الالكترونية لما تقدمه من مزايا.

أولا: الشيكات الالكترونية:

الشيك الالكتروني عبارة عن بيانات يرسلها المشتري إلى البائع عن طريق البريد الالكتروني المؤمن، وتتضمن هذه البيانات التي يحتويها الشيك الالكتروني من تحديد مبلغ الشيك واسم المستفيد واسم من أصدر الشيك وتوقيعه، ويكون هذا التوقيع عن طريق رموز خاصة.[2]

تحاول بعض المؤسسات المالية تطوير كافة وسائل الدفع المعروفة لتتناسب مع مقتضيات التجارة الالكترونية، وفي هذا المجال لقد تم تطوير استخدام الشيكات الورقية إلى نظام الشيكات الالكترونية وتعتمد فكرة الشيك الالكتروني على وجود وسيط تخليص (غالبا ما يكون بنك)، وهذا وتتبنى عدة بنوك عالمية فكرة بناء مواصفات قياسية للشيكات الرقمية من أهمها سيتي بنك وبنك بوسطن والبنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي نظرا لأهمية هذا النوع من الشيكات للعمل في المستقبل (clering hause)، ويتم استخدام الشيك الالكتروني في عملية الوفاء بأن يقوم كل من البائع والمشتري بفتح حساب لدى البنك ويقوم كل من البائع والمشتري بفتح حساب لدى البنك ويقوم المشتري بتحرير شيك الكتروني وتوقيعه الكترونيا، وبمجرد توقيع الشيك الكترونيا يندمج التوقيع في الشيك ويصبح كل منهما جزء واحد لا يمكن لأحد من الأشخاص أن يفصل

[1]- غنام شريف محمد، **محفظة النقود الالكترونية**، دار النهضة العربية، مصر، 2003، ص12.

[2]- الرومي محمد أمين، **التعاقد الالكتروني عبر الانترنت**، مرجع سبق ذكره، ص145.

التوقيع عن الشيك، ثم يقوم البائع بعد ذلك بتوقيع الشيك باعتباره المستفيد من الشيك، ثم يرسل للبنك للمراجعة والتحقيق وتتم العملية.[1]

وهناك حاليا نظامين يتم الاعتماد عليهما في الشيكات الالكترونية هما:

- **نظام FSIC**: هو نظام معتمد من قبل اتحاد مالي لمجموعة كبيرة من البنوك والهيئات المصرفية الأمريكية وهو يوفر للمستهلك إمكانية الاختيار بين مجموعة من وسائل الدفع الالكترونية (أهمها الشيك الالكتروني القياسي chèque électronique standard. والشيك الالكتروني المؤكد chèque électronique certifié، وآلات الصرف الالكتروني ATM) وذلك باستعمال دفتر الشيكات الالكتروني الذي يرصد كل المعاملات على مستوى نفس الحساب البنكي.
- **نظام cyber cach**: هو عبارة عن نظام دفع يعتمد على الشيكات الالكترونية لشركة cyber cach الأمريكية، تتعامل به مجموعة من البنوك والمؤسسات التجارية المشتركة بهذا النظام، ومن سلبيات هذا النظام أنه لا يوفر للمستهلك إمكانية الاختيار بين مجموعة من وسائل الدفع الالكترونية في النظام الأول.[2]

ثانيا: التحويلات المالية الالكترونية:

حيث تقوم العديد من المصارف الآن المشاركة في شبكة حاسبات تتولى التداول الالكتروني لملايين القيود المحاسبة التي تسجل المديونية والدائنة فيما بين المصاريف، وبذلك تؤدي الدور التقليدي لغرفة المقاصة المصرفية ولكن بشكل فوري وبدرجة عالية من الكفاءة، ومن المتوقع استخدام الأقمار الصناعية لتشمل المصاريف العالمية في نطاق التسويات المصرفية.

ويهدف هذا النظام إلى تسهيل وتعجيل المدفوعات والتسويات بين المصارف، ويكفل هذا النظام للمصارف المحلية قدرة تقديم خدمات أفضل للعملاء، إذ ستتيح لهذه المصارف إمكانية التسوية الفورية من دفع وتلقي الأموال عبر حساباتها الجارية لدى المصارف المركزية وتوفير دفع

[1]- الجنيهي منير والجنيهي ممدوح، **البنوك الالكترونية**، دار الفطر الجامعي، الإسكندرية، 2005، ص50.

[2]- الرومي محمد أمين، **التعاقد الالكتروني عبر الانترنت**، مرجع سبق ذكره، ص ص 145-146.

فوري لعملائها، كما يتيح هذا النظام تسوية المدفوعات عن طريق شبكة المدفوعات والنظام الالكتروني لتداول الأسهم ومقاصة الشيكات.[1]

وتتمثل إجراءات عملية تحويل المالي الالكتروني يتوقع العميل نموذجا معتمدا لصالح الجهة المستفيدة، ويمكن هذا النموذج من اقتطاع القيمة المحددة من حساب العميل وفق ترتيب زمني معين (يوميا أو أسبوعيا أو شهريا)، ويختلف نموذج التحويل الالكتروني عن الشيك في أن صلاحيته تسري لأكثر من عملية تحويل واحدة، وعادة ما يتعامل البنك والعميل مع وسطاء وظيفتهم توفير البرمجيات اللازمة للتحويلات، ولإتمام عملية التحويل المالي الالكتروني نميز حالتين:

1. حالة وجود وسيط:

يقوم العمل بإرسال تحويل مالي عن طريق المودم* إلى الوسيط الذي يقوم بإرساله إلى دار المقاصة المالية الآلية التي ترسل نموذج التحويل المالي الالكتروني إلى بنك العميل، وفي حالة عدم تغطية رصيد لقيمة التحويل يتم إشعار الوسيط بذلك، الذي يقوم بدوره بإشعار العميل، أما في حالة تغطية الرصيد لقيمة التحويل تتم عملية الاقتطاع وتحويلها إلى حساب المستفيد وقت السداد المحدد بالنموذج.

2. حالة عدم وجود وسيط:

في هذه الحالة يستلزم على التاجر أن يملك البرمجيات الخاصة التي تسمح بإجراء هذه العملية، حيث تكون هذه البرمجيات مؤمنة بكلمة مرور خاصة بالتاجر، وعندما يقوم العميل باعتماد نموذج للدفع بشيك مصدق لصالح التاجر الذي يقوم بإرسال الاعتماد إلى دار المقاصة الآلية والتي بدورها ترسله إلى البنك الاقتطاع المبلغ من حساب العميل وتحويله إلى حساب التاجر، وعندما لا حاجة لتحقق كفاية رصيد العميل لأن الشيك المصدق يحقق ذلك.

---

[1] – زيدان محمد، **دور التسويق في قطاع المصرفي في حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية**، مرجع سبق ذكره، ص89.

* المودم: بالعربية يسمي " مِضمان وتكمن وظيفته بأنه يقوم باستقبال الإشارات الرقمية من الحاسوب ليقوم بتحويلها لإشارات تماثلية وتسمي هذه العملية بالتضمين.

ويمكن الإشارة لأهم الأنظمة المتبعة في البنوك الجزائرية كما يلي:

* تتم جميع المعاملات بواسطة جهاز SERVEUR وهو خصوصي للغاية، والذي يسير جميع أجهزة البنك وبمجرد توقفه لا يعمل أي حاسوب بالبنك وتتوقف الأنظمة لغاية إصلاحه من طرف متخصص.

أولا: نظام DELTA V8:

تتم جميع المعاملات بواسطة برنامج V8وهو برنامج يسهل كل المعاملات البنكية مع العميل من بينها فتح حساب أو تحويل مبالغ بنكية بالعملة الجزائرية أو الصعبة، القروض....
في برنامج V8 يتم فتح حساب لأي عمل يريد ذلك، وهي بداية العلاقة مع البنك، في حالة زبون يريد أخذ قرض من البنك، فإنه كذلك توجد زاوية خاصة بالإقراض حيث تحتوي جميع المعلومات الخاصة بالمقترض إضافة إلى الضمانات المقدمة من طرف المقترض ومبلغ القرض وقيمة الضمان.[1]

ثانيا: نظام الـ ARTS:

ويعرف على أنه نظام الكتروني مركزي يعمل على أساس فوري إجمالي، وهو النظام المخصص للمعالجة والتسوية نهائية لأوامر الدفع التي تتم على أساس مستمر (الوقت الحقيقي) ما بن البنوك للتسوية الاجمالية.

وحسب المادة 02 من قانون 40/ 05 لبنك الجزائر والمتعلق بنظام التسوية الفورية الاجمالية للمبالغ كبيرة وعمليات الدفع المعالجة فإن: نظام ARTS للمبالغ الكبيرة وعمليات الدفع العاجلة الموضوع من قبل بنك الجزائر والمسمى ARTS وهو نظام تسوية ما بين البنوك لأوامر الدفع عن طريق التحويلات البنكية أو البريدية للمبالغ العالية أو عمليات الدفع العاجلة التي يقوم بها المشاركون في هذا النظام" دخل حيز التنفيذ في المنظومة المصرفية الجزائرية في 08 فيفري 2006.

[1]- عبادلية سارة، **إحلال وسائل الدفع التقليدية بالإلكترونية**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية وتجارية وتسيير، قسم علوم تسيير، تخصص تأمينات والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية. علوم تجارية و علوم التسيير ، جامعة ابن خلدون تيارت، 2011-2012، ص ص 27-28.

العمليات التي يعالجها هذا النظام:

يقوم نظام ARTS بمعالجة مختلف العمليات المصرفية بمختلف المشاركين سواء كانوا بنوكا أو مؤسسات مالية أو غيرها من المؤسسات، وتتم معالجة وفقا لمناهج التالي:

1. **عمليات بين البنوك:** حيث تتم من خلال هذا النظام تحويلات بين البنوك أو حسابات الزبائن والتي تكون تتضمن مبالغ هامة أو مستعجلة.
2. **عمليات بنك الجزائر:** يعتبر بنك الجزائر المشارك الوحيد القادر في حدود اختصاصات اصدار وتوجيه الأوامر بالقرض أو الخصم من حسابات المشتركين، وتتمثل مهمته في تحقيق كل تعليمة متعلقة بالتحويل والتأكد أما إذا كانت هذه التعليمة صادرة من بنك منخرط في النظام (أي مرخص له باستعمال النظام)، بالإضافة الى التعريف على صاحب الأمر، ومراقبة الهوية الحقيقية.

عموما فإن الأوامر أو الرسائل ترسل عبر قنوات اتصال خاصة ومحمية من مخاطر كشف الأسرار أو محاولة التلاعب عن طريق تقنية التشفير.[1]

ثالثا: المقاصة الالكترونية: تتم العملية بتحويل مبالغ أو شيكات من بنك لآخر حيث:

في حالة الأمر بتحويل حساب ينظر إلى البنك الذي ينتمي إليه العميل المرسل وكذا المستقبل للمبالغ، فإذا كانا ينتميان لنفس البنك (BNA-BNA) فيتم التحويل مباشرة لحساب الطرف المستقبل، وأما إذا كانا من بنكين مختلفين (BNA-BADR) فإنه يتم تحويل الحساب بالمقاصة الالكترونية ويكون ذلك بواسطة جهاز السكانير وبمجرد إدخال الشيك في الجهاز فإنه يتم أخذ صورة عنه بطريقة الكترونية ثم ترسل إلى البنك الخاص بالطرف المستقبل اعتمادا على شبكة الانترنت، بواسطة تلك الصورة تؤخذ جميع البيانات والمبالغ والمعلومات (اسم العميل، رقم الحساب، مبلغ التحويل، البنك المحول منه وإليه، رمز السري للعميل...الخ) فيتم تحويل المبالغ من حساب المرسل إلى المستقبل، تتم العملية في أجل لا يتعدى 03 أيام في هذا حال المبلغ أقل من 10000000دج، ودخل هذا النظام حيز التنفيذ في الجزائر 15 ماي 2006.

[1] – مراد عودة، **واقع وتأثير تكنولوجيا الاعلام والاتصال على أنشطة البنوك الجزائرية**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير «LMD»، تخصص تأمينات وبنوك، جامعة ابن خلدون تيارت،2010، ص.75.

1. رابعا: نظام جمعية الاتصالات العالمية فيما بين البنوك [*] SWIFT:

تعتمد الجزائر على نظام سويفت وهو نظام الكتروني عالمي يستخدم لإرسال الحوالات المصرفية حول العالم وذلك من خلال إعطاء رمز تعريفي لكل بلد ورمز لكل بنك داخل البلد ورمز لكل عميل، حيث أنظمت البنوك الجزائرية لشبكة SWIFT [1]قصد تنفيذ أسرع وأحسن لعمليات التجارة الخارجية، ولقد تم ربط البنوك الجزائرية بالمؤسسات الدولية والبنوك العالمية عن طريق هذا النظام في فيفري 1992.[2]

خامسا: نظام التحويلات المالية الالكترونية

تتم عملية التحويل المالي الالكتروني وفقا للمراحل التالية:

- يوقع الزبون نموذج لمنفعة الجهة المستفيدة، يتضمن هذا الأخير اقتطاع القيمة المحددة من حساب الزبون يوميا أو أسبوعيا أو شهريا.
- يختلف النموذج عن الصك في أنه يصلح لأكثر من عملية تحويل، كما يتعامل المصرف أو الزبون مع الوسطاء (يتواجدون في الانترنت بكثرة) ليوفر لهم البرمجيات اللازمة.
- يقوم الزبون بإرسال التحويلات المالية عن طريق المودم إلى الوسيط ويبدأ هذا الأخير بتجميع التحويلات المالية ويقوم بإرسالها إلى دار المقاصة الآلية التي ترسل بدورها نموذج التحويل المالي الالكتروني إلى مصرف الزبون، بعد مقارنة التحويل مع الرصيد، وفي حالة عدم تغطية الرصيد يتم إرسال إشعار بعدم كفاية الرصيد إلى الوسيط الذي يشعر بدوره الزبون، أما إذا كان الرصيد كافي للتغطية فيتم الاقتطاع لحساب المستفيد في وقت السداد المحدد بالنموذج.[3]

---

[1]– إبراهيم بختي، "**الأنترنيت في الجزائر**"، مجلة الباحث، العدد الأول، جامعة ورقاة 2002، ص 137.

[*] – شبكة سويفت: تجدر الإشارة إلى أن مؤسسة سويفت لا تهدف إلى الربح كونها مؤسسة تعاونية أو تقتصر عضويتها على البنوك وحدها والتي تبلغ حوالي 4000 بنك مؤسسة مالية تنتمي إلى 90 دولة.

[2]– مراد عودة، "**واقع وتأثير تكنولوجيا الإعلام والاتصال على أنشطة البنوك الجزائرية**"، رجع سبق ذكره، ص76.

[3]– بن عياد محمد، **التكنولوجيا الالكترونية البنكية**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في ع.تسيير، تخصص بنوك، كلية علوم اقتصادية، تجارية، وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2003، ص86.

المبحث الثالث: العوامل المساعدة على نجاح المعاملات المصرفية الالكترونية

لقد حدث تطور هام في أسلوب العمل المصرفي، حيث عرفت الصناعة البنكية تطبيق نظام ووسائل الدفع الالكترونية الحديثة، حيث تعددت وتنوعت حسب الغرض من استعمالها والتي أصبحت تتعامل بها البنوك وبالتالي سرعت من وتيرة المعاملات المصرفية، بشكل فعال وبتكاليف منخفضة مختصرة للوقت وفيما يلي نبين أهم العوامل التي ساعدت على نجاح المعاملات المصرفية الالكترونية.

المطلب الأول: البنوك الالكترونية والخدمات المصرفية المقدمة

شهدت الساحة المصرفية خلال العشرية الأخيرة توسعا كبيرا في التكنولوجيا البنكية من أبرز مظاهرها انتشار البنوك الالكترونية التي تعد اتجاها حديثا ومختلفا عن البنوك التقليدية لما تحققه من مزايا عديدة وخدمات مصرفية جديدة.

أولا: ظهور البنوك الالكترونية:

تعرف البنوك الالكترونية على أنها تلك المؤسسات المصرفية التي تقوم بتقديم نطاق واسع ومتنوع من المنتجات والخدمات المصرفية لعدد كبير من العملاء.

أ. نشأة البنوك الالكترونية:

في ظل وجود شبكة الانترنت وشيوعها وازدياد مستخدميها، وفي ظل الانتشار الهائل لتقنيات الحوسبة والاتصال التي حققت تبادلا سريعا وشاملا للمعلومات ضمن سياسة وخطط الاستبيان السريع للبيانات ومفهوم المعلومة على الخط، وترافق ذلك مع استثمار الانترنيت في الميدان للنشاط التجاري ضمن مفاهيم الالكترونية[1] والتجار الالكترونية ومع إزدياد القيمة الاقتصادية للمعلومات التي أصبحت المحدد الاستراتيجي للنجاح في قطاعات المال والأعمال وفي ظل ذلك كله تطور مفهوم الخدمات المالية على الخط لتتحول الفكرة من مجرد تنفيذ أعمال عبر

[1]- البنوك الالكترونية، تاريخ الاطلاع 2021/12/01، 10:48: www-arablw.orge-barking-cloci/CBDS- CBDS/ COMPUTER BASED DELIVERT SYSTEMS.

خط خاص ومن خلال برمجيات نظام كمبيوتر العميل إلى بنك له وجود على الشبكة ويحتوي موقعه كافة البرمجيات اللازمة للأعمال المصرفية، واستخدام مصطلح البنوك الالكترونية (ELECTRONIC BANKING) أو البنك المنزلي (HOME BANKING) كتعبير متطور وشامل للمفاهيم التي ظهرت مع مطلع التسعينات في الولايات المتحدة الأمريكية، يميز نوعين من البنوك الالكترونية كلاهما يستخدم تقنية الصرفية الالكترونية "البنوك الافتراضية وبنوك الانترنت"

ب. تعريف البنوك الالكترونية:

تعرف البنوك الالكترونية أنها تلك المؤسسات المصرفية التي تقوم بتقديم نطاق واسع ومتنوع ومتزايد من المنتجات والخدمات المصرفية لعدد كبير من العملاء من خلال قنوات التوزيع الالكتروني التي تتيح للعملاء الحصول على نفس المنتجات والخدمات المصرفية التي توفرها البنوك التقليدية، وتشير البنوك الالكترونية إلى ذلك النظام الذي يتيح للزبون الحصول على حسابه أو أية وسيلة أخرى.[1]

وتعرف أيضا على أنها مؤسسة مالية شبكية تؤدي خدماتها باستخدام الأساليب الالكترونية والتي تعد الانترنت من أهم أشمالها، ويمكن الحصول على خدماته عن طريق الضغط على مجموعة من أزرار الهاتف أو الكمبيوتر من أي مكان، وق أدى هذا النوع من البنوك إلى تغيير لمفهوم البنك وكذلك النوعية للخدمات التي تقدمها البنوك في طريقة تقديمها.[2]

ج. مزايا البنوك الالكترونية:

بالنسبة للعملاء: ومن أهمها:

- سهولة إجراء التحويلات المالية من حساب آخر.
- إمكانية الاتصال بموقع البنك من أي مكان في العالم، المكتب، المنزل، المقاهي، حيث ما وجدت خدمة الانترنت.
- إمكانية الحصول على الخدمات المصرفية سريعة ومريحة وبتكاليف منخفضة.

[1]- البنوك الالكترونية، **مجلة البنك لأهلي المصري**، اتحاد المصارف العربية، مجلة اقتصادية، عدد 3، سنة 2002، ص12.

[2]- البنوك الالكترونية، نفس تاريخ الاطلاع، موقع سابق www_arablaw.orge-barking-cleci

- إمكانية الحصول على الخدمات المصرفية المطلوبة في الوقت والمكانين المناسبين.
- تقديم الخدمات المصرفية طوال أيام الأسبوع وعلى مدار 24سا/24سا، بمعنى خدمة متواصلة 356 يوم في السنة، بما فيها العطل والأعياد ودعم الالتزام عمل البنك الرسمية.

على البنوك: أهمها:

- إمكانية البنوك بواسطة التكنولوجيا والاستفادة من البيانات المتوفرة لديها من عملائها وتحويلها إلى معلومات كاملة عنهم باستخدام برامج الكمبيوتر الخاصة بقواعد البيانات.
- زيادة المنافسة بن البنوك، ويسمح لها بالتغلغل إلى أسواق جديدة، ومن ثم إلى زيادة انتشارها الجغرافي.
- إيجاد الولاء المصرفي للعملاء الحاليين للحفاظ عليهم من جهة، وجذب عملاء جدد من جهة أخرى.
- الميزات التنافسية التي يحاول كل بنك ناجح التميز بها في خدماته فاتصال الزبون ببنكه عبر الانترنت يزيد حسب جودته وسرعته من تميز البنكي الجودة الشاملة التي تزيد من قوته التنافسية.

بالنسبة للاقتصاد الوطني:

وكذلك نجد مزايا عديدة للاقتصاد الوطني من أهمها:

- زيادة الدخل المالي للبنوك الوطنية ومن ثم مساهمتها في اجمالي الدخل الوطني، باستطاعتها تحديد رسوم رمزية على مستخدمي الانترنت في التعامل المصرفي معها تساعدها هذه الرسوم في تطوير الخدمة المصرفية عبر الانترنت، هذه الرسوم سوف تعد دورتها في اقتصاد البلد وتعيشه من خلال استثمار البنوك في الشركات المحلية التي تطور خدمات الانترنت في هذا المجال.
- إن المعدلات المصرفية عبر الانترنت يزيد من الكفاءة الانتاجية للبنوك، والتي بدورها تساعد على تحسين الأداء الاقتصادي بشكل عام.[1]

[1]- رضا صاحب أبو أحمد آل علي، **إدارة المصارف مدخل تحليلي معاصر**، دار الفكر للطباعة والنشر وتوزيع، عمان 2002، ص27.

ح. **أنماط البنوك الالكترونية:** ليس كل موقع لبنك على شبكة الانترنت يعني بنكا الكترونيا وسيظل معيار تحديد البنك الالكتروني، وفقا لدراسات جهات الإشراف والرقابة الأمريكية والأوروبية، فإن هناك ثلاث صور أساسية للبنوك الالكترونية على الانترنت:

- **الموقع المعلوماتي: (Informational):**

وهو مستوى الأساليب للبنوك الالكترونية ومن خلال ذلك فإن البنك يقدم معلومات حول برامجه ومنتجاته وخدماته المصرفية.

- **الموقع الاتصالي: (communicative):**

بحيث يسمح الموقع بنوع ما من التبادل الاتصالي بين البنك وعملائه كالبريد الالكتروني وتعبئة طلبات أو تعديل معلومات القيود والحسابات.

- **الموقع التبادلي: (Iransectional):**

وهو المستوى الذي يمارس فيه البنك خدماته وأنشطته في بيئة الكترونية، حيث تشمل هذه الصورة السماح للزبون بالوصول إلى حساباته، وإدارتها وإجراء الدفعات النقدية والوفاء بقيمة الفواتير وإجراء كافة الخدمات الاستعلامية وإجراء الحوالات بين حساباته داخل البنك أو مع جهات خارجية.[1]

ثانيا: الخدمات المصرفية المقدمة وفق كل نمط

وهذا ما يبينه الجدول الآتي:

الجدول: رقم (01-01): المعاملات المصرفية الالكترونية

الموقع المعلوماتي		
المستوى الأساسي	المستوى المتوسط	المستوى المتقدم
المستوى الالكتروني	روابط إلى مواقع أخرى	تقديم بعض الخيارات الاشتراك
معلومات ترويجية	تنزيل تقارير	عرض إعلانات
طرق الاتصال بالبنك		مجموع الحوار

[1]- http://www.pttiladelphia.edu.jo/arabic/raserch/23.doc. Consulte le : 03/12/2021, 15 :04.

الموقع التفاعلي		
المستوى الأساسي	المستوى المتوسط	المستوى المتقدم
استخدام البريد الالكتروني وملء الاستثمارات من قبل العملاء للتعبير عن اقتراحاتهم ومشاكلهم.	يزود العملاء بأدوات مثل: الآلة الحاسبة	استخدام التكنولوجيا المستقدمة مثل: vidéa conférence
الموقع التبادلي		
المستوى الأساسي فتح الحسابات طلب منتجات والخدمات طلب بطاقات القيام باستثمارات وطلب القروض.	المستوى المتوسط يمكن أن يقوم العميل بالدخول إلى المعلومات المتعلقة بالحسابات دفع الفواتير الحسابات بسمح للعملاء بالدخول إلى قواعد البيانات الخاصة بالبنك.	المستوى المتقدم الترويج لاستخدام النقود الالكترونية باعتبارها أسلوبا لتطوير الصفقات المنجزة عبر الويب.

المصدر: البنوك الالكترونية، الموقع الالكتروني

http://www.arablaw.org/download/e-banking consule le 04/12/2021, 16 :35

المطلب الثاني: المؤسسات النشطة في مجال نظام الدفع الالكتروني

إن من العوامل المساهمة في انتشار وسائل الدفع الالكترونية، ظهور منظمات ومؤسسات عالمية أصبحت رائدة في إنتاج وتسويق هذه الوسائل لمختلف بلدان العالم، والجهات المصدرة للبطاقات البنكية والتي تعد أشهر وسائل الدفع الالكترونية يمكن تقديمها كما يلي:

أولا: المنظمات العالمية المصدرة للبطاقات

المنظمات العالمية لا تعتبر مؤسسات مالية وإنما بمثابة ناد، حيث تمتلك كل منظمة العلامة التجارية للبطاقات الخاصة بها لكنها تقوم بالإصدار بنفسها وإنما تمنح تراخيص إصدارها للبنوك، وأشهر هذه المنظمات هي:

1. فيزا عالمية:

مقرها بالولايات المتحدة تمنح تراخيص للبنوك بإصدار بطاقة فيزان يعود تاريخها إلى عام 1958، وتعد أكبر نظام دفع في العالم، فبطاقاتها وشيكاتها السياحية مقبولة لدى أكبر المحلات التجارية في العالم حيث بلغ عدد البطاقات التي تصدرها هذه المنظمة سنة 1996 حوالي 510.5 مليون بطاقة لتصل سنة 2005 إلى 1.5 مليار ولها 24 مليون نقطة تعامل يقدر حجم المبيعات من خلالها بـ 3.3 تريليون دولار أمريكي، أما عدد أعضائها فبلغ لنفس السنة 21000 عضو مؤسس يتوزعون على 150 بلدا.[1]

تدير هذه الشركة منظومة (VISA/PLUS) التي تعتبر أكبر للصراف الآلي في العالم، كما استطاعت امتلاك مؤسسة INTERLINK التي تعتبر شبكة في مجال التسديد عند نقاط البيع، كما تدير هذه الشركة دار المقاصة المؤتمنة، وهكذا أصبحت هذه الشركة شاملة لخدمات المدفوعات والمعالجة الالكترونية للبيانات، وتنشر فيزا في جميع أنحاء العالم تقريبا، حيث يصدرها البنك في بريطانيا وهو BAR CLAYS BANK منذ عام 1977.[2]

وحاليا تصدر منظمة فيزا الكثير من أنواع البطاقات أهمها: بطاقة فيزا الفضية، بطاقة فيزا الذهبية وبطاقة فيزا الالكترونية[3]، ولضمان أحسن الخدمات تم تقسيم هذه المنظمة إلى ستة مناطق هي:

* آسيا والباسفيك (VISA ASIA/PACIFIC) * كندا (VISA CANADA) *الاتحاد الأوروبي(VISA EU) ، *أمريكا اللاتينية (VISA LATIN AMERICA)، *الولايات المتحدة الأمريكية (VISA U.S.A.)، *منظمة

[1]- هلا أبو حجلة، **وسائل الدفع الالكترونية تحفز الاقتصاد**، تاريخ الاطلاع 2021/12/03 على 09:02، www.qddustovr.com

[2]- باتورة نواف عبد الله أحمد، **أنواع بطاقات الائتمان وأشهر مصدريها "مجلة الدراسات المالية ومصرفية**، الأكاديمية العربية للعلوم المالية ومصرفية، مجلد 6، العدد 4، 1998، ص48.

[3]- البطاقة الذهبية تمنح للأثرياء مع دفع رسوم باهظة، أما الالكترونية الفضية تمنح لأغلب العملاء، أما بطاقة فيزا الكترون تستخدم في أجهزة الصرف الدولية، تاريخ الاطلاع 2021/12/03 على موقع www.zvhili.com

CEMEA وهي من أكبر المناطق التالية: منطقة وسط وشرق أوروبا، منطقة وسط وشرق أوروبا، منطقة الشرق الأوسط منطقة افريقيا.[1]

2. ماستر كارد العالمية:

هي شركة مقرها الولايات المتحدة الأمريكية ولها خبرة واسعة في مجال المدفوعات، فلها بطاقات تحظى بقبول واسع تحمل العلامة التجارية (Master Card. Master Cirrus) ولها مؤسسات مالية معنية بخدمة المستهلك، وفي مجال الأعمال في 210 دولة وإقليم بأكثر من 4000 مستخدم عبر 37 مكتب في العالم كما لها أكثر من 23000 موزع (شركات عضوة) في العالم، وماستر كارد لها موزعين عالميين يتمركزون في المناطق التالية: آسيا والباسفيك، أوروبا، كندا، أمريكا اللاتينية ، الولايات المتحدة الأمريكية، جوب آسيا، الشرق الأوسط وافريقيا.[2]

ثانيا: المؤسسات المالية العالمية:

وهي التي تشرف على عملية اصدار البطاقات المصرفية دون ضرورة منح التراخيص لإصدار أي مصرف ومن أشهرها ما يلي:

أ. **أمريكان اكسبريس:** مؤسسة كبيرة تزاول الأنشطة المصرفية، ولها ثلاثة أنواع من البطاقات التي تصدرها وهي: أمريكان اكسبرس الخضراء (وهي بطاقة لعامة الناس)، وأمريكان اكسبرس الذهبية (تمنح للأثرياء)، وأمريكان اكسبرس الماسية (عن طريقها يتم استيفاء حقوق التجار والمؤسسات ولا تلزم حملة بطاقاتها فتح حساب لديها).

ب. **الدينرز كليب:** وتعتبر رائدة صغر عدد حملة بطاقاتها، ويملك بنك (citi bank) الأمريكي شركة الدينرز كليب وتصدر هذه الشركة بطاقة (charge card) لعامة الناس، وبطاقة الأعمال التجارية لرجال الأعمال، وبطاقة خاصة بالتعاون مع الشركات الكبرى مثل شركة الطيران البريطانية.

[1]- زيدان محمد، **دور التسويق في القطاع المصرفي حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية**، مرجع سابق، ص80.

[2] -master card –company fact sheet. Consulted : 03-12-2021 mastercardinternational.com

وساهمت هذه المنظمات والمؤسسات بشكل كبير في جعل البطاقات كوسيلة دفع الأكثر استعمالا في العالم وتحتل بطاقة فيزا العالمية المرتبة الأولى عالميا وفقا لدراسة أجريت سنة 2018، من قبل مجلة بريطانيا « retail banking reserch » RBR وهي متخصصة في الشبابيك المصرفي الآلية وذلك كما يلي:[1]

الشكل رقم (01-01): حجم أهم البطاقات المعروفة في العالم سنة 2018:

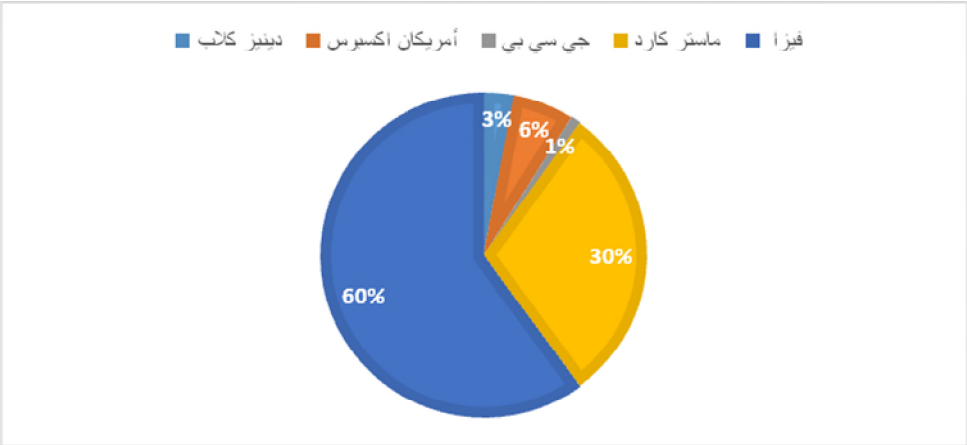

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على المعطيات السابقة

يبين هذا الشكل أن بطاقات فيزا هي حقا الرائدة في العالم وتليها في المرتبة الثانية بطاقات ماستر كارد ثم بطاقات أمريكان اكسبرس.

فهذه المنظمات والمؤسسات تقبل المنافسة بينها بشكل كبير في نشر استخدام وسائل الدفع الالكترونية خاصة منها البطاقة بمختلف أنواعها وذلك بنشر فروعها عبر أنحاء العالم بالإضافة إلى الاستمرار في تحسين جودة خدماتها الالكترونية.

[1]- باتورة نواف عبد الله أحمد، "**أنواع بطاقات الائتمان وأشهر مصدريها**"، مرجع سبق ذكره، ص ص 48-49.

الجدول رقم (01-02): مجموع البطاقات في التداول بالولايات المتحدة الأمريكية 2017-2018:

البطاقات / بالمليون السنوات	أمريكان اكسبرس الائتمانية	ماستر كارد الائتمانية	ماستر كارد (بطاقة الخصم)	فيزا (الائتمانية)	فيزا (تأشيرة الخصم)
2017	50.6	176	129	261	392
2018	48.9	143	119	269	399

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعطيات السابقة

ومن هذا الجدول يظهر لنا أن بطاقة فيزا لتأشيرة الخصم تحتل المرتبة الأولى لسنتي 2018/2017 بالولايات المتحدة الأمريكية ثم تليها بطاقة ماستر كارد الائتمانية.

أما بالنسبة لفرنسا فهي تأخذ المرتبة الأولى بأوروبا في استخدام البطاقات وكذا أجهزة الصرف الآلي، كما يوضحه الشكل الموالي:

الجدول رقم (01-03): حجم البطاقات والعمليات التي تتم عبر الصرف الآلي فرنسا من سنة 2014 إلى 2018:

بالمليون	2014	2015	2016	2017	2018
عدد أجهزة الصرف الآلي BAB-GAB	47816	51686	53326	54638	56243
حجم السحب DAB-GAB	1330	1410	1520	1530	1510
قيمة السحب بالمليار أورو	29.20	98.5	109.10	112.20	115.00
مجموع متوسط السحب	69.50	70.10	71.10	74.20	76.20

Source : fédération bancaire française, « système et moyen de paiement en France, consulte le 03/12/2021, www.Fbr.fr 11 :20

المطلب الثالث: آليات الرقابة الالكترونية في المعاملات المصرفية الالكترونية

إن وسائل الدفع الالكتروني ليست وسائل مثالية، فكما لها مميزات فهي أيضا تحمل مجموعة من العيوب والمخاطر تؤثر على سمعتها بين الجمهور ويؤدي ذلك إلى اتخاذ الحيطة والحذر عند استعمالها وكذا مجموعة من الآليات الرقابية لها وقبل التطرق لها لابد لنا أن نتطرق إلى مجموعة المخاطر الت تواجهها:

أولا: مخاطر النقود الالكترونية:

للنقود الالكترونية مخاطر آمنة، قانونية وأخرى تتعلق بالسرية.

1. المخاطر الأمنية للنقود الالكترونية:

وقد يحدث الخرق الأمني للنقود الالكترونية إما كنتيجة لعمل إجرامي عمدي مثل التزوير والتزييف، وإما كنتيجة لعمل غير عمدي مثل محو أو تخريب موقع من مواقع الانترنت، وإما الاخلال بتصميمات الأنظمة الالكترونية والقرصنة الإلكترونية، فمن شأن كل هذه التصرفات والتهديدات السابقة أن تؤدي إلى آثار قانونية وأمنية ومالية خطيرة، فإنه من المهم أن تتأكد الجهة المصدرة للنقود الالكترونية من توافر كافة الضمانات الأمنية سواء بالنسبة للمستهلك أو بالنسبة للتاجر.

2. المخاطر القانونية للنقود الالكترونية:

تنبع هذه المخاطر أساسا من خلال انتهاك القوانين واللوائح مثل الجرائم التي تتبع غسيل الأموال، إفشاء أسرار العمل وانتهاك السرية، ومن ناحية أخرى فإن المخاطر القانونية قد تتولد أيضا عندما تقنن حقوق والتزامات الأطراف المختلفة المتعاملة بالنقود الالكترونية بطريقة غير دقيقة كذلك فإن موضوع حماية المستهلك يعد من أهم المخاطر القانونية التي يمكن أن تفرزها النقود الالكترونية.

3. مخاطر البطاقات البنكية:

بالإضافة إلى الجرائم التي ترتكب في حق البطاقات البنكية، فهي تفرز جملة من العيوب والمشاكل سواء لحاملها أو للمصارف المصدرة لها وأهم المشاكل ما يلي:

- عدم الدقة جراء بعض الأخطاء المرتكبة من قبل الموظفين في التعامل مع الفواتير ومع تكرار الأخطاء تفقد الثقة بين البنك والعميل.
- خطر السيولة على البنك في حالة الافراط في استعمال البطاقة من طرف المتعاملين، فالتمادي في استعمال البطاقة مع قلة الابداعات لدى البنك التجاري ووجود صعوبة في رفع سعر الخصم من طرف البنك المركزي، يصبح الفرق موجودا في العملية غير مؤثر ويؤدي ذلك إلى وقوع البنك في مشكلة السيولة خاصة في حالة عدم دفع المستحقات في وقتها.

- المنافسة التي تواجهها المصارف من المؤسسات المصدرة للبطاقات الخاصة بها كمحطات البنزين، مما يقلل من حجم المتعاملين مع المصرف.
- بالنسبة للدول الإسلامية فإن البطاقات الائتمانية تتضمنها بعض المحظورات الشرعية، كالفائدة التي يأخذها البنك عند تأخر العميل عن السداد، وكذلك العمولة التي يتقاضاها البنك من التجار فهناك من الفقهاء من يعتبرها فائدة محرمة.[1]

ثانيا: الضوابط الرقابية الالكترونية:

ولمواجهة الأخطار التي تنجم عن البطاقة ينبغي وضع ضوابط رقابية للحد والتقليل من هذه المخاطر وبهدف حماية العملاء وتسهيل التعامل بها، ويمكن أن نلخص أهم الضوابط الرقابية فما يلي:

1. بالنسبة للبنك:

- حسن اختيار العملاء الذين يقرر البنك إصدار البطاقات لهم.
- التسويق المناسب للبطاقة من خلال بيع الشخصي والإعلانات.
- حسن اختيار العاملين في قسم البطاقات ممن توفر فيهم الكفاءة المهنية.

2. بالنسبة للتاجر:

- التحقق من صحة البطاقة ومن هوية صاحبها ومن صلاحيتها.
- التأكد من أن مبلغ العملية لا يتجاوز الحد الأقصى.
- الاتصال بالبنك هاتفيا في حالة الشك.
- التقييد بالبنود الاتفاق المبرم مع البنك وبخاصة مواعيد إرسال الكشوف.

3. بالنسبة لحاملها:

- المحافظة على البطاقة والإبلا غ عنها عند الفقد فورا.
- التقييد باستعمال البطاقة للأغراض المخصصة لها.
- التقييد ببنود الاتفاق المبرم بينة وبين البنك، وخاصة مواعيد تسديد المبالغ المترتبة عليه. [2]

[1]- الشافعي محمد ابراهيم محمود، **النقود الالكترونية**، مرجع سبق ذكره، ص ص 40-41.

[2]- مركز البحوث المالية والمصرفية، **البطاقات الذكية والتحديات القانونية والرقابية**، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 7، العدد4، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 1998، ص45.

خلاصة الفصل:

ومنه نستخلص أن نظام الدفع الالكتروني عبارة عن مجموعة من التنظيمات والقواعد والوسائل والقنوات التي تتم من خلالها عملية الدفع وقد مرت أنظمة الدفع بأشكال متعددة ظهر استعمالها في صورتها المتداولة بأنواع مختلفة سواء المعدنية أو الورقية ومع ظهور البنوك ساهم في تعدد وسائل الدفع التقليدية، لاقت قبولا ونجاحا لدى المجتمع لكن الوتيرة التي تعتمد عليها المبادلات التجارية كشفت نقائص وعيوب ومع التطور التكنولوجي وظهور شبكة الانترنت، حيث أفرزت هذه الأخيرة نوع جديد من التجارة الالكترونية باختصار الوقت في تداولها ومعالجتها والتقليل من الإفراط في الاستخدام الورقي التقليدي الذي كان مخصصا لها لذلك سعت المصاريف للتكييف والتعامل مع هذه المستجدات المصرفية الالكترونية بكل فعالية وانفتاح وكفاءة، عن طريق مجموعة من العوامل المساعدة على نجاح المعاملات المصرفية فيها بالإضافة إلى ظهور مؤسسات عالمية نشطة في هذا المجال.

الفصل الثاني

مدخل لإدارة المخاطر المالية

تمهيد:

منذ وجود الإنسان على وجه الأرض وهو يتعرض للمخاطر، التي عمل ولا يزال يعمل جاهدا للجد منها وتجنب وقوعها بشكل نهائي، أو على الأقل تفادي الخسائر الناجمة عنها في حال وقوعها، لا سيما إذا ما تعلقت بحياته أو مال، لذا انتقلت حياته من الغريزية العشوائية إلى الإنسانية المنظمة.

ومع تطور مفهوم الدولة الحديثة وظهور البنوك التجارية، وتعرض هذه الأخيرة لجملة من المخاطر التي تهدد كيانها واستقرارها، أصبح أمام البنكي وظيفة جديدة تتمثل في حماية البنك التجاري من الوقوع فيما يهدده من مخاطر، لتصبح هذه العملية في حد ذاتها عملا مستقلا بنفسه له أسسه ونظرياته الخاصة به.

وبالحديث عن المخاطر المالية فإن أهم خطر يواجه المصارف والبنوك هو عدم القدرة على السداد، إذ يمثل هذا الأمر تهديدا حقيقيا لهم، لذا ظهرت مجموعة من الطرق تبناها اقتصاديون قدموا الكثير من أجل إعلاء كلمتها ودورها في الحد من المخاطر المصرفية.

وقد خصص هذا الفصل بشكل أساسي لتسليط الضوء على ما يلي:

المبحث الأول: أساسيات حول المخاطر

المبحث الثاني: إدارة المخاطر المالية

المبحث الثالث: دور الرقابة المصرفية وفعاليتها للحد من مخاطر مالية

المبحث الأول: أساسيات حول المخاطر

يقف الإنسان من الأخطار التي يواجهها موقف التحدي للمحافظة على حياته ودخله فيستعين بكافة الوسائل التي تمكنه من تجنب وقوع أي خسارة، وفي واقع الأمر لا يمكن اعتبار الخطر مشكلة إلا إذا فشل الإنسان في توقعه، بل أنه يصبح في هذه الحالة من أهم المشكلات التي يمكن أن يهدد استقراره النفسي والمالي.

المطلب الأول: ماهية الخطر

لقد نافس الاقتصاديون والإحصائيون وأصحاب نظريات القرار والتأمين طويلا تعريف الخطر وعدم التأكد وحتى وقتنا الحاضر لم يستطيعوا الاتفاق على تعريف واحد يمكن استخدامه في كل مجال ومن هنا نستعرض في هذا المطلب تعريف الخطر وأركانه ومفاهيم ومصطلحات لها علاقة بالخطر والعوامل الدافعة لحدوثه.[1]

أولا: تعريف الخطر:

هناك تعاريف عديدة للخطر، غير أن اختلافها اتجه نحو الشمول نستعرض منها:

- يعرف الخطر على أنه الخسارة المحتملة في الدخل أو الثروة نتيجة وقوع حادث معين حيث يضيف هذا التعريف عبارة في الثورة أو الدخل دلالة على أن الخسارة المحتملة تشتم أكثر الأشخاص أو الممتلكات أو أي شكل من أشكال الثورة.
- ويعرف أيضا أنه التوليفة بين احتمالية حدوث حدث مفاجئ مع النتائج التي سوف تترتب عن ذلك.
- ويعرف أيضا على أساس أنه "فرصة وقع الخسارة" وكلمة فرصة هنا تعني احتمال وقوع خسارة وهذا يعني أن الخطر يساوي احتمال وقوع خسارة وهذا ما لا يقبله العديد من الاقتصاديين ورجال التأمين نظريا وعلميا لأنه في جميع الحالات لا يساوي الخطر احتمال وقوع الخسارة.

[1]- عبدلي لطيفة، **"دور مكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة الاسمنت SCIS سعيدة"** مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير مدرسة دكتوراه، جامعة أبي قايد تلمسان، 2011-2012 ص02.

ونستنتج أن الخطر يمكن أن يعرف على أنه حالة من عدم التأكد أو القلق الذي يلازم متخذ القرار نتيجة عدم التأكد من نتيجة قراراته والتي ينتج نها الخسائر المادية أو المعنوية.[1]

ثانيا: أركان الخطر

من خلال التعاريف التي تم مناقشتها يمكن استنتاج الأركان الأساسية للخطر وهي:

- عدم التأكد وهو شعور أو إحساس يتولد لدى الشخص نتيجة موقف ما أو يصاحب مرحلة اتخاذ قرار معين وتقديراته الشخصية للنتائج المتوقعة أو المحتملة، ولابد من إمكانية القياس الموضوعي لظاهرة عدم التأكد باستخدام نظرية الاحتمالات.
- أن يكون نتيجة حادث مفاجئ، أي تحقق الخطر نتيجة حادث لا إرادي خارج عن إدارة المتعاقدين (غير متعمد)، الاحتمالية أن يكون محتمل الحدوث في المستقبل، لا يكون مؤكد الحدوث ولا مستحيل الحدوث، بمعنى أن احتمالية الخطر تقع بين (0-1)
- الخسارة المالية، ينتج عن تحقق الخطر خسارة مالية، بمعنى إهمال الخسارة المعنوية لصعوبة قياسها كميا، والخسارة المادية تعتبر ركنا أساسيا للخطر ومن أهم عناصره.[2]

قد يحدث خلط بين مفهوم الخطر ومفاهيم أخرى مثل سبب الخطر، الحادث، الخسارة وغيرها من المفاهيم وللتوضيح أكثر للمفاهيم المتعلقة بالخطر يجب وضع السمات البارزة التي تفصل وتميز هذه المفاهيم.

أ- مفهوم مسبب الخطر:

وهو مصدر رئيسي لوجود الخطر والمسبب الأساسي للخسارة المادية المحتملة، ويعرف على أنه مجموعة من الظواهر الطبيعية والعامة التي تؤثر تأثيرا مباشرا أو غير مباشرا في نتيجة قرارات الأشخاص، ويقصد بالظواهر الطبيعية والعامة ما هو من صنع الطبيعة مثل الزلزال، براكين...

[1]- بوزيدي، **"إدارة المخاطر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2008-2009، ص ص 82-83.

[2]- عبد الله بلوناس، كرغلي أسماء، **"المدخل التقليدي والمدخل الحديث في إدارة مخاطر منظمات الأعمال"** المجلة الدولية للأداء الاقتصادي جامعة أحمد بوقرة بومرداس، مخبر أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وفي ظل الحركية الاقتصادية الدولية، العدد الأول، حوان 2018، ص30.

وأيضا كل ما يحدث في حياة الإنسان الطبيعية مثل السرقة والحروب ويمكن تصنيف مسببات الخطر إلى:

- **مسببات الخطر الطبيعية:**

تلك العوامل التي تنتج عن وجود الظواهر الطبيعية التي تحيط بالشخص أو شيء موضوع القرار، التي تؤدي إلى وجود خطر أو تزيد من درجة خطورته.

- **مسببات الخطر الشخصية:**

وتنتج عن تدخل العنصر البشري في مجريات الأمور الطبيعية والتأثير فيها بقصد أو بدون قصد، وعادة ما يكون السبب الرئيسي من تدخل الإنسان هو النفع الذي يعود عليه أو على طرف معين، ويمكن تقسيم مسببات الخطر الشخصي إلى قسمين: مسببات خطر شخصية لاإرادية ومسببات شخصية إرادية وهذه الأخيرة يجب دراستها أيضا كعوامل تزيد من درجة خطورة القرار حتى يتمكن متخذ القرار من معرفة النتائج التي تحتم عليه تحملها فتلك التي يتحتم على غير تحملها.

ب- مفهوم الحادث:

يمكن تعريف الحادث بأنه التحقق المادي الملموس لظاهرة أو أكثر من الظواهر العامة أو الشخصية، بالنسبة لشخص أو مجموعة من الأشخاص مما يترتب عليه خسارة فعلية في الدخل أو الممتلكات، أو بعبارة أخرى هو تحقق المادي الملموس لمسبب الخطر وتقسم الحوادث إلى:

- **حوادث شخصية:** فهي التي تمس الشخص الطبيعي مثل المرض والعجز...
- **حوادث الممتلكات والمسؤولية:** هي التي يكون فيها موضع الخطر فيها ممتلكات الشخص أو مسؤولياته المدنية تجاه ممتلكات وأشخاص.[1]

[1]- عبد الله بلوناس، كرغي أسماء، "**المدخل التقليدي والمدخل الحديث في إدارة مخاطر منظمات الأعمال**"، مرجع سبق ذكره، ص31.

ج- مفهوم الخسارة:

تعرف الخسارة بأنها النقص الكلي أو الجزئي في الدخل أو الممتلكات وذلك نتيجة تحقق حادث معين للأشخاص أو ممتلكاتهم. والخسارة إما أن تكون كلية (فناء الشيء تماما أو زوال الدخل) أو جزئية (نقص في قيمة الشيء أو انخفاض الدخل).

الشكل التالي يبين العناصر الثلاث للخطر وهو ما يسمى بسلسلة خطر.

الشكل (01.02) سلسلة الخطر

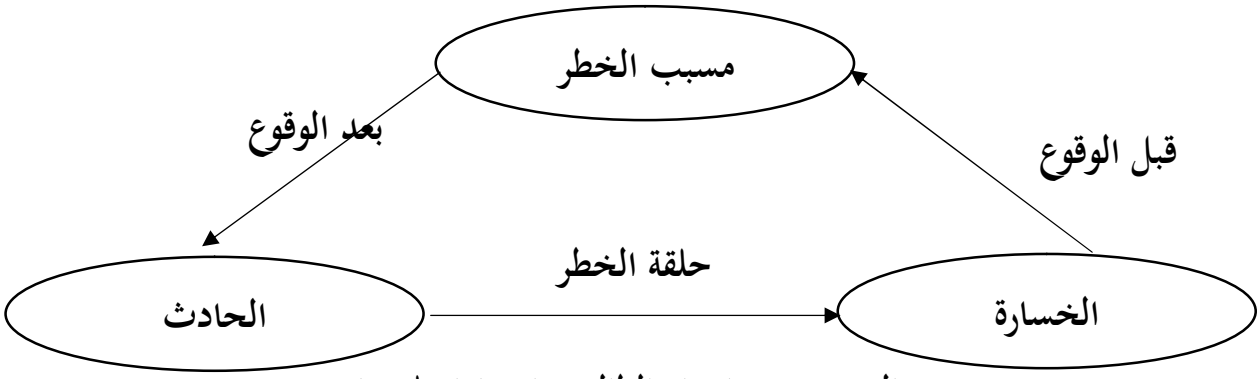

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على ما سبق

من الشكل تبين أن الخطر يمر بثلاث مراحل أساسية، فالظاهرة قبل وقوعها تسمى مسبب الخطر او مصدر الخطر، وبعد الوقوع الفعلي لها تسمى حادث نتيجة ما قد ينجز عنه من خسارة. فمثلا لفظ الحريق قبل الوقوع هو مسبب خطر وبعد الوقوع نقول حادث الحريق نتيجته تكون خسارة.

ثالثا: العوامل الدافعة لحدوث الخطر:

وهي العوامل التي يمكن أن يؤدي إلى وقوع الخطر أو تزيد من احتمال وقوع الخسارة وأيضا يمكن أن تزيد من حجم الخسارة المادية المتوقعة الناتجة عن مسبب الخطر المعين أو معا، فثلا تكديس المخزون السلعي في مخزن واحد يعتبر عاملا مساعدا لزيادة حجم الخسارة المادية الناجمة عن وقوع حادث الحريق، كما أن إقامة مصنع بجانب مركز للإطفاء يقلل من حجم الخسارة

المحتملة للحريق وذلك بعكس إقامة ذلك بجانب محطة وقود، ويوجد العديد من التقسيمات لمجموعة العوامل الدافعة لحدوث الأخطار منها:[1]

- **العوامل المساعدة موضوعية أو مادية:**

وتتكون من خصائص الشيء موضوع الخطر والتي تزيد من احتمالية وقوع الخسائر أو تزيد من حجم الخسائر المادية أو كليهما معا مثال: في حالة طريق، نجد لمسبب الخطر نوع أو طبيعة البناء وموقع البناء وطبيعة شغل المبنى كلها عوامل مساعدة سلبية أو عوامل مساعدة إيجابية مثلا فالمبنى المستخدم في صناعة الموارد الكيماوية يعد عامل مساعد سلبي يزيد من احتمالية وقوع الحريق بالمشي أو يزيد من حجم الخسارة المادية أو كليهما.

- **العوامل المساعدة الأخلاقية (الإدارية وللإدارية):**

وهي العوامل التي تساعد في نقص احتمال وقوع الخطر، أو في التحكم في حجم الخسارة المادية المتوقعة نتيجة لبعض الصفات الشخصية الأخلاقية المرتبطة بالشخص نفسه وهي قد تكون متعمدة مثل: الغش والخيانة، مما يؤدي إلى وقوع الخطر وتقع بتصرف ينطوي على سوء النية من مرتكبها، وقد تقع حسن نية ولا تنطوي على تعمد في ارتكابها عما هو مدرج ومعمول به في المجتمع من لوائح وقوانين، أي أن هذه العوامل الأخلاقية تتوقف على إرادة الإنسان وما سوف يأخذه من عمله.

- **العوامل المساعدة الطبيعية:**

وهي العوامل التي تزيد من احتمال وقوع الخطر بأنواعه المختلفة وذلك نتيجة لحدوث ظواهر طبيعية، السمة الرئيسية فيها هي الدمار والتخريب كوقوع الفيضانات والبراكين، فمثلا إنشاء أحد المباني في مناطق زلزالية ويكون عرضة إلى درجة كبيرة لوقوع خطر عن إرادة الإنسان ولا يستطيع التحكم والتأثير فيها، ولكن يستطيع أن يحتاط منها ويستعيد لمواجهتها.

[1]– عبد الله بلوناس، كرغي أسماء، **"المدخل التقليدي والمدخل الحديث في إدارة مخاطر منظمات الأعمال"**، مرجع سبق ذكره، ص32.

كما أنه يوجد تقسيم آخر للعوامل الدافعة لحدوث الخطر ولكن من جانب المؤسسة، فقد تنتج المخاطر التي تواجه أي مؤسسة وأنشطتها من عوامل خارجية وداخلية الخاصة بها.[1]

المطلب الثاني: تصنيفات المختلفة للمخاطر

تكون المؤسسة دائما عرضة للمخاطر التي تؤدي بها إلى تكبد خسائر والفشل في تحقيق أهدافها وهذا نتيجة لعدد من الأسباب وتشكل الفروق في هذه الأسباب وتأثيراتها أساس التصنيفات المختلفة للمخاطر وتتمثل هذه التصنيفات كما هي موضحة في هذا الشكل:

شكل (02.02) تصنيفات المختلفة للمخاطر

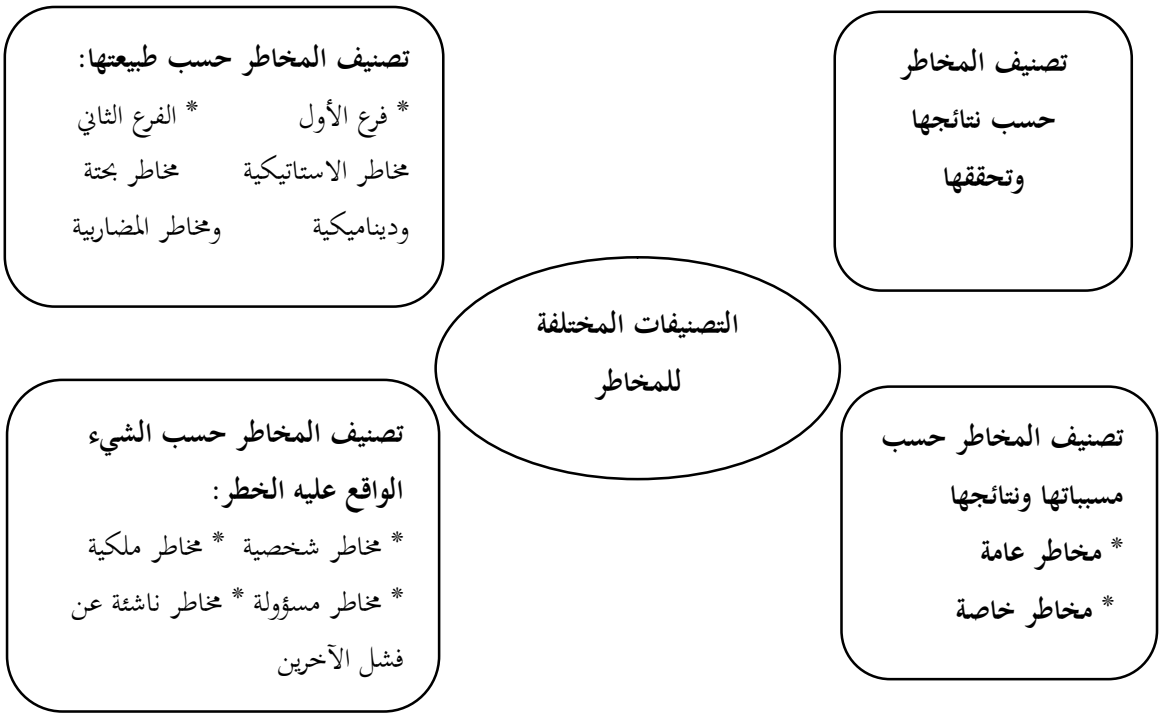

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على المعطيات

أولا: تصنيف المخاطر حسب نتائجها وتحققها

وفقا لهذا التقسيم ينبغي تحديد نتائج والآثار المترتبة على تحقيق الخطر وعلى هذا الأساس يمكن تصنيف المخاطر إلى مخاطر مالية وغير مالية.

[1] – بوزيدي، "**إدارة المخاطر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، مرجع سبق ذكره، ص90.

في سياقه الواسع يمثل مصطلح المخاطرة كل المواقف التي يوجد فيها تعرض للظروف المعاكسة وهذه الظروف المعاكسة تتضمن أحيانا خسارة مالية وفي أحيان أخرى لا تتضمن الخسارة المالية، وينطوي كل جانب في الجهد البشري عنصرا ما من عناصر المخاطرة ولا يكون للكثير من هذه المخاطر عواقب أو آثار مالية.

وتتضمن المخاطر المالية العلاقة بين فرد أو منظمة أو أصل لوقع دخل قد يفقد أو يتلف وبذلك فالمخاطر المالية تتضمن 03 عناصر:

- الفرد أو المنظمة المعرضة للخسارة.
- الأصل أو الدخل الذي يسبب دماره أو زوال ملكيته خسارة مالية.
- خطر يمكن أن يسبب خسارة.

ثانيا: تصنيف المخاطر حسب طبيعتها:

يتم تصنيف المخاطر حسب طبيعته إلى ما يلي:

الفرع الأول: المخاطر الأستاتيكية والديناميكية:

يقصد بالمخاطر الديناميكية تلك الماطر الناشئة من حدوث تغيرات في الاقتصاد وتنشأ من مجموعتين من العوامل المجموعة الأولى عبارة عن عوامل البيئة الخارجية: الاقتصاد، الصناعة، المنافسون والمستهلكون، والتغيرات التي تصيب هذه العوامل لا يكون بالإمكان السيطرة عليها، ولكنها قادرة على إحداث خسارة مالية للمؤسسة أما العوامل الأخرى التي يمكن أن تحدث الخسائر التي تشكل أساس المخاطرة المضاربية speculative risk فهي قرارات الإدارة داخل المؤسسة.[1]

فالإدارة في كل منطقة تتخذ قرارات بشأن ما تتجه وكيف تتجه وكيف تمول الإنتاج وكيف تسوق ما تنتج، وإذا نتج عن هذه القرارات توفير سلع وخدمات يقبلها السوق بسعر كاف فسوف تحقق المؤسسة أرباحا أما إذا لم يحدث ذلك فإن المؤسسة قد تعاني الخسارة، والمخاطر

[1]- عبدلي لطيفة، "**دور مكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة الاسمنت SCIS**"، مرجع سبق ذكره، ص ص 09-10.

الديناميكية تفيد في العادة المجتمع على المدى الطويل حيث أنها نتيجة لتعديلات وتسويات لتصحيح إساءة تخصيص الموارد، ورغم أن هذه المخاطر الديناميكية قد تؤثر في عدد كبير من الأفراد، إلا أنها تعتبر عموما أقل قابلية للتنبؤ من المخاطر ستاتيكية طالما أنها لا تحدث بدرجة ما من الانتظام.

تتضمن المخاطر ستاتيكية الخسائر التي ستحدث حتى لو لم يحدث تغيرات في الاقتصاد، فإن أمكن لنا تثبيت أذواق المستهلكين والناتج والدخل والمستوى التكنولوجي، فإن بعض الأفراد سوف يعانون مع ذلك من الخسارة المالية، وتنشأ هذه الخسائر بسبب من أسباب عديدة بخلاف تغيرات في الاقتصاد مثل: أخطار الطبيعة وعلى خلاف المخاطر الديناميكية لا تكون المخاطر الاستاتيكية مصدر للكسب بالنسبة للمجتمع، وتتضمن الخسائر الاستاتيكية إما تدمير الأصل أو حدوث تغيير في ملكيته (أو حيازته) نتيجة لعدم النزاهة أو الإخفاق الإنساني وتميل الخسائر الاستاتيكية للحدوث بدرجة من الانتظام بمرور الوقت ونتيجة لذلك تكون قابلة للتنبؤ بوجه عام ولأنها قابلة للتنبؤ تصلح المخاطر الاستاتيكية أكثر للمعالجة بواسطة التأمين من المخاطر الديناميكية.

الفرع الثاني: المخاطر البحتة والمخاطر المضاربة: وتنقسم إلى:

أ. مخاطر المضاربة: spéculative risk

هي المخاطر التي تصف موقف يحمل إمكانية حدوث إما خسارة أو مكسب، والمغامرة مثال جيد للمخاطرة المضاربية، ففي موقف المغامرة يتم خلف مخاطرة بشكل معتمد على أمل تحقيق مكسب.

تنشأ مخاطر المضاربة بفعل الإنسان ولأجله، حيث يستغل فرصة تغيير الأسعار ليحقق من ورائها أرباحا معينة، وربما قد تكون الظروف غير مواتية والتوقع غير سليم والتنبؤ ليس في محله ذلك بسبب خسارة مادية، إذن بالنسبة لهذا النوع من المخاطر إذا لم تقع خسارة فقد يقع مكسب مادي.[1]

[1]- عبدلي لطيفة، "**دور مكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص ص 10-11.

ب. المخاطر البحتة:

يختلف هذا النوع عن سابقه في أن عدم وقوع الخسارة المادية لا يعني تحقق ربح مادي، كما نه غالبا ما يكون خارج عن إرادة الشخص وهو يسعى لحماية منه، وذلك بالتعليل من أسباب وقوعه قدر المستطاع ومحاولة التحكم في الظواهر المسببة لها في كل مؤسسة معرضة للخطر المضاربة منذ بدئها في نشاطات تبدو لها مربحة ولكنه يمكن أن تتعرض لخسائر وبالتالي فإن خطر المضاربة هو مبرر وجود المؤسسة، وهو خطر مقبول إذا كانت حظوظ الحصول على الربح تبدو معقولة مقابل إمكانية تحقق الخسائر، وعلى عكس ذلك فإن المخاطرة البحتة لا يمكن أن ينتظر من ورائها إلا الخسائر ومن هنا يمكن اعتبار المخاطر البحتة كتكلفة عشوائية، ومن هنا يتحدد سلوك المؤسسة في مواجهة الخطر إذ ما كان يتعلق بمخاطر المضاربة أو المخاطر البحتة، باعتبار أن مخاطر المضاربة هو مصدر للربح وأن المخاطر البحتة تكلفة يتعين تفاديها أو على الأقل تخفيضها.

والتمييز بين المخاطر المضاربية هام لأن المخاطر البحتة فقط هي التي يكون بالإمكان التأمين ضدها في العادة، ولا يعني التأمين بحماية الأفراد من الخسائر الناشئة من المخاطر، فالمخاطر المضاربية يتم قبولها طواعية بسبب طبعتها الثنائية الأبعاد التي تتضمن عملية تحقيق المكسب، وليست كل المخاطر البحتة قابلة للتأمين ضدها وتلك التي لا يمكن التأمين ضدها.

ثالثا: تصنيف المخاطر حسب مسبباتها ونتائجها:

لو نظرنا إلى السبب في وقوع الخطر والنتائج المترتبة عنه فإننا نقسم المخاطر إلى:

أ. المخاطر العامة (الأساسية):

هي المخاطر التي تقع بسبب ظروف طبيعية وليس للأشخاص دور في وقوعها، غير محددة زمنيا كما أن الخسائر المرتبطة عنها لا تخص شخص معين أو فئة معينة.[1]

لكنها تمس الأشخاص والممتلكات بصفة عامة، وبخسارة غير محددة ومن بين الأخطار العامة أيضا ما هو مرتبط ببعض الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد كالتضخم مثلا... وتقع مسؤولية التقليل من وقع هذه المخاطر على عاتق الدولة.

[1]- عبدلي لطيفة، "**دور مكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية** "، مرجع سبق ذكره، ص 11-12.

ب. مخاطر الخاصة:

تختلف عن سابقة في كونها تتضمن خسائر ناشئة في أحداث فردية ويشعر الأفراد وليس المجموعة ككل، وهي تصيب الأفراد في ذاتهم وفي ممتلكاتهم وخسائرها تقع في حدود المسؤولية الفردية.

وتعتبر المخاطر الخاصة مسؤولية الفرد وتصلح لأن يعالجها المجتمع ككل ويتعامل الفرد معها باستخدام التأمين ومنع الخسارة أو تقنية أخرى.

رابعا: تصنيف المخاطر حسب الشيء الواقع عليه الخطر:

حيث يتم تقسيم المخاطر حسب الشيء المصاب بأضرار من وقع الخطر، فعند وقوع الخطر وتخفف خسائر فقد يتضرر في ذلك الفرد نفسه أو ممتلكاته وعليه سوف نقسم المخاطر إلى ما يلي:

أ. المخاطر الشخصية:

وهي الأخطار التي تصيب الانسان نفسه أو ذاته بصفة مباشرة ، أو هي تلك الأخطار التي ينتج عن تحقيقها خسارة مالية يقع أثرها على الأشخاص أنفسهم وتؤثر هذه الأخطار على الانسان في شخصه ويترتب على تحققها خسارة تتمثل في انقطاع أو فقدان الدخل أو نقصان في الدخل وهذه الأخطار يمك قياسها والتنبؤ بها ولذلك هي أخطار قابلة للتأمين.[1]

ب. مخاطر الملكية:

أي شخص يمتلك ملكا يواجه مخاطر الملكية ببساطة لأن مثل هذه المقتنيات يمكن أن تتلف أو تسرق، وهناك نوعان من الخسارة في المخاطر الملكية الخسارة المباشرة والخسارة غير مباشرة تتمثل في خسارة الملكية وخسارة استخدام الملك وبالتالي حدوث خسارة في الدخل أو تكبد نفقات إضافية.

[1]– عيد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو،"**إدارة الخطر والتأمين**"، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2009، ص ص 42-43.

ج. مخاطر المسؤولية (أو الالتزام):

إن الخطر الأساسي في مخاطر المسؤولية أو الالتزام تتمثل في الإصابة غير المتعمدة التي تلحق بالأشخاص الآخرين أو التلف أو الأضرار التي تصيب ممتلكاتهم من خلال الإهمال أو اللامبالاة وهي الأخطار التي يتسبب في تحقيقها شخص معين وينتج عن هذا التحقق إصابة الغير بضرر مادي في شخصه أو في ممتلكاته أو في الاثنين معا ويكون هناك فردا مسؤولا عنها قانونا، مثل أخطار المسؤولية المدنية، ويطلق عليها أيضا "أخطار الثروات" وذلك لأن الخسائر التي تترتب على حدوثها لا تصيب بصفة مباشرة نفسه وإنما تقع على ثروته بصفة عامة، أيضا يطلق عليها "أخطار الذمم" لأنها تؤثر على الشخص المتسبب في ذمته المالية.

د. المخاطر الناشئة عن فشل الآخرين:

عندما ما يوافق شخص الآخر على أداء خدمة فإنه يرتبط بالتزام تأمل أنت أن يؤديه، إما عندما يخفف ذلك الشخص في الوفاء بالتزامه اتجاهك ويؤدي ذلك إلى تكبدك خسارة مالية، فإن المخاطرة تكون موجودة، وتشمل الأمثلة على المخاطر في هذه الفئة فشل المقاول في استكمال مشروع إنشائي في الموعد المحدد أو فشل مدين في دفع المبالغ المدين بها حسب المتوقع.[1]

المطلب الثالث: طرق قياس المخاطر

تعتبر أدوات القياس في معظم العلوم وخاصة الإنسانية منها أساسا ضروريا للاستفادة منها، وبالرغم من أن أدوات القياس في التأمين ظهرت وتبلورت ورسخت منذ زمن طويل مما مكن من الاستفادة منه عمليا حتى قبل تبلور طريقته العلمية، إلا أن الجزء المكمل بله وهو الخطر لم يحظ بالاهتمام الكافي سواء من الناحية النظرية أو من الناحية القياسية حتى العهد القريب.

أ. درجة الخطر:

تختلف درجة الخطر بالنسبة لقرار معين وظاهرة معينة من حالة لأخرى ومن شخص لآخر، ومن الواضح لأول وهلة أنه ليس هناك مقاييس مادية ملموسة لقياس درجة الخطورة التي هي درجة عدم التأكد أو درجة عدم التأكد أو درجة الشك، حيث أنها تحتاج إلى مقاييس معنوية بحتة مشابهة للخطر نفسه، فالشخص عندما يقتنع بقرار معين ويقرر اتخاذه إنما يكون ذلك بناءا

[1]- عيد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، **"إدارة الخطر والتأمين"**، مرجع سبق ذكره، ص43.

على حالة نفسية معينة وشعور معين بأن درجة الخطورة أقل ما يمكن بالنسبة لقراره هذا والعكس صحيح، وعلى ذلك فإن مقياس درجة الخطورة يجب أن يكون معنويا بحتا، تماما كمقياس المنفعة ودرجاتها بالنسبة للسلع والخدمات التي يقرر الشخص شراءها أو استئجارها وتكون الفائدة الأولى والأخيرة بمعرفة درجة الخطورة معنويا هي الحالة النفسية التي تقوم بتكوينها لدى الشخص لكي يتخذ قراره في ناحية قراره في ناحية موجبة أو أخرى سالبة.

ومما سبق يمكن تعريف درجة الخطر كالتالي: درجة الخطر مقياس معنوي للحالة النفسية التي يكون عليها الأشخاص عند اتخاذهم للقرارات بالنسبة لعدم تأكدهم من ناتجها.[1]

ب.تكلفة الخطر:

تنحصر تكلفة الخطر في عنصرين هامين هما:

الخسارة الغير متوقعة عندما تتحقق ماديا من ناحية، وعدم التأكد في حد ذاته حتى ولو لم تتحقق أية خسارة من ناحية أخرى تجددها العناصر التالية:

1. تكلفة الخسارة غير المتوقعة:

يعرف معظم رجال الإدارة النتائج السيئة التي تترتب على الحرائق التي تصيب محالهم التجارية والصناعية أو الفيضانات التي تحتاج مزارعهم وما إلى ذلك من أخطار مشابهة، سواء كانت تلك النتائج مترتبة على ضياع رؤوس أموالهم أو دخولهم أو أسواقهم، كذلك الحال بالنسبة إلى الأخطار الأخرى التي تظهر في صورة وفاة العائل بالنسبة للأسرة أو عجزه عن العمل أو بطالته مما يترتب عليه انقطاع الدخل، كل هذه الخسارة غير متوقعة بالنسبة للوحدة الاقتصادية أو العائلة أو الفرد.

وتعتبر هذه الخيارات غير متوقعة عنصرا محددا من عناصر تكلفة الخطر.

[1]- عبد الناصر براني أبو شهد، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية"**، دار الفنائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص40.

2. تكلفة عدم التأكد:

تظهر تكلفة عدم التأكد في حد ذاته من ميل إلى تخفيض الاشباع المرتبط بحالة اقتصادية بذاتها، ويظهر هذا التخفيض في الإشباع نتيجة نقص المنفعة الحية للسلعة أو المنفعة الاقتصادية المتعامل منها من ناحية، ونتيجة المغالطات في تقدير احتمال الخسارة من ناحية ثانية، ونتيجة للخوف والقلق من ناحية أخيرة.

ج. احتمال الخسارة:

سبق أن بينا أن مجرد وجود الظواهر لطبيعية التي تسبب وجود الخطر في هؤلاء الأفراد، وقد وجنا مقياسا معنويا هو الآخر لقياس درجة الخطر.

وسبق أيضا وبينا أن تحقق الظاهرة الطبيعية —وهو ما يسمى بالحادث- هو الذي يؤثر ماديا على الأفراد بشرط أن تلحق بهم من جراء ذلك خسارة مادية واحتمال حدوث الحادث وما يترتب عليه من وقوع الخسارة هو مقياس مادي يفيد في تقدير فرص الخسارة المنتظرة أو احتمال الخسارة وتنقسم هذه الاحتمالات إلى مجموعتين مختلفتين من حيث طريقة حساب كل منهما وهي كما يلي:

- **المجموعة الأولى: الاحتمالات الحسابية:** وهي تلك التي تحسب على أساس طرق رياضية ثابتة لا تتغير قيمتها من وقت لآخر أو من حالة لأخرى مثال ذلك احتمالات الكسب في ألعاب المغامرة التي يستعمل فيها أوراق اللعب أو زهرة النرد أو قطع النقود أو الكرات الملونة.
- **المجموعة الثانية: الاحتمالية التجريبية:** وهي تلك التي تحسب على أساس طرق رياضية تعتمد على تجارب ومشاهدات تكون قد حدثت في الماضي ولكنها تتغير مع الوقت ومن حالة لأخرى مما يترتب عليه تغيير قيمة الاحتمال، مثال على ذلك احتمالات الحياة والوفاة والمرض والعجز والحريق والغرق والسرقة وتصادم السيارات، وما إلى ذلك من احتمالات تجريبية هي أصلا مجال دراسة الخطر. [1]

[1]- عبد الناصر براني أبو شهد، "**إدارة المخاطر في مصار اسلامية**"، مرجع سبق ذكره، ص ص 41-42.

د. علاقة درجة الخطر باحتمال الخسارة:

يتضح من العناصر السابقة وجود علاقة قوية بين درجة الخطر والخسارة واحتمالها، بل يمكن القول بأن هناك تسلسل تاما وعلاقة سببية طردية بين الخطر ومسبباته والحادث والخسارة يسهل استنتاجها بدون عناء، أما علاقة درجة الخطر باحتمال حدوث الحادث أو احتمال الخسارة فهي ذات طابع ونفع خاصين، خاصة وأن الأخير من معايير قياسية ويفيد كل منهما في توضيح معنى وأهمية الخطر ودرجته، وللوصول إلى العلاقة درجة الخطر واحتمال الخسارة نفترض حالة عقار معرض لظاهرة حريق وأن هناك شخص يريد استثمار أمواله وعلى وشك أن يتخذ قرارا بشأن شراء مثل هذا العقار.

لا شك أن قراره هذا يرتبط تمام بارتباط درجة الخطر أو درجة الخوف أو درجة عدم التأكد التي تلازمه من جراء وقوع العقار تحت طائلة ظاهرة الحريق، فإذا أكد له الخبراء أن احتمال حدوث الحريق في المستقبل يساوي الصفر أي أن حادث الحريق لم يحدث ولن يصيب العقار بخسارة أيا كان نوعها، فإن درجة الخطورة المتعلقة بقراره سوف تنخفض هي الأخرى إلى الصفر، حيث أنه يكون في موضع التأكد من عدم وقوع الحادث، ثم يقبل على شراء العقار بدون تردد.[1]

[1]- عبد الناصر براني أبو شهد، "**إدارة المخاطر في مصار اسلامية**"، مرجع سبق ذكره، ص43.

المبحث الثاني: إدارة المخاطر المالية

تعتبر الأنشطة الاقتصادية بشكل عام عرضة لشتى أنواع المخاطر، ولعل المعاملات المالية أكثر تعرضا وتأثر بها، ويهتم على الإحصاء وعلم الاقتصاد وعلم الإدارة المالية الذي له خصوصيات ينفرد بها، باعتبار أن المخاطر المالية من أهم وأبرز المشكلات التي تواجه المؤسسات عموما وتتمثل في مشكلات الائتمان والتمويل، وتقتضي دراسة إدارة المخاطر المالية التطرق إلى أهم تعاريفها ومراحلها.

المطلب الأول: ماهية إدارة المخاطر المالية

لقد اختلفت وتعددت المفاهيم المرتبطة بإدارة المخاطر ونظرا لاختلاف الزوايا التي ينظر منها، وكذا ارتباط مفهومها بمفاهيم أخرى كالتأمين... بالإضافة إلى التطورات التي طرأت على التعريف نتيجة ما مر به من مراحل تاريخية ساهمت في بلورته في عدة أصناف وأشكال متعددة.

أولا: تعريف إدارة المخاطر المالية: وتنقسم إلى:

1. مفهوم الخطر المالي:

يعرف الخطر المالي هو مقياس نسبي لمدى التقلب والعائد الذي سيتم الحصول عليه مستقبلا.

ويرى petirs,d,1997 أن الخطر المالي يعني أن هناك فرصة لحدوث خسارة مالية، لكن أن مصطلح الخطر يستخدم للإشارة إلى التغيير الذي يمكن أن يحدث في العوائد المصاحبة لأصل معين.

Watsham.t.j يرى أن مفهوم الخطر يشير إلى عدم التأكد المحسوب بشكل كمي، وأن الخطر المالي يرتبط بالتغيير غير المرغوب في قيمة المتغير المالي.[1]

على ضوء مدخل خلق قيمة يمكن تعريف المخاطر المالية بالمؤسسة على أنه الفقد الجزئي أو الكمي المحتمل في قيمة ثروة المساهمين للمؤسسة.

[1]- مداني بن بلغيث، عبد الله إبراهيمي، **"تسيير خطة المؤسسة"**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة (عدد 3، 2004)، ص80.

ويمكن تحديد المبررات التالية لهذا التعريف:

أ. أنه يرتبط بشكل مباشر بهدف المؤسسة وهو تعظيم ثروة المساهمين.

ب. يرتبط مباشرة بالقرارات المالية بالمؤسسة والتي تمثل المصادر الرئيسية.

ج. إنه يساعد على تحقيق الربط المباشر بين مفهوم المخاطر المالية بالمؤسسة وبين أدوات القياس لها وبين الهدف من إرادتها.

2. تعريف إدارة المخاطر المالية:

حيث يرى williams smith and young بأن المخاطر المالية تتضمن القيام بالأنشطة الخاصة بتحديد المخاطر التي تتعرض لها المنشأة وقياسها، والتعامل مع مسبباتها، والآثار المترتبة عليها، وأن الغرض الرئيسي لإدارة المخاطر المالية يتمثل في تمكين المنشأة من التطور وتحقيق شكل بشكل أكثر فعالية وكفاءة ويرى CUMMINS.J. D أن مفهوم إدارة المخاطر المالية يشير إلى تلك القرارات التي تستهدف تغيير شكل العلاقة الخاصة بالعائد والخطر المرتبطين بالتدفقات النقدية المستقبلية.

ويشير Penny إدارة المخاطر المالية أصبحت تمثل مجالا متخصصا يتضمن المقاييس والإجراءات التي تربط بين العائد والخطر المرتبط له، ويؤكد أن الخطر في حد ذاته لا يمكن تخفيضه بالعمليات الحسابية، وأن المعلومات وبعض النظر تمثل عناصر جوهرية ذات أهمية بالغة في عملية إدارة المخاطر المالية.

ويعرف Penny إدارة المخاطر المالية على أنها استخدام أساليب التحليل المالي وكذلك الأدوات المالية المختلفة من أجل السيطرة على مخاطر معينة وتقليل آثارها.[1] غير المرغوبة على المنشأة ويرى أنه يمكن تسمية هذه العملية إدارة الخسائر المحتملة.

وبمراجعة المفاهيم والتعاريف السابقة، نستخلص أن "مصطلح المخاطر المالية":

- يتضمن كل الأنشطة التي تحاول تغيير شكل العلاقة بين العائد والمتوقع ودرجة المخاطر المرتبطة بتحقيق هذا العائد المتوقع، وذلك بهدف تعظيم قيمة الأصل الذي يتولد عنه هذا العائد.

[1] – تومي أحمد، مكاوي عيسى، **"إدارة المخاطر المالية في مؤسسات التأمين، دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT"**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة ماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بويرة، 2017-2018، ص ص 28-29.

- كما أن مصطلح "إدارة المخاطر المالية" يعني بالتعرف على أخطار المضاربة المالية وتحليلها ومعالجتها وتتضمن هذه الأخطار: خطر سعر السلعة، خطر معدل الفائدة، خطر سرعة تبادل السلعة.

- إن النظام المتكامل المالية بالمؤسسة يعتمد على ثلاث مراحل رئيسية هي:

- تحديد المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة.
- قياس مستوى الخطر والخسائر المحتملة من حدوثه.
- استخدام الأساليب أو الأدوات المناسبة لتدنية مستوى الخطر وتدنية أو منع حدوث الخسائر المحتملة بسببه.[1]

ثانيا: مراحل إدارة المخاطر المالية:

ويمكن القول أن هناك ثلاث مراحل أساسية لإدارة المخاطر المالية وهي الوقوف على طبيعة المخاطر وقياس حجم تلك المخاطر ثم القيام بتقسيمها.

1. الوقوف على طبيعة المخاطر:

تمثل القوائم المالية وملحقاتها، مصدرا خصبا للمعلومات عن طبيعة المخاطر فخطاب مجلس الإدارة إلى المساهمين عن أبرز المتغيرات، هو مصدر ثري لتلك المعلومات، هناك كذلك قائمة الدخل التي تعطي معلومات عن تطور المبيعات والتكاليف المرتبطة بها، وكذلك المكونات الربحية، وتتسم القوائم المالية ربح السنوية بالفاعلية، إذا تساهم في الكشف المبكر للمخاطر، فالتغيير في حجم المبيعات ومعدل دوران المخزون الذي تمثل المبيعات أحد مكوناته، يدعمان الإدارة بمؤشرات عن سوق منتجاتها، فالاتجاه العكسي لتلك المؤشرات قد يحمل في طياته وجود تغيير أو منافسة سعرية، أو يكشف عن انخفاض في جودة المنتج، كما يكشف مجمل الربح، واتجاه حركة المصروفات عندما يكون تغير في الأسعار، كما يمكن الكشف عن مدى احتمال التعرض لمخاطر سعر الصرف، وذلك بتحليل المبيعات وحصة كل عملة.

كما يمكن الكشف عن مدى التعرض لمخاطر سعر الفائدة، وذلك واقع قائمة الدخل، ويكون ذلك بحساب معدل تغطية الفوائد من ربح العمليات فالأرباح هي نتيجة لقيود دفترية،

[1]- تومي أحمد، مكاوي عيسى، **"إدارة المخاطر المالية في مؤسسات التأمين، دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT"**، مرجع سبق ذكره، ص ص 29-30.

ومن ثمة ينبغي تغطية الفوائد من ربح العمليات فالأرباح محملة بتدفقات نقدية وذلك طالما أن الفوائد تدفع من التدفقات النقدية وليس الدفترية.

كما تكشف قائمة الدخل بمدى جودة الأرباح المتولدة، إذ يزودها المؤشرات الأداة منذ بداية السنة حتى نهايتها، ومن المؤكد أن الوقوف على طبيعة المخاطر وحجمها له فوائده، فهو ينير الطريق أمامنا، ليكشف عما إذا كانت تلك المخاطر في حجم يتطلب التغطية ضده، أم أن المخاطر من حجم تفوق فيه تكلفة تغطية العائد المتوقع منها.[1]

2. قياس حجم المخاطر:

إن قياس حجم المخاطر هو المرشد إلى ما يجب عمله، وبمراجعة كتابات الإدارة المالية بصفة عامة، يمكن تحديد العديد من المقاييس الإحصائية أو المالية للتغيير الكمي عن المستوى النسبي للخطر، ويمكن تصنيف تلك الأدوات من مجموعتين هما: مجموعة المقاييس التي تعتمد على الأدوات الإحصائية ومجموعة المقاييس التي تعتمد على الأدوات التحليل المالي.

أ. الأدوات الإحصائية لقياس المخاطر المالية:

وتعتمد هذه الأدوات على قياس درجة التشتت في قيم المتغير المالي محل الاهتمام، أو قياس درجة حساسيته اتجاه التغيرات التي تحدث في متغير ومن أهم هذه الأدوات:

- **المدى Range** :

الذي يتمثل في الفرق بين أعلى قيمة وأدنى قيمة للمتغير المالي موضع الاهتمام ويمكن استخدام المدى كمؤشر للحكم على مستوى النسبي للخطر، وكل ما زادت قيمة المدى كان ذلك مؤشرا على ارتفاع مستوى الخطر المصاحب للمتغير المالي موضع الاهتمام.

- **التوزيعات الاحتمالية probability distributions**:

وهي تقدم أداة كمية أكثر تفصيلا من مقياس المدى، وذلك من خلال تتبع سلوك التغير المالي، وتحديد القيم المتوقعة الحدوث في ظل الأحداث الممكنة، وتحديد التوزيع الاحتمالي لهذه

[1] – تومي أحمد، مكاوي عيسى، "**إدارة المخاطر المالية في مؤسسات التأمين، دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT**"، مرجع سبق ذكره، ص ص 30-31.

القيم، واستخدامه في المقارنة بين مستويات الخطر المصاحبة لعدد من الأصول المستقلة وما يمكن من المفاضلة فيما بينها.

وكلما كان التوزيع الاحتمالي أكثر اتساعا نحو الظرفين، كلما كان مؤشرا على ارتفاع مستوى الخطر.

- **معامل الاختلاف coefficient of variation**:

هو مقياس نسبي (أو معياري) لدرجة التشتت، حيث يربط الخطر (مقاسا بالانحراف المعياري)، وبين العائد (مقاسا بالقيمة المتوقعة)، وذلك يصبح معامل الاختلاف أكثر دقة وتفصيلا عن الانحراف المعياري، عند المقارنة بين عدة أصول مستقلة ومختلفة فيما بينها من حيث العائد والخطر.[1]

- **معامل بيتا beta coefficient**:

وهو مقياس لمدى حساسية قيم المتغير المالي موضع الدراسة للمتغيرات التي تحدث في متغير آخر، فمثلا يمكن قياس درجة حساسية عائد سهم معين للمتغيرات في عائد السوق، أو للتغيرات في أسعار الفائدة بالبنوك ويدل معامل بيتا المرتفع على ارتفاع درجة حساسية، والتالي ارتفاع مستوى الخطر.

3. تقييم المخاطر:

بعد أن يتم التعرف على المخاطرة يجب أن يقوم مدير المخاطر بتقسيمها، ويتضمن ذلك قياس الحجم المحتمل الخسارة واحتمال تلك الخسارة ثم ترتيب أولويات العمل، وسوف تتطلب مخاطر معينة بسبب شدة وطأة الخسائر الاهتمام بها بدل مخاطر أخرى، وفي معظم الأحوال سوف يكون هناك عدد من المخاطر التي تتطلب قدر متساوي من الاهتمام بها، لذلك يكون من الأنسب ترتيب المخاطر في صورة تصنيف عام مثل حرجة، هامة غير هامة.

- **المخاطر الحرجة**: كل ظروف للخسارة التي تكون فيها الخسائر المحتملة ذات حجم سوف ينتج عنه الإفلاس.

[1] – تومي أحمد، مكاوي عيسى، "**إدارة المخاطر المالية في مؤسسات التأمين، دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT**"، مرجع سبق ذكره، ص ص 31-32.

- **المخاطر الهامة:** ظروف التعرض للمخاطرة التي لن يترتب على الخسائر المحتملة فيها الإفلاس ولكنها سوف تلتزم من المؤسسة الافتراض لمواصلة العمليات.
- **المخاطر غير الهامة:** ظروف التعرض للمخاطرة التي يمكن تعويض الخسائر المحتملة فيها اعتمادا على الأصول الحالية للمؤسسة دون وقوع في أزمة المالية.

وتنص عملية تقسيم المخاطر على قياس الحجم المحتمل لتأثير الخطر واحتمال حدوث الخطر ويصنف كل الاحتمال والتأثير كالتالي: عالي – متوسط – منخفض كما يوشح الجدول التالي:[1]

جدول رقم (02-01) تقسيم درجات الخطر

الاحتمال / التأثير	عالي	متوسط	منخفض
عالي	عالي جدا	عالي	متوسط
متوسط	عالي	متوسط	منخفض
منخفض	عالي	متوسط	منخفض جدا

المصدر: عبدلي لطيفة، "دور مكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة الاسمنت SCIS سعيدة".

المطلب الثاني: أهداف واستراتيجيات إدارة المخاطر المالية

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهداف واستراتيجيات أدارة المخاطر المالية.

أولا: أهداف إدارة المخاطر المالية:

تتمثل أهداف إدارة المخاطر المالية فيما يلي:

- المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح المستثمرين المودعين والدائنين.
- إحكام الرقابة والسيطرة على المخاطر في الأنشطة أو الأعمال التي ترتبط بالأوراق المالية والتسهيلات الائتمانية وغيرها من أدوات الاستثمار.

[1] – تومي أحمد، مكاوي عيسى، "**إدارة المخاطر المالية في مؤسسات التأمين، دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT**"، مرجع سبق ذكره، ص ص 33-34.

- تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر وعلى جميع مستوياتها.
- العمل على الحد من الخسائر وتقليلها إلى أدنى حد ممكن وتأمينها من خلال الرقابة الفورية أو من خلال تحويلها إلى جهات خارجية.
- إعداد الدراسات قبل الخسارة أو بعدها وذلك بغرض منع أو تقليل الخسائر المحتملة، مع تحديد أي المخاطر تعيين السيطرة عليها واستخدام الأدوات التي تعو إلى دفع حدوثها، أو تكرار مثل هذه المخاطر.
- حماية الاستثمارات وذلك من خلال حماية قدرتها الدائمة على توليد الأرباح رغم أي خسائر.
- إن إدارة المخاطر والتخطيط لاستمرارية العمل هما عملتين مرتبطتين مع بعضهما البعض ولا يجوز فصلهما، حيث أن عملية إدارة المخاطر توفر الكثير من المدخلات لعملية التخطيط لاستمرارية العمل.
- تقوم إدارة المخاطر بوضع تقارير بشأن حجم المخاطر التي يتعرض لها الاستثمار.

ومنه يمكن القول أن كل أهداف إدارة المخاطر تندرج تحت عملية البحث عن جميع المخاطر ودراستها وتحديد آثارها وطرق السيطرة عليها، والعمل على إيجاد طرق جديدة فاعلة ومناسبة لتخفيض منها وحلها ومعالجتها.[1]

ثانيا: استراتيجيات إدارة المخاطر المالية:

باستقرار الكتابات المالية العديدة التي تطرقت إلى موضوع إدارة المخاطر المالية بالمنشأة يمكن تحديد ثلاث استراتيجيات:

1. إستراتيجية ترك للموقف مفتوح:

ويقصد بذلك الاحتفاظ بمستوى الخطر على ما هو عليه، ويمكن أن تعتمد الشركة على هذه الإستراتيجية حينما يكون مستوى الخطر منخفض لا يبرر تكلفة متوقعة لإرادته، وتندرج تحت هذه الإستراتيجية سياسة قبول الخطر.

[1]- خالد وهيب الراوي، **إدارة المخاطر المالية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009، ص 12.

2. إستراتيجية تحمل المخاطر محسوبة:

ويقصد بذلك تحديد مستويات الخطر التي يمكن تحملها بالمنشأة، والتي ترغب المنشأة في تحمل أكثر منها، ثم اتخاذ كافة التدابير المناسبة لتدينه المخاطر بالمنشأة حتى هذا المستوى المقبول، يندرج تحت هذه الإستراتيجية سياسة الخطر مثل: التنويع في خطوط منتجات الشركة (هيكل الاستثمار)، والتغيير في مستوى الرافعة التشغيلية تبعا لظروف الشركة (هيكل الاستثمار)، والتغير في مستوى الرافعة الملية (هيكل التمويل) واستخدام الأدوات المالية المشتقة للحماية ضد مخاطر الأسعار.

3. إستراتيجية تغطية كل الخطر:

ويقصد بذلك تحديد مصدر الخطر بالنسبة للشركة، أي تدنية الخطر إلى الصفر، ويندرج تحت هذه الإستراتيجية تحويل الخطر مثل التغطية الكاملة أو التأمين ضد الخطر باستخدام أدوات الهندسة المالية[1] ، تحويل الخطر المالي إلى الطرف الثالث بواسطة عقود التأمين والتجنب التام للأنشطة التي ينشأ عنها الخطر.

وقد تستخدم عمليات إعادة هيكلة بشكل خاص لأجل إنقاذ المؤسسة في حالة فشل مالي ما، إلا أنها أصبحت إحدى الاستراتيجيات المالية الرئيسية للمؤسسات المختلفة منذ الثمانينات وحتى الآن ويمكن تقسيم عمليات إعادة الهيكلة المالية للمنشآت إلى مجموعتين:

أ. إعادة هيكلة الأصول:

وتسمى أيضا هندسة الأصول، وهي تتضمن الأساليب المالية التي تغير من هيكلة أصول المنشأة لأجل تحقيق الاستخدام الأعلى قيمة للموارد المنشأة، أو لتوفير الضرائب أو التخلص من التدفق الزائد بدفعة إلى المساهمين وتجري عادة هيكلة الأصول بواسطة عمليات البيع المختلفة مثل: بيع جزء من الأصول، أو طرح الأسهم على إحدى الشركات التابعة إلى سوق المال الاكتئاب العام أو فصل الشركة تابعة بأحد الأساليب، وقد تقوم الشركة بإعادة هيكلة وحدات النشاط بالاعتماد على إستراتيجية النمو، سواء الاستحواذ، أو بالمشروعات المشتركة.

[1] – نسيمة بروال، **"استراتيجية إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية"**، مذكرة تخرج ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع إستراتيجية مالية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2010-2011، ص100.

ب.إعادة هيكلة التمويل:

وتركز هذه الإستراتيجية على تغيير هيكل الملكية بالمنشأة، وذلك من أجل إدارة المخاطر المالية وخاصة تدنية خطر الإفلاس، أو مشكلة تكاليف الوكالة المرتبطة بخصائص هيكل الخصوم ورأس المال الخاص بالمؤسسة ويمكن تنفيذ إستراتيجية إعادة هيكل التمويل للمؤسسة بطريقة أو أكثر من الطرق التالية:

- طرح شكل جديد من التمويل الأقل خطورة على المؤسسة مثل سندات قابلة للتحويل، القابلة للاستدعاء أو الأسهم الممتازة بدلا من السندات العادية.
- استبدال الأوراق المالية الحالية ذات خصائص مختلفة.[1]

المطلب الثالث: قواعد إدارة المخاطر المالية

تعتمد إدارة المخاطر المالية على عدة أساسيات من الواعد التي تضبط هذه العملية، وإن التطبيق الوظيفي لإدارة المخاطر المالية في الإدارة يستوجب حسن إدراك والفطرة السليمة التي يتم تنفيذها في مواقف المخاطرة.

1. **عدم المجازفة والأخطار الشاذة:** وتتضمن هذه القاعدة ما يلي:

أ. لا تجازف بأكثر مما تستطيع تحمل خسارتك:

إن مدير المخاطر "يفترض وقوع الخطر وتحمل نتائجه" إلا أنه يجب مراعاة المخاطر المحتملة القصوى إذا كانت مدمرة اقتصاديا للأصول، فإنه احتمال غير واقعيا.

ب.أن تراعي الأخطار الشاذة:

إن مدير المخاطر عند اتخاذ القرار يعطي أهمية لعنصر احتمال وقوع حادث معين، هو واحد بالمليون فيمكن الاحتفاظ بالخطر في هذه الحالة إذا كانت الخسارة المادية المحتملة الناتجة عن وقوعه ضئيلة أما إذا كانت الخسارة المادية المحتملة الناجمة جسيمة، فيجب على مدير تحويل الخطر لجهة أخرى أقدر على المواجهة مثل التأمين أو أسلوب منع الخسارة.

[1]- نسيمة بروال، "**إستراتيجية إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية**"، مرجع سبق ذكره، ص 101.

2. لا تخاطر بالكثير من أجلب القليل:

حسب هذه القاعدة يجب عدم شراء بوليصة التأمين، إذا كان قسط التأمين كبير نسبيا مقارنة بمبلغ التعويض الذي يمكن الحصول عليه، عند وقوع الخطر المؤمن ضده، وفي حالة تعذر تقليل الشدة وتمويل المخاطرة فإنه يجب تفاديها.[1]

3. موقع هيكل إدارة المخاطر: (location and structure of the risk management département)

الهيكل: (**structure**) لا يوجد نموذج معين لهيكل قسم إدارة المخاطر بحيث أن كل هيكل يعتمد بصورة كلية على التنظيم ذاته، بحث يختلف من ناحية الحجم ويمكن تكوين نموذج واحد.[2]

الشكل رقم (02-03) يوضح هيكل تنظيمي داخلي لإدارة المخاطر مؤهلة لموجهة المخاطر

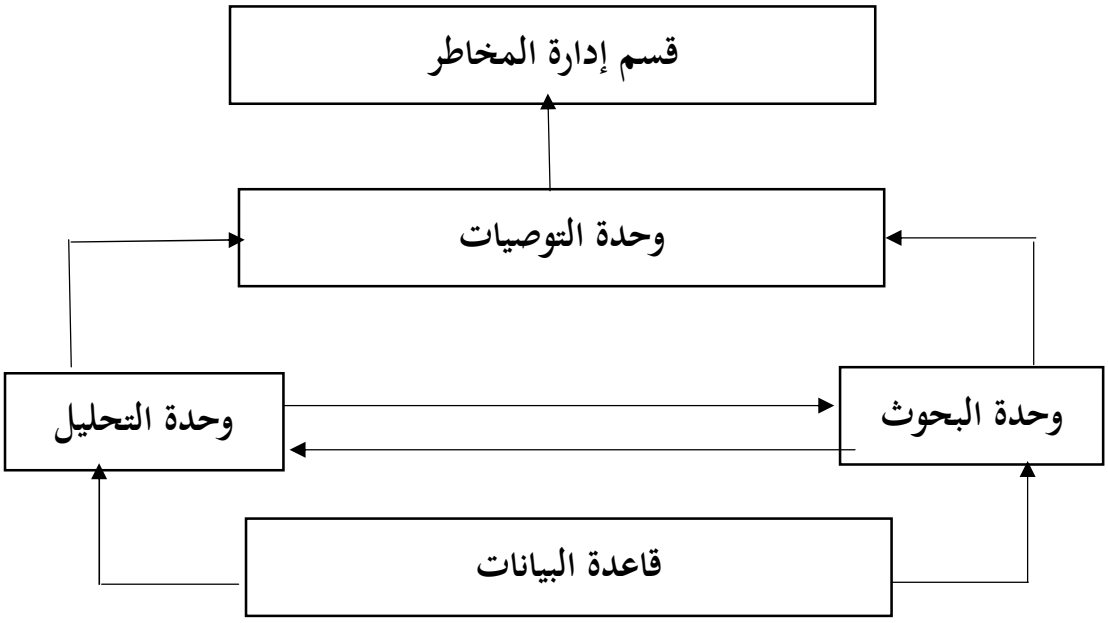

المصدر: بن خالق سعيدة، لفقير كلتوم "دور إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة إيباش للأشغال عامة ص 14.

[1]- خالد وهيب الراوي، "**إدارة المخاطر المالية**"، مرجع سبق ذكره، ص30.

[2]- خالد وهيب الراوي، "**إدارة المخاطر المالية**"، مرجع سبق ذكره، ص30.

من خلال الشكل نلاحظ وجود أهمية كبيرة لهذا التنظيم داخل الإدارة حيث يكون مدير الخطر هو المسؤول على هذا القسم وذلك بالتعاون مع كل الوحدات بناءا على الدراسات المقدمة من قاعدة البيانات ويستوجب على جميع الموظفين وبالأخص المالية، أن يتمتع بمؤهلات أكاديمية مقارنة بممارسات المالية من أجل تحقيق مردود إيجابي للإدارة المالية.

المبحث الثالث: دور الرقابة المصرفية وفعاليتها للحد من مخاطر المالية

تعد الرقابة المالية جزءا من الإدارة المالية للدولة والتي تتضمن مجموعة من الإجراءات المحاسبية والتدقيقية في مجال الأداء والعلاقات المالية، ومن خلال نظام متكامل للمعلومات المالية والسلوكية، من أجل رفع مستوى الأداء المالي للدولة عبر المراجعة المستمرة للنتائج المالية لأعمالها، مقارنتها مع النتائج المرغوب بها وتحليل الأسباب، ومعرفة المعوقات التي حالت دون تطابق النتائج الفعلية من النتائج المستهدفة، واكتشاف الأخطاء والانحرافات وتحديد المسؤوليات واتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح مسارات الأداء المالي والإدارة المالية وتجنبها من الوقوع في الأخطاء مستقبلا ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى مفهوم الرقابة بالإضافة إلى أهدافها.

المطلب الأول: مفهوم الرقابة وأهدافها

الرقابة المالية يقصد بها الرقابة التي تستهدف ضمان سلامة التصرفات المالية، والكشف الكامل عن الانحرافات، ومدى مطابقة التصرفات المالية مع القوانين والقواعد النافذة.[1]

أولا: تعريف الرقابة المالية

قبل التطرق إلى تعريف الرقابة المالية والتفصيل فيها ينبغي أولا وضع تعريف الرقابة.

1. لغة:

الرقابة في اللغة تأتي بالمعاني الآتية: المحافظة، الحراسة والانتظار والمتابعة والرصد والإشراف.[2]

2. اصطلاحا:

هناك تعاريف عديدة نذكر منها:

1. الرقابة هي متابعة الأعمال والتأكد من أنها تتم وفق لما أريد لها والعمل على تصحيح أي انحراف يقع في المستقبل.

[1]- محمد خير العكام، **"الرقابة المالية"** منشورات الجامعة الافتراضية السورية الجمهورية الغربية السورية، 2018، ص2.

[2]- جعفري نسرين، **"الرقابة المالية على التنفيذ النفقات العامة دراسة حالة الرقابة المالية لدى ولاية أم البواقي"**، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2015-2016، ص 31.

2. الرقابة لها مفهوم واسع وذو شقين، أحدهما الرقابة الذاتية والتي تنبع من داخل الفرد على نفسه وبالتالي فهو رقيب على أعماله وتصرفاته وسلوكاته، والأخرى الرقابة الخارجية والتي تتمثل في قدرة الفرد على متابعة وملاحظة الآخرين من قبل مرؤوسيه بغرض التوجيه والتصحيح لسلوكهم وتصرفاتهم.
3. الرقابة تتضمن جميع الأنشطة التي يقوم بها المديرون في محاولتهم للتأكد من أن العمليات الفعلية تطابق أو تماثل العمليات المخططة.

تعريف الرقابة المالية:

عرف الدكتور "محمد السول العموري" الرقابة المالية بأنها مجموعة من الإجراءات التي تقوم بها أجهزة معينة، بغية المحافظة على أموال العامة وضمان حسب تحصيلها وإنفاقها بدقة وفعالية واقتصادية وفقا لما أقرته السلطة التشريعية بالموازنة والقوانين المالية الأخرى، وفقا للخطط الموضوعية للجهات خاضعة للرقابة وبالتالي فالرقابة على الأموال العمومية تعني التفتيش والملاحظة والمتابعة والتحقيق من الاستعمال الحسن للإمكانيات البشرية والمادية والمالية وكذلك الوثائق والحسابات واحترام القوانين والمراسيم والتعليمات الموضوعة كمقاييس لعمل المسيري ومعاقبة المخالفين.[1]

ثانيا: أهداف الرقابة المالية: ويمكن ذكرها كما يلي:[2]

1. التحقق من أن جميع الإيرادات العامة في الدولة قد حصلت وأدخلت في ذمتها وفقا للقوانين واللوائح والأنظمة السارية.
2. التحقق من أن النفقات العامة كافة قد تمت وفقا لما هو مقرر له، ومن حسن استخدامها الأموال العامة في الأغراض المخصصة لها.
3. مراجعة القوانين والأنظمة واللوائح المالية، التأكد من مدى ملاءتها للتطورات التي تحدث، وتحليلها واقتراح إجراء التعديلات التي تساعد على تحقيق أهداف الرقابة المالية.
4. الكشف عن أية أخطاء أو انحرافات أو مخالفات تحدث من الأجهزة الحكومية، وتحليلها ودراسة أسبابها، وتوجيه تلك الأجهزة إلى الحلول المناسبة لعلاجها وتصحيحها وتجنب تكرارها.

[1]- جعفري نسرين، "**الرقابة المالية على التنفيذ النفقات العامة**"، مرجع سبق ذكره، ص ص 31-33.
[2]- محمد خير العكام، "**الرقابة المالية**"، مرجع سبق ذكره، ص ص 17-18.

5. العمل على ترشيد الإنفاق العام، وتوجيه الأجهزة الحكومية إلى أفضل السبل، لتحسين إجراءات الأعمال المالية وتطويرها، بما يساعد الأجهزة الحكومية على القيام بدورها، واقتراح الإجراءات والوسائل الكفيلة برفع كفاءة أداء الأجهزة التنفيذية، وتحسين مستوى تقديم الخدمات العامة.
6. زيادة قدرة الأجهزة الحكومية وفعاليتها على تحقيق الأهداف العامة للدولة بأعلى درجة من الكفاءة والاقتصاد.
7. التأكد من أن القيود والسجلات والبيانات والتقارير المالية ممسوكة ومعدة بالطريقة الصحيحة التي تحددها اللوائح والأنظمة التي تتحكم ذلك.
8. ضمان عدم خروج الحكومة عن الحدود التي رسمتها لها السلطة التشريعية حسب موافقتها واعتماد لبنود الموازنة.
9. متابعة تنفيذ الخطط الموضوعة وتقسيم الأداء في الوحدات للتأكد من أن التنفيذ يسير وفقا للسياسات الموضوعة ولمعرفة نتائج الأعمال والتعرف على مدى تحقيق الأهداف المرسومة والكشف عما يقع عن انحرافات، وما قد يكون في الأداء من قصور وأسباب ذلك، لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة، وللتعرف على فرص تحسين الأداء مستقبلا.
10. التنبؤ بالأخطاء والانحرافات قبل وقوعها، وتحديد المسؤول عنها.

المطلب الثاني: أنواع الرقابة المالية

الرقابة المالية عملية دائرة مستمرة تدور مع المال العام وجودا أو عدما فتختلف أشكالها وتتعدد أنواعها وفقا لمعايير مختلفة، ونستطيع أن نقسم الرقابة المالية إلى الأنواع التالية:

شكل (02-04) أنواع الرقابة المالية

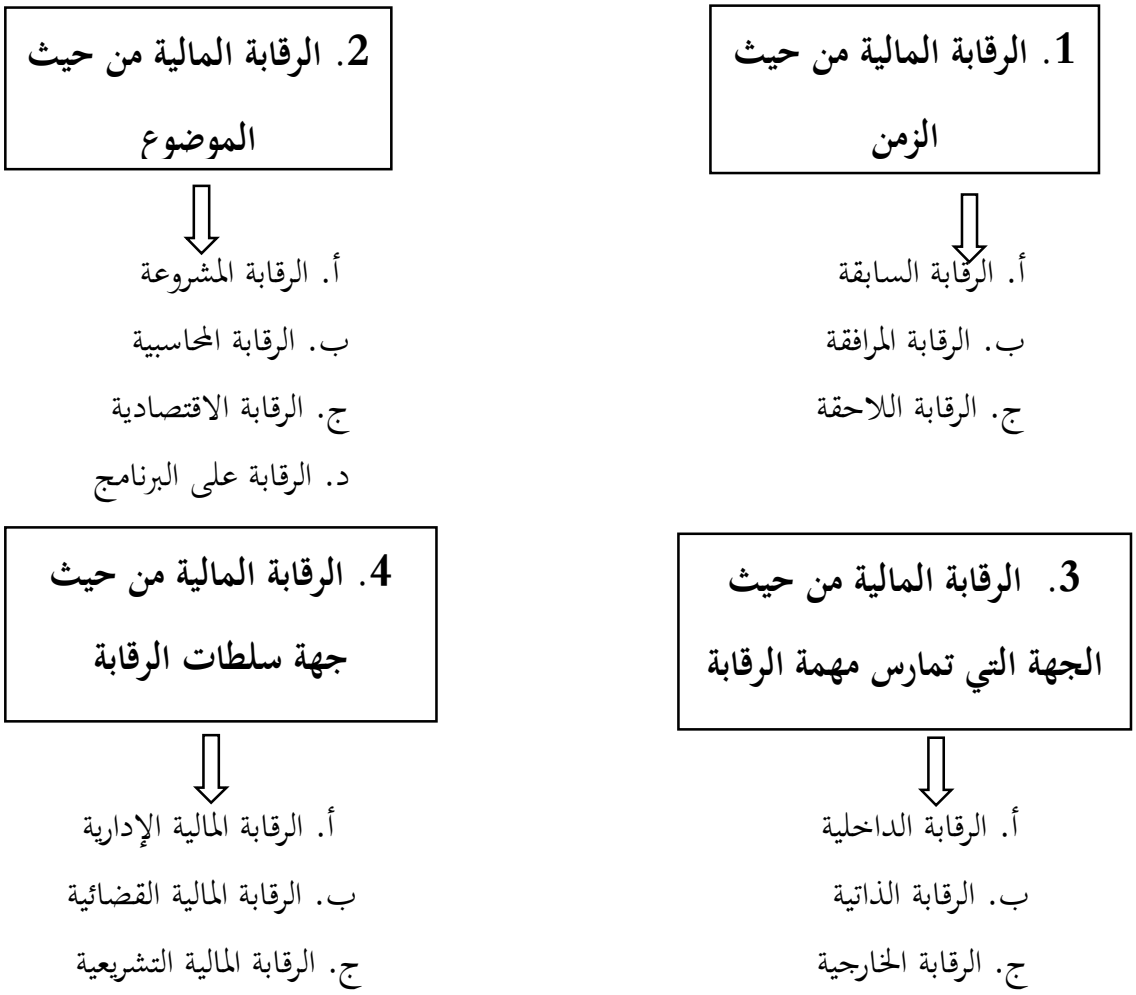

المصدر من إعداد الطالبتين اعتمادا على المعطيات السابقة.

1. الرقابة من حيث الزمن:

يقوم هذا التقسيم على أساس توقيت حدوث عملية الرقابة، فهي إما أن تتم قبل اتخاذ التصرفات المالية فتسمى بالرقابة السابقة، أو تتزامن مع التصرف المالي فتسمى بالرقابة المرافقة، أو تقع بعد القيام بالتصرفات المالية فتسمى بالرقابة اللاحقة.

أ. الرقابة السابقة:

وهي الرقابة التي تتم قبل اتخاذ الإجراءات التنفيذية التي تؤدي إلى صرف الأموال العامة، إذ لا يجوز لأي وحدة تنفيذية الارتباط بالالتزام، أو دفع أي مبلغ قبل الحصول على موافقة الجهة المختصة بالرقابة قبل الصرف، (كرقابة محاسب الإدارة).

ولهذا النوع من الرقابة وظيفة وقائية تتمثل في العمل على منح وقوع الأخطاء والانحرافات لذلك تسمى بالرقابة المانعة التي تستهدف مشروعية التصرف المالي وتمارس على النفقات العامة دون الإيرادات العامة، إذ لا يمكن تصور وجود رقابة السابقة على تحصيل الإيرادات.

وقد تقع هذه الرقابة قبل اتخاذ الإجراءات الخاصة بالتصرف المالي، ويمكن أن يقوم فيها محاسب الإدارة للتأكد من قانونية عقد النفقة، وتوفير الاعتماد، وصحة تنسيب النفقة عليه، ومطابقة للتعليمات المقررة، وقد تقوم بها دائرة الحسابات في الجهاز العاقد للنفقة ذات طابع اقتصادي، ويمكن أن تقع على التصرف المالي ولكن قبل تأدية النفقة موضوع العقد وبالتالي يمكن القول إن هذه الرقابة تتمحور حول: إما القرار المبدئي بصحة عقد بالنفقات من الناحية القانونية، وأنه تم في حدود الاعتمادات كما ونوعا، أو الإقرار النهائي له عند دفع المبالغ موضوع النفقات بعد تنفيذ الالتزام للتأكد من أنه تم وفق شروط العقد.[1]

ب. الرقابة المرافقة:

وتتمثل هذه الرقابة في مختلف عمليات المتابعة التي تجريها الجهات المختصة بذلك في الدولة على ما تقوم به السلطة التنفيذية من نشاط مالي يتعلق بالنفقات العامة والإيرادات الواردة في الموازنة العامة للدولة وعادة ما تمارس الرقابة المرافقة من قبل السلطة التشريعية عبر الصلاحيات الممنوحة لها في الدستور للمتابعة بالإضافة إلى الجهات التي تتولى الرقابة الداخلية على أداء الحكومة ويتميز هذا النوع من الرقابة بالاستمرار، وهي رقابة قانونية واقتصادية بآن معا، حيث يبدأ مع تنفيذ الأعمال، ويساير ويتابع خطوات التنفيذ من أجل القيام بالمراجعة أولا بأول للخطوات التنفيذية التي تقوم بها الجهات العامة ومطابقتها مع الخطط الموضوعة وتتوزع مسؤوليات هذه الرقابة على أربع مستويات:

1. المتابعة داخل الوحدة الإدارية.
2. المتابعة من قبل الوزارة المشرفة ووزارة المالية.
3. المتابعة من قبل الأجهزة الرقابية المتخصصة.
4. المتابعة من قبل السلطة التشريعية على أداء الحكومة.[2]

[1] – حمد خير العكام، **"الرقابة المالية"**، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[2] – حمد خير العكام، **"الرقابة المالية"**، مرجع سبق ذكره، ص ص 26-28.

ج. الرقابة اللاحقة:

تتمثل في مراجعة الدفاتر الحسابية وفحصها ومستندات التحصيل والصرف والحساب الختامي وكل النشاطات الاقتصادية الرقابية التي تتمثل في الهيئات والمؤسسات العامة، بعد أن تكون العمليات المالية الخاضعة للرقابة كافة قد انتهت، وذلك من أجل الوقوف على جميع المخالفات المالية التي وقعت، ومحاسبة مرتكبيها ومراجعة النتائج ومقارنتها بالأهداف، وتتخذ الرقابة اللاحقة بدورها أشكالا عدة تقتصر على المراجعة الحسابية والمستندية لكافة العمليات المالية لكشف التلاعب بالأموال العامة، وقد تمتد إلى مساءلة مرتكبي المخالفات المالية، كما قد تمضي إلى بحث مدى كفاءة الوحدات التنفيذية في استخدام الأموال العامة.

وتعد الرقابة المالية اللاحقة من أقدم أنواع الرقابة المالية التي مارستها السلطة التشريعية والرأي العام على أعمال السلطة التنفيذية وأهدافها كشف الأخطاء والمخالفات المالية بعد أن تكون التصرفات المالية كافة قد انتهت ولذلك أطلق عليها اسم الرقابة الكاشفة، والرقابة اللاحقة تغطي جانب الإيرادات والنفقات العامة، بعكس الرقابة السابقة التي تقتصر على جانب النفقات.

2. الرقابة من حيث الموضوع:

تقسم الرقابة المالية وفقا لموضوعها إلى الأنواع التالية:[1]

أ. الرقابة المشروعية:

يتم بموجب هذا النوع من الرقابة مطابقة التصرف ذي الآثار المالية للقانون بمفهومه العام والواسع، أي القاعدة القانونية أيا كان مصدرها نصا دستوريا أم قانونيا صادرا عن السلطة التشريعية أم نصوصا لائحية أم قرار إداريا صادرا عن موظف يرأس الموظف المسؤول عن التصرف المالي، وهذا يشمل الشكلية التي تهتم بصفة العضو أو الهيئة التي تصدر عنها التصرفات المالية والمشروعية والموضوعية التي تهتم بطبيعة التصرف ومضمونه.

ب. الرقابة المحاسبية:

يقصد بها مراجعة الدفاتر المحاسبية والمستندات وتدقيقها والتعرف على مدى مطابقتها للاعتمادات المرصودة في الموازنة العامة، والتأكد من سلامة الإجراءات المتبعة والتحقق من صحة تطبيق القوانين واللوائح وتعليمات ووزارة المالية بتنفيذ الموازنة، ومن صرفت بموجب مستندات صحيحة من أجل اكتشاف الأخطاء الفنية أو الغش أو التزوير.

[1]- حمد خير العكام، "**الرقابة المالية**"، مرجع سبق ذكره، ص ص 30-31.

ج. الرقابة الاقتصادية:

بدأ يظهر هذا النوع من الرقابة بعد الحرب العالمية الثانية بسبب زيادة نطاق الحاجات العامة، وبالتالي زيادة حجم النفقات العامة وعدمن قدرة الإيرادات العامة على تلبية تمويل تلك النفقات العامة المتزايدة، وفي معرض البحث عن ضرورة تحسين مردودية هذه النفقات وإعادة ترتيب أولوياتها.

د. الرقابة على البرامج:

وكانت هذه الرقابة تطويرا للرقابة الاقتصادية، وتتوافق مع تحويل الموازنة العامة من موازنة بنود البرامج، ويهتم هذا النوع من الرقابة بمدى تحقيق الخطط المحددة لكل جهة عامة، وقدرتها على تحويل هذه الخطط إلى برامج محددة من أجل تحقيق الأهداف المحددة بها بأقل نفقة ممكنة وتعديل هذه البرامج بشكل مستمر وفقا لهذه القواعد.

3. الرقابة المالية من حيث الجهة التي تمارس مهمة الرقابة:

ومن نتطرق إلى الرقابة الداخلية والرقابة الذاتية والرقابة الخارجية:[1]

أ. الرقابة الداخلية:

وهي الرقابة التي تمارس من خلال السلطة التنفيذية على أجهزتها الإدارية المختلفة، وذلك بغرض التأكد من أن جميع الأعمال المناطة بالسلطة التنفيذية تسير وفق منهج سليم، ولما خططته السلطة التنفيذية لنفسها، وأقرته السلطة التشريعية وغالبا ما تناط هذه المهمة بوزارة المالية عن غيرها من الجهات الإدارية الأخرى، وبمختلف الطرق والأساليب، أو من قبل أجهزة متخصصة.

ب. الرقابة الذاتية:

وهي جزء مكن الرقابة الداخلية التي تمارس داخل الجهة العامة المنفذة ذاتها بعدها المسؤولة عن التنفيذ، وذلك بغرض التأكد من أن العمل يسير وفقا لما تم التخطيط له، والكشف عن أسباب الفشل أو النجاح، وذلك بحسبانها الجهة المسؤولة عن عملها، ويساعد هذا النوع من الرقابة على خلق شعور المسؤولية عند العاملين داخل الجهة الإدارية على مختلف مستوياتهم.

[1] – حمد خير العكام، "الرقابة المالية"، مرجع سبق ذكره، ص35.

ج. الرقابة الخارجية:

وهي الرقابة التي تتولاها جهة مستقلة لا تخضع لإشراف السلطة التنفيذية بأي شكل من الأشكال وتتولى هذه الرقابة بشكل أو بآخر السلطة التشريعية، وقد تطورت هذه الرقابة من حيث الأسلوب والهدف والممارسة بعد صراع طويل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

4. الرقابة المالية من حيث سلطات جهة الرقابة:

يعتمد هذا التقسيم على طبيعة سلطات الجهات التي تتولى عملية الرقابة ويمكن تقسيم هذا الرقابة إلى:

أ. الرقابة المالية الإدارية:

ويقصد بهذا النوع من الرقابة تلك الرقابة التي تتخذ طابعا إداريا، أي أنها ذات صفة إدارية وتمارسها جهة ذات اختصاص إداري، سواء أكانت هذه الرقابة لاحقة أم سابقة وسواء اتخذت طابعا شكليا أم موضوعيا، وتمارس هذه الرقابة من قبل الأجهزة التي تتولى الرقابة المالية، دون أن يكون لها اختصاص قضائي في إصدار الحكم على الحسابات أو الموظفين فهي ذات طبيعة استشارية، وتمارس في مصر مثلا من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات وأهم ما يميز هذه الرقابة أنها غير ملزمة للسلطات القضائية وهي نوع من أنواع الرقابة الإدارية المختصة بالتصرفات المالية للجهات العامة الإدارية للتعرف على مدى قانونيتها وكفاءتها من الناحية الاقتصادية.

ب. الرقابة المالية القضائية:

هي التي يقوم بها جهاز متخصص يكتسب الطابع القضائي في كل ما يتضمن هذا الطابع من صفات سواء من حيث الإجراءات أم الحكم كما هو الحال في المحاكمة العادية.

ويعد هذا النوع من الرقابة من أهم نتائج التطور الذي طرأ على مفهوم الرقابة المالية، حيث أن السلطة التشريعية ولأسباب تتعلق بعدم إلمام أعضائها بالأصول العلمية للرقابة المالية، ولافتقارهم للخبرة والوقت الكافيين للقيام بعملية الرقابة أولت هذه المهمة إلى أجهزة متخصصة، وهذه الأجهزة تطورت إلى أن اكتسبت الطابع القضائي، وذلك من أجل الحكم على الحساب وعلى المحاسبين المخالفين، لذا يطلق عليها اسم "محكمة الحسابات أو ديوان الحسابات" كما هو الحال في فرنسا ولبنان.

ج. الرقابة التشريعية:

وهي تلك الرقابة التي تمارسها السلطة التشريعية على عمليات تحصيل الأموال العامة وإنفاقها، حيث تكفل دساتير مختلف الدول حق السلطة التشريعية في الرقابة عللا عمليات تنفيذ الموازنة قبل وأثناء السنة المالية وبعد انتهائها وتعمل الرقابة التشريعية على التأكد من أن تنفيذ الموازنة العامة قد تم وفقا لما أقرته السلطة التشريعية من إيرادات عامة ونفقات عامة.[1]

وسائل الرقابة المالية:

للرقابة وسائل عديدة تعتمد عليها أهمها:[2]

1. **القوانين التعليمية واللوائح:** وهي من أولى الأدوات ومن أهمها، فلا تقوم الرقابة إلا بوجود نصوص صارمة تضبط قواعدها وكيفياتها وشروطها.
2. **المراجعة والتفتيش:** وهذا كإجراء تطبيقي لما أتت به النصوص والتنظيمات، وهذا بمراقبة الحسابات بأسلوب مدقق، وهذا ما يقوم به جهاز أو فرد موكل له أمر الرقابة الخارجية.
3. **الحوافز الجزاءات:** وهذا حتى نجازي المحسن عن إحسانه والمسيء عن إساءته، فلا بد به من مكافأة المراقب بأحسن الأداءات وتفان في القيان بخدمات، وفي نفس الوقت يجب تسليط أقصى العقوبات على من تهاون أو أهمل القيام بعمله.
4. تحديد المعايير أو المعاملات القياسية مسبقا كأساس واضح للرقابة والتقييم.

المطلب الثالث: أنظمة الرقابة المالية المصرفية ومتطلبات فعاليتها

وتتفرع الرقابة المالية المصرفية:

عندما نتكلم عن أنظمة الرقابة المالية المصرفية، نحن بصدد الحديث عن العلاقة الرقابية بين البنك المصرفي والبنوك التجارية العاملة في الدور، ولقد شهدت هذه العلاقة تطورات سريعة، فقد قامت الكثير من الدول بتطوير الأنظمة التي تضبط هذه العلاقة، وذلك عبر جهازها الرقابي للإشراف الكامل على البنوك العاملة على أراضيها، لكن تبقى هذه الأنظمة دون شكل موحد، فلقد شهد العالم ثلاثة أنظمة نذكر منها كالآتي:

[1] – حمد خير العكام، "**الرقابة المالية**"، مرجع سبق ذكره، ص39.

[2] – بن داود ابراهيم، "**الرقابة المالية على النفقات العامة في القانون الجزائري المقارن**"، دار كتاب الحديث، الجزائر، 2012م، ص22.

1. نظام التقييم بالمؤشرات supervisary Bank rating system:

تم البدء بالعمل به عام 1980م وتم تعديله وتطويره عام 1996م، ويعتمد هذا النظام بدرجة كبيرة على نتائج التفتيش الميداني، الذي على ضوئه يتم تقسيم ستة مواضيع أساسية في البنك هي: رأس المال وجودة الأصول والإدارة والأرباح، السيولة والحسابية لمخاطر السوق وعند تجميع الحروف الأولى لهذه المواضيع باللغة الإنجليزية نحصل على ما أصبح يعرق بنظام "التقييم «CAMELS».

2. نظام تقييم المخاطر المصرفية المالية:

تعد الرقابة المصرفية الفعالية من العناصر الأساسية لبيئة اقتصادية سليمة، فالرقابة تهتم بمدى سلامة النشاط المصرفي للبنوك، كما أنها تعمل للتأكد من كفاية رأس مال البنوك واحتياطاتها لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها، حيث أن من الأهداف الموجهة للرقابة المصرفية الفعالة تشجيع وتفعيل نشاط الجهاز المصرفي، وزيادة قدرته التنافسية، وتلبية رغبات ومتطلبات الجمهور من خدمات مصرفية بجودة عالية وأدنى تكلفة ومن شروطها حتى تكون فعالة ما يلي:[1]

1. **ضرورة توافر بيئة اقتصادية سليمة:** للنظام المصرفي دور هام جدا في الاقتصاد، فهو يرتبط بقدر أكبر بالاقتصاد الكلي، ومن ذلك المتعلق بالسياسات النقدية، ويتضح هذا من خلال تلك الأوضاع الاقتصادية الكلية والسياسات المرتبطة بها.
2. **ضرورة وجود بيئة أساسية متطورة:** تتطلب البيئة الأساسية وجود ترسانة من القوانين، خاصة بالشركات والملكية والعقود وحماية المستهلك، حتى يتسنى حل النزاعات بواسطة العدالة، بالإضافة إلى هذا يجب توافر نظام محاسبي متطور بمعايير محاسبية متفق عليها، تلتزم بها جميع البنوك ومراجعة مستقلة يقوم بها المدققون الخارجيون، ضف إلى ذلك عملية الإفصاح عن البيانات المالية التي تم التدقيق بها.
3. وجود مجموعة من الضوابط الفعالة والمتطورة للرقابة المصرفية تتماشى مع ما تقدنه البنوك من خدمات مصرفية حديثة.
4. حماية المدفوعات والمقاصة بنظام أمن فعال.
5. استحداث إجراءات فعالة لإيجاد الحلول للمشاكل التي تواجهها البنوك.
6. توافر شبكة أمان عامة، تعمل لزيادة مستوى الثقة في النظام المصرفي.

[1] – بريش عبد القادر وزهير غرابة، **مقررات بازل 3 ودورها في تحقيق مبادئ الحوكمة وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي العالمي**، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة شلف، العدد 01، 2015، ص 101.

3. أسس الرقابة المالية الفعالة:

تستند الرقابة المصرفية الفعالة إلى ثلاث ركائز أساسية نذكرها كالتالي:

1. **التشريعات المصرفية:**

يجب أن تتحد التشريعات المصرفية مفهوم البنك أولا، والذي يشمل عموما قبول البنوك للودائع ومنحها القروض، كما أنه عليها أيضا تحديد صلاحيات وسلطة الرقابة على البنوك والتي تتمثل في:

- معايير ترخيص العمل المصرفي (البنوك).
- الحفاظ على سرية المعلومات الخاصة بالبنوك من طرف السلطات الرقابية وأن تكون عملية الإفصاح عن هذه المعلومات تضبطها نصوص قانونية.
- تعزيز صلاحيات السلطة الرقابية بسن قوانين تستطيع من خلالها فرض قراراتها مثل: إلغاء رخصة البنك.[1]

2. **السلطة الرقابية:**

يجب أن تتمتع السلطة الرقابية بالاستقلالية، وذلك لأداء مهمتها على أكمل وجه، كما أنها يجب أن تخضع للمساءلة من طرف جهة مختصة، غالبا ما تكون البرلمان في العديد من الدول.

3. **البيئة المحاسبية والقانونية:** حيث يعالج الإطار القانوني ما يلي:

- تشكيلة البنك، ملكيته، الحقوق والالتزامات للمالكين.
- حقوق الملكية وبالأخص الوسائل التي من خلالها يمكن للبنك حيازة الضمانات الممنوحة له مقابل القروض المقدمة.
- العسر المالي وتصفية البنك.

ويعالج الإطار المحاسبي أيضا:

- تحديد معايير محاسبية، للتقيد بها من طرف جميع البنوك.
- قيام مدققين خارجيين بعملية مراجعة مستقلة.
- الإفصاح عن البيانات والمعلومات المدققة.

[1] – بريش عبد القادر وزهير غرابة، **مقررات بازل 3 ودورها في تحقيق مبادئ الحوكمة وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي العالمي**، مرجع سبق ذكره، ص 102.

ويعد النظام المحاسبي والقانوني ذو أهمية بالغة ومفيدة، ليس للرقابة المصرفية فحسب، بل حتى البنوك تعتمد على هذا النظام، لمساعدته لها على تحقيق أهدافها الاقتصادية. [1]

[1]– بريش عبد القادر وزهير غرابة، **مقررات بازل 3 ودورها في تحقيق مبادئ الحوكمة وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي العالمي**، مرجع سبق ذكره، ص 102.

خلاصة الفصل:

شهد العمل المصرفي تطورات وتغيرات كثيرة، وذلك إثر مستجدات فرضتها أحداث سياسية، اقتصادية واجتماعية ...الخ، الأمر الذي جعل المخاطر المالية تنمو بشكل موازي مع التوسع الحاصل في العمل، فدعت هذه الضرورة إلى الدراسة الجيدة للمخاطر المالية من ثم إدارتها والرقابة عليها.

إن تحسن الأداء المالي يتوقف على حسن اختيار مؤشرات التحسن وهي عبارة عن علاقة بين النتائج المحققة والوسائل المستعملة وتعتبر كأدوات لمعرفة مستوى التوازن المالي من خلال مؤشرات ونسب مالية ملائمة.

الفصل الثالث:

تأثير إدارة المخاطر المالية على نظام الدفع الإلكتروني دراسة حالة البنك الوطني الجزائري من سنة 2016-2019(BNA)

تمهيد:

يعتمد الجمهور الجزائري في الصفقات المالية والتجارية الكبيرة منها والصغيرة على السيولة النقدية، وبالتالي عدم ثقته في وسائل الدفع البديلة عنها، واختيار وسيلة الدفع هذه عن غيرها (الشيك، التحويل، بطاقات الدفع...) منذ القديم له المبررات هي المستجدات المالية الحالية التي فرضت نفسها، كذلك المجتمع الجزائري في حد ذاته لا يفهم سوى لغة السيولة النقدية لغياب الثقافة المصرفية.

النظام المصرفي الجزائري يدرك السمعة السيئة التي نسبت إليه بشأن نوعية الخدمات، وعدم وجود ثقة تامة بينه وبين عملائه وهي أكبر مشكلة تواجهها البنوك الجزائرية باعتبارها مؤسسة تسعى لتحقيق الربح.

وبعدها تم استعراض الجانب النظري للموضوع من خلال الفصلين السابقين نحاول من خلال هذا الفصل إجراء عملية إسقاط لأهم المفاهيم النظرية التي تم تناولها على البنك الوطني الجزائري (BNA) ولتوضيح ذلك تم تقسيم الفصل إلى:

المبحث الأول: النظام المصرفي الجزائري وواقع وسائل الدفع

المبحث الثاني: دراسة ميدانية حول البنك الوطني الجزائري (BNA)

المبحث الثالث: تقسيم المخاطر المالية للبنك الوطني الجزائري (BNA)

المبحث الأول: النظام المصرفي الجزائري وواقع وسائل الدفع الالكتروني

لقد شهد القطاع المصرفي في الجزائر تطورا كبيرا نتيجة للجهود التي بذلتها الدولة في إطار الانتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق وخاصة بعد صدور قانون النقد والقرض، ومع ذلك فإن هذا القطاع يواجه عددا من التحديات التي أحدثتها المتغيرات المتسارعة في البيئة الاقتصادية الدولية المتشابكة.

المطلب الأول: لمحة عامة على الجهاز المصرفي الجزائري

تميز النظام المصرفي قبل استقلال الجزائر بوجود أكثر من 24 بنكا أجنبيا خاصا أغلبها من جنسية فرنسية، وبإضافة لذلك كانت هناك سوق رأسمالية صغيرة وشركتان للتأمين وصناديق البريد للودائع والادخار، كما أنه بعد احتلال فرنسا للجزائر تم تنظيم الجهاز المالي والمصرفي ليلبي حاجيات المستعمرين ويخدم التجارة الخارجيين ما بين الجزائر وفرنسا، أي أن هذا التنظيم لم يأخذ في الاعتبار مصالح الاقتصاد الوطني ومصالح الشعب الجزائري، لهذا كانت أغلب البنوك المتواجدة في الجزائر عبارة عن فروع للبنوك الفرنسية.

إلا أنه وبعد الاستقلال ونظرا لأهمية القطاع المصرفي فإنه أصبح تحت مراقبة وسيطرة الدولة الجزائرية، ويتكون النظام المصرفي الجزائري من البنك المركزي الذي أنشا عام 1963، ليقوم بإصدار النقود وإدارة احتياط القطع الأجنبي (العملاء الأجنبية)، ومراقبة عرض النقود والعقود الدولية المبرمة بين الجزائر والعالم الخارجي وأخيرا مراقبة البنوك التجارية، أما البنوك التي باشرت أداء أعمالها في عقد الستينات حتى القرن الماضي،[1] فهي:

1. البنك الوطني الجزائري (BNA):

أنشأ عام 1966، ويقوم البنك بالتعامل في الائتمان والديون، ويتعامل في ذلك مع القطاع الخاص والقطاع العام كما يقوم بجميع العمليات المصرفية.

[1] – عبد المنعم محمد لطيب والنيل حمد، "**العولمة وآثارها الاقتصادية على المصارف "نظرة شمولية**"، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية (واقع وتحديات)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الاجتماعية 14 و15 ديسمبر 2004، جامعة بن بو علي، شلف.

2. البنك الخارجي الجزائري (BEA):

تأسست في عام 1967، وهو يعتبر ثاني أكبر بنك في الجزائر، بعد البنك الوطني الجزائري، ويهتم بتمويل التجارة الخارجية وتنميتها عن طريق التسهيلات المصرفية التي يقدمها، كما يتعامل مع الأفراد من خلال وضع ودائعهم، له عدة فروع في الخارج خاصة في الدول العربية كما أنه يندمج مع بعض البنوك الأجنبية في الخارج.

3. القرض الشعبي الجزائري (CPA):

أنشأ عام 1966، يهتم بمنهج القروض للراغبين في الاقتراض من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والتي تهتم بالصناعات التقليدية والسياحة والصيد البحري، وأيضا إلى التعاونيات غير الفلاحية وأصحاب المهن، كما يعتبر المقرض الرئيسي لمؤسسات الولايات والبلديات وإلى قدامى المجاهدين ليقوموا بإنشاء مؤسسات تجارية حرفية صغيرة.

4. الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEL):

تأسست في عام 1964، له فروعه الخاصة كما له فروع في المراكز البلدية، يقوم بإعطاء قروض من أجل بناء المساكن.

5. البنك الجزائري للتنمية (CND):

أنشأ عام 1963، يقوم بإعطاء قروض للقطاع المختلط، كما تم السماح له بتمويل المؤسسات العامة والاستثمارات الإنتاجية غير الفلاحية الطويلة المدى.

وإلى غاية سنة 2004 أصبح الجهاز المصرفي الجزائري يتكون من عدة بنوك ومؤسسات كما يلي:[1]

[1] – محفوظ لعشب، الوجيز في القانون المصرفي الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص30.

الشكل رقم (03-01): هيكل القطاع المصرفي الجزائري

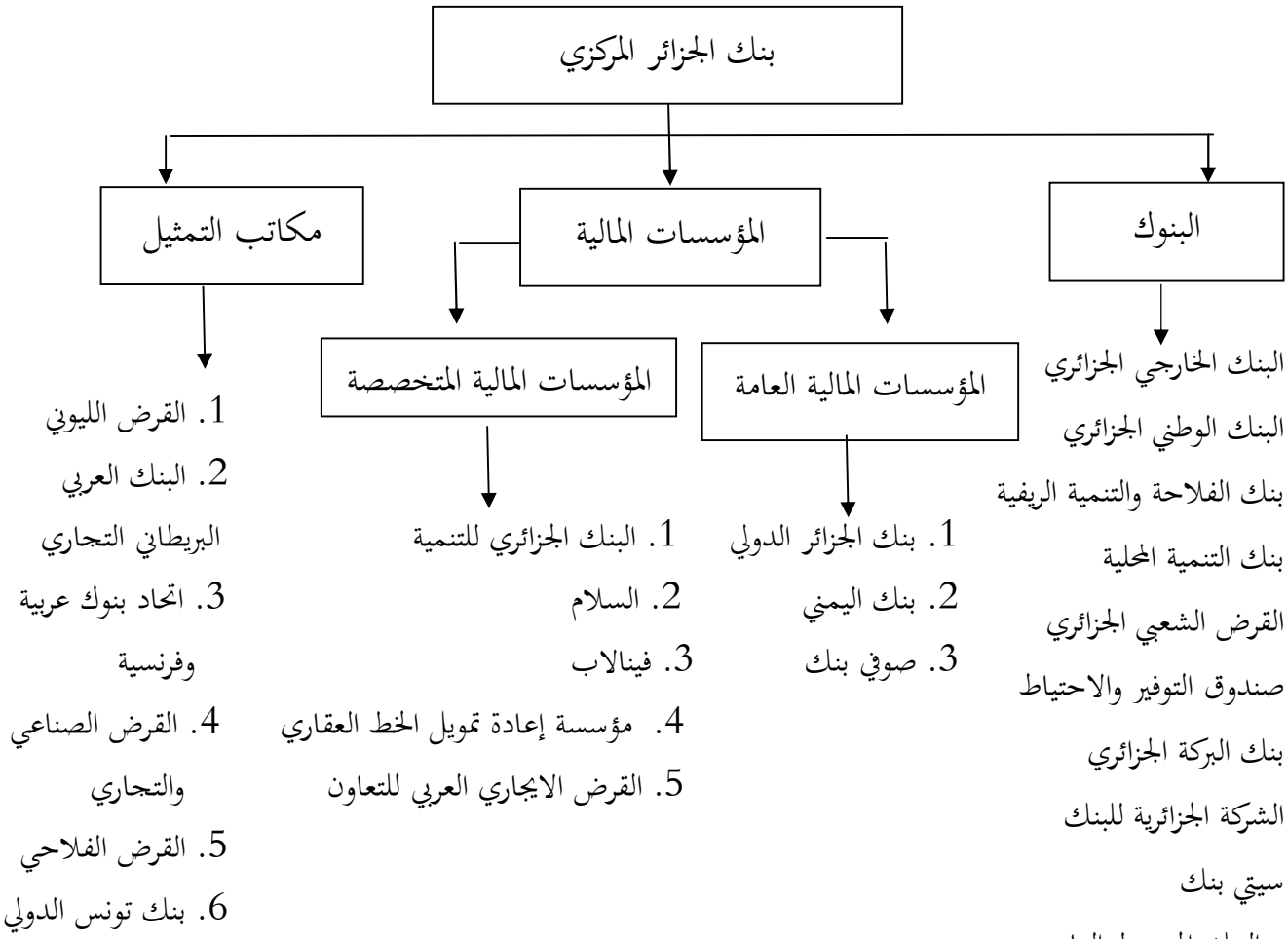

المصدر: محفوظ لعشب، الوجيز في القانون المصرفي الجزائري، ص31.

يبين الجدول أن الجهاز المصرفي الجزائري الذي يقف على رأسه البنك المركزي الجزائري أصبح يتكون من قطاعات رئيسية ثلاث: هي البنوك والمؤسسات المالية بشقيها العامة والمتخصصة بالإضافة إلى مكاتب التمثيل.

أما أهم المؤشرات للجهاز المصرفي الجزائري فيمكن التطرق إلى هيكل الودائع والقروض لهذا الجهاز وذلك خلال سنة 2016، كما يلي:

1. هيكل الودائع:

سوف نتعرف على هيكل الودائع والقروض لهذا الجهاز المصرفي الجزائري وذلك خلال سنة 2016، كما يوضحه الدول الموالي:

الجدول رقم (03-01): هيكل الودائع للجهاز المصرفي الجزائري سنة 2016 مليون دينار

البيان	مارس	%	جوان	%	سبتمبر	%	ديسمبر	%
ودائع تحت الطلب	3845194	60.20	3846603	58.69	4101691	59.69	4392805	61.18
ودائع لدى البنك	3005514	78.16	2944800	76.56	3100	75.58	3332060	75.85
ودائع لدى البنك المركزي	20345	0.53	5708	0.15	11140	0.27	24306	0.55
ودائع لدى الخزينة	386796	10.06	428955	11.15	489029	11.92	521118	11.86
ودائع إلى حساب البريد الجاري	432538	11.25	467141	12.14	501636	12.23	515322	11.73
ودائع لأجل	2541532	39.80	2706475	41.30	2769209	40.31	2787495	38.82

ودائع بالدينار الجزائري	2265181	98.13	2421185	89.46	2480934	89.59	2483811	89.11
ودائع بالعملة الصعبة	276350	1.87	285290	10.54	288275	10.41	303684	10.89

Source : « situation de la banque d'Algérie », media banque, consulté le : 22/12/2021 www.banqued'algerie.dz 15 :36.

ومن الجدول يتضح الآتي:

تراوحت الودائع تحت طلب بالجهاز المصرفي الجزائري ما بين 58% و 61% خلال الفترة من مارس إلى ديسمبر 2016، أما الودائع لأجل فقد تراوحت ما بين 38.82% و 41.30% خلال نفس الفترة وتشير النتائج المحققة إلى أن الودائع تحت الطلب تشكل من ثلثي ودائع الجهاز المصرفي الجزائري، وهذا يشكل جانبا ايجابيا، مما يعني قدرة المصارف الجزائرية على منح القروض والائتمان قصير ومتوسط الأجل.

عند تحليل الودائع لأجل، يلاحظ أن متوسط الودائع الأجل بالدينار الجزائري بلغ 91.57%، بينما سجلت الودائع بالعملات الأخرى نسبة 10.67% خلال نفس الفترة، وهذا يشير إلى أن هناك ثقة كبيرة من المتعاملين مع المصارف الجزائرية بالعملة الوطنية وهي الدينار الجزائري.

2. هيكل القروض:

يتكون هيكل القروض للجهاز المصرفي لسنة 2016 كما يلي:

الجدول رقم (03-02): هيكل القروض للجهاز المصرفي لسنة 2016 مليون دينار

البيان	مارس	%	جوان	%	سبتمبر	%	ديسمبر	%
قروض قصيرة الأجل	1288250	38.52	1292083	37.43	1405	38.90	1363294	36.58
قروض متوسطة الأجل	879844	26.31	836857	24.24	853185	23.61	847929	22.75
قروض طويلة الأجل	1176273	35.33	1323151	38.33	1354	37.49	1515547	40.67
المجموع	3344366	100	3452000	100	3613	100	3726770	100

Source : « situation de la banque d'Algérie », media banque, 10 :45.

اعتمادا على التحليل الوارد الجدول رقم (03-02) يفترض أن يكون اتجاه القروض أكثر إلى الأجل القصير والمتوسط، نظرا لأن الودائع تحت الطلب تشكل نسبة عالية، إلا أنه يمكن إيجاد مبررات لهيكل القروض الحالي، على اعتبار أن المصارف تحتفظ بنسبة من إجمالي الودائع في صورة سائلة بمقابلة احتياجات المتعاملين معها والظروف الطارئة.

إن حصة الأسد في القروض تعود في الغالب للقطاع العام، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (03-03) هيكل القروض للجهاز المصرفي الجزائري حسب القطاعات لسنة 2016:

البيان	مارس	%	جوان	%	سبتمبر	%	ديسمبر	%
القطاع العام	1419964	42.46	1546000	68.22	1695000	68.26	1742534	46.76
القطاع الخاص	1923625	57.54	720000	31.88	788000	31.73	1983550	53.24
المجموع	3343589	100	2266000	100	2483000	100	3726084	100

Source : « situation de la banque d'Algérie », media banque, op.cit,17 :05

من خلال الجدول نلاحظ أنه: قد بلغ متوسط حصة القروض المقدمة للقطاع العام بنسبة 56.42% خلال الفترة الممتدة من مارس إلى ديسمبر 2016 بينما 43.58% تعود للقاع الخص بنفس الفترة، هذا الاختلاف راجع إلى أن القطاع العام غالبا ما يستحوذ على الحصة الأكبر من القروض.

المطلب الثاني: أهم الإصلاحات التي شهدها النظام المصرفي الجزائري

بعد الاستقلال انتهجت السلطات الجزائرية سياسة التخطيط المركزية، فلم تكن السياسة منفردة ببرنامج مالي مستقل عن بقية البرامج التنموية الوطنية حيث كان إصدار النقود خاضع لاحتياجات مختلف القطاعات دون دراسة حقيقية للنتائج المترتبة عن ذلك، ليعرف هذا النموذج التنظيمي نقائص من الجانبين النظري والتطبيقي، كل هذا نجم عنه اختلال وظيفي وهيكلي للجهاز المصرفي، وعلى هذا الأساس كان على السلطات الجزائرية وضع سياسة اقتصادية تتماشى مع متطلبات العصر وتجديد سياسة نقدية قوية ومستقلة تخدم السياسة التنموية.

ونظرا للدور الكبير الذي يلعبه الجهاز المصرفي في الاقتصاد تطورت ونمت إشكالية الإصلاح البنكي في الجزائر مع تطور مسار السياسة الاقتصادية للبلاد، ولعل من أهم الإصلاحات كما يلي:

- **إصلاحات 1986**:

تجسد محاولة إصلاح المنظومة المصرفية بتعديل النصوص التشريعية والتنظيمية، حيث تم إصدار القانون 86-12 الصادر بتاريخ 19 أوت 1986 والخاص بنظام البنوك وشروط الإقراض كمحاولة لإصلاح النظام المصرفي بما يتوافق والإصلاحات التي مست باقي المؤسسات العمومية الاقتصادية، وقد ترتب عن هذا القانون ما يلي:

- على مستوى المؤسسات، أصبح الجهاز المصرفي يتكون من البنك المركزي الجزائري إضافة إلى مؤسسات القرض المختصة.

- على مستوى توزيع القرض وجمع الموارد، فإن هذه الوظائف تؤدي في ظل الاحترام الكلي للأهداف المسطرة من طرف المخطط الوطني للقرض الذي يندرج في إطار المخطط التنموي للتنمية.[1]

- **إصلاحات 1988**:

حيث صدر قانون 88-06 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتعلق بتوجيه المؤسسات العمومية الاقتصادية وتعديل القانون السابق (86-12)، فقد جاء هذا القانون للحد من مركزية القرارات التي كانت تفيد حرية المنافسة بين مختلف البنوك فقد تعلق باستقلالية المؤسسات ومنح المؤسسات المصرفية نوع من الاستقلالية في التسيير واتخاذ القرارات والاستقلال المالي.

- **إصلاحات 1990**:

عرفت سنوات التسعينات تناول جدي واهتمام حقيقي بمشاكل النظام المصرفي التي وصلت ذروتها، حيث عرفت هذه الفترة بحدثين مهمين هما:

أولا: تدخل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي من أجل مساندة الإصلاحات المصرفية عن طريق وضع برنامج للتعديل القطاعي والمخطط الإجمالي (بإبرام عقد التثبيت في 31 ماي 1989) الذي كان يطالب بإعادة نظر جذرية وشاملة بشأن القطاع المالي وبالتالي اختفاء تدريجي للنظام البنكي السائد.

ثانيا: إصدار القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض والمؤرخ في 14 أفريل 1990 والذي كان منعطفا حاسما فرضه اقتصاد السوق من أجل القضاء على نظام تمويل الاقتصاد الوطني القائم على المديونية والتضخم، وأهم المبادئ التي جاء بها هذا القانون نجملها فيما يلي:

- منح البنك المركزي الاستقلالية الشاملة.
- إعطاء أكثر حرية للبنوك التجارية في المخاطرة ومنح القروض للأشخاص والمؤسسات.
- تناقض التزامات الخزينة العمومية في تمويل المؤسسات العمومية.
- محاربة التضخم ومختلف أشكال التسربات.[2]

[1] - شارفي ناصر، "**تحديث النظام المصرفي الجزائري**"، مجلة آفاق، العدد05، الجمعية العلمية الثقافية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 2016، ص101.

[2] - شارفي ناصر، "**تحديث النظام المصرفي الجزائري**"، مجلة آفاق، مرجع سبق ذكره، ص102.

- وضع نظام مصرفي فقال من أجل تعبئة وتوجيه الموارد.
- وضع هيئة جديدة على رأس المنظومة المصرفية تسمى "مجلس النقد والقرض".
- السماح بإنشاء بنوك تجارية أجنبية منافسة تنشط وفق قوانين جزائرية.

فهذا القانون يهدف إلى التطهير المالي الكلي للاقتصاد بواسطة النظام الجديد للمؤسسات، وإنشاء سوق نقدي ومالي وسوق للصرف، إدخال تنظيمات بنكية جديدة على الجهاز المصرفي، مراقبة التضخم وتشجيع الاستثمار الأجنبي.[1]

وآخر القوانين المتعلقة بالمنظومة المصرفية، جاء بعد فضيحة الخليفة بنك والبنك التجاري والصناعي الجزائر (BCIA)، حيث صدر الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، وأهم ما جاء في هذا الأمر يتعلق باستقلالية بنك الجزائر وفق معايير الاستقلالية فقد جاء في هذا القانون أن "بنك الجزائر مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويعد تاجرا في علاقاته مع الغير، ويحكمه التشريع التجاري ما لم يخالف ذلك أحكام هذا الأمر."[2]

أما من حيث إدارة السياسة النقدية فيعطي القانون بنك الجزائر الإصلاحية الكاملة في إدارة السياسة النقدية إذ ينص هذا القانون على أن "بنك الجزائر تتعلق مهمته في مجالات النقد والقرض والصرف بإنشاء وتوفير الشروط اللازمة لتنمية سريعة للاقتصاد بحثا عن الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد"، فبهذا هو مكلف بضبط التداول النقدي، وهذا يوضح لنا السلطة التي أعطاها القانون للبنك في إدارة السياسة النقدية.[3]

المطلب الثالث: واقع نظام الدفع الالكتروني في الجزائر

لمعرفة واقع وسائل الدفع في الجزائر يمكن الاستفادة من الاستبيان الذي قامت به فرقة البحث "التمويل والنقد" التابعة لمركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية بالجزائر، حيث تم إجراء مسح ميداني شمل 750 مؤسسة اقتصادية (عمومية وخاصة) وذلك نهاية 2008 وبداية 2009، حيث تغطي العينة معظم القطاعات الاقتصادية، ويعطي التقسيم عبر القطاع الأرقام التالية:

[1]- شارفي ناصر، "**تحديث النظام المصرفي الجزائري**"، مجلة آفاق، مرجع سبق ذكره، ص102.

[2]- المادة 09 الأمر 03-11 الصادر بتاريخ 26 أوت 2003، المتعلق بقانون النقد والقرض.

[3]- المادة 35، الأمر 03-11، الصادر بتاريخ 26 أوت 2003، المتعلق بقانون النقد والقرض.

- 32.9% في قطاع الصناعة المنتجة.
- 26.5% في قطاع الخدمات والنقل والاتصالات.
- 28% في قطاع الأشغال العمومية والبناء.

غالبية المؤسسات الممسوحة (95%) لديها حسابات في البنوك العالمية الخمس، حيث يحوز البنك الوطني الجزائري 25% من المؤسسات، متبعا ببنك الفلاحة والتنمية المحلية والقرض الشعبي الجزائري فتحتل نفس المرتبة مع حصص تقدر ب 17%.

تم اللجوء إلى الأسئلة حول المدة التي تقضيها المؤسسة في انتظار حصولها على دفتر الشيكات وما هي المدة المنتظرة لتحويل الأموال من حساب إلى حساب.

بالنسبة للسؤال الأول: فقد كانت إجابة حول مدة الانتظار، في المتوسط شهر للحصول على دفتر الشيكات، ويمكن أن تصل هذه المدة إلى أكثر من خمسة أسابيع في القرض الشعبي الجزائري بتيارت وتنخفض هذه المدة إلى أربعة أسابيع لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتيارت، لكنها تبقى رغم ذلك بعيدة عن المدة المسجلة في بنك آل خليفة قبل إفلاسه، حيث لا تتعدى هذه المدة المتوسط،[1] إن المقارنة بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة يعطينا فارقا في المدة مقداره الضعف، بمعنى أنه يجب انتظار 07 أيام للحصول على دفتر الشيكات في بنك خاص، في حين يجب انتظار شهرا كاملا في بنك عمومي للحصول على دفتر الشيكات.

تنتظر المؤسسات العمومية مدة أطول للحصول على دفتر الشيكات، وهذه النتيجة يجب ربطها بالنتيجة السابقة كونها موطنة لدى بنوك عمومية، وبالتالي عليها أن تنتظر أكثر من المؤسسات الخاصة.

تكسب التحويلات المالية أهمية بالغة حيث تساهم مدة تنفيذ المدفوعات بسرعة دوران التدفقات، ويتأثر المتعاملون بشكل خاص بهذه السرعة، فكلما كانت مدة تنفيذ المعاملات طويلة، كلما كان ذلك دافع لأن تتم هذه المعاملات في القطاع غير الرسمي، ويمكن التحقق من ذلك خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة التي يمكن أن تؤثر عليها مشاكل الخزينة بشكل شبه يومي على السير الحسن لنشاطاتها.

[1] – عبادلية سارة، "**احلال وسائل الدفع التقليدية بالإلكترونية**"، مرجع سبق ذكره، ص63.

تنتظر المؤسسات في المتوسط 17 يوما حتى يصبح حسابها دائنا وهي فترة أطول بقليل من الفترة التي تمضيها المؤسسات في انتظار دفتر الشيكات، ولا يبدو أنه هناك اختلاف بين البنوك في هذه المدة، ويرجع ذلك إلى التداخل في العمليات بين مختلف البنوك لتنفيذ مثل هذه العمليات، وصرحت عدة مؤسسات أنه يوجد في الواقع ثلاثة أنواع من المدة المتعلقة بتنفيذ التحويل المالي.

تتعلق المدة الأولى بالتحويلات بين وكالتين لنفس البنك وتقع في نفس المنطقة[1] الجغرافية وتمتد هذه المدة من يوم إلى ثلاثة أيام، المدة الثانية يمكن أن تستغرق أسبوعا واحدا، ويتعلق الأمر بوكالتين تابعتين مختلفين وتقعان في نفس المنطقة الجغرافية، أما النوع الثالث من المدة فيخص وكالتين تابعتين لبنكين مختلفين وتقعان في منطقتين مختلفتين، في هذه الحالة يمن أن تمتد مدة التحويل إلى كثر من شهر.

هذا الواقع أثقل كاهل المؤسسات التي تعتبر الشريحة الأكثر استعمالا لوسائل الدفع في الجزائر، أما الأفراد (العملاء) فيفضلون دائما التعامل بالسيولة النقدية لتجنب المشاكل التي قد تحدث من جراء استعمالهم للشيك الذي قد يكون بدون رصيد أو مزور أو عدم مطابقة الإمضاء، والتحويلات التي قد تستغرق مدة من شأنها أن تعطل مصالح العملاء أما السفتجة والسند لأمر فليس هناك ثقة كبيرة بهاتين الوسيلتين تمكن من انتشار استعمالها.

أمام هذا الوضع ونظرا للتطورات المصرفية في ميدان أنظمة ووسائل الدفع وجدت الجزائر نفسها مجبرة على ضرورة اتخاذ موقف إزاء تردي خدماتها، وذلك بالاستفادة من التطورات التكنولوجيا وآخر ما توصل إليه في مجال وسائل الدفع، من أجل إعادة الاعتبار لوسائلها التقليدية وتطبيق الوسائل الجديدة مما يساهم في تحقيق فوائد ومزايا للمؤسسات والعملاء والبنوك وحتى الاقتصاد الذي سيقلل من تداول السيولة النقدية.

وقد بدأت الجزائر في تنفيذ مشروع تحسين الخدمات وتحديث وسائل الدفع لسنة 2005 بإطلاق مشروع البطاقات البنكية للدفع والسحب، وشهدت سنة 2006 انطلاق مشروع المقاصة الالكترونية بدلا من المعالجة الورقية مما يخفض مدة الانتظار إلى 05 أيام ومشروع نظام الدفع الفوري للمبالغ الكبيرة أين يتم معالجة التحويلات البنكية في الوقت الحقيقي.[2]

[1]- عبادلية سارة، "**احلال وسائل الدفع التقليدية بالإلكترونية**"، مرجع سبق ذكره، ص63.

[2]- عبادلية سارة، "**احلال وسائل الدفع التقليدية بالإلكترونية**"، مرجع سبق ذكره، ص64.

المبحث الثاني: دراسة ميدانية حول البنك الوطني الجزائري (BNA)

سنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف بالبنك محل الدراسة (البنك الوطني الجزائري BNA) من أجل ذلك سوف يتم تقسيمه إلى ثلاثة مطالب، سنتعرض في المطلب الأول إلى تعريف البنك من خلال إعطاء بطاقة تعريفية له، أما الثاني سنحاول معرفة وظائف وأهداف البنك وفي الأخير استعراض الهيكل التنظيمي له.

المطلب الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري (BNA)

وفي هذا المطلب سوف نعطي بطاقة تعريفية حول البنك الجزائري بالإضافة إلى القروض التي يمنحها.

الفرع الأول: نشأة وتطور البنك الوطني الجزائري

البنك الوطني الجزائري هو عبارة عن شركة أسهم société par actions تأسس هذا البنك بعد تأميم النظام البنكي الجزائري بموجب الأمر رقم 178/66 الصادر في جوان 1966م، ويعتبر أول بنك تجاري تم إنشاؤه في الجزائر المستقلة برأس مال قدره 20 مليون دينار جزائري، حيث أنه في عهد الاستعمار كانت في الجزائر بنوك أجنبية التي كانت تمارس نشاطها في الجزائر وهي:

- القرض العقاري للجزائر وتونس، الذي يحتوي على 133 وكالة، والذي أدمج في 01 جوان 1966.
- القرض الصناعي والتجاري، الذي يحتوي على 03 وكالات، والذي أدمج في 01 جويلية 1967م.
- البنك الوطني للتجارة والصناعة في افريقيا، الذي يحتوي على 06 وكالات، والذي أدمج في 01 جانفي 1968.[1]
- بنك باريس وهولندا، الذي يحتوي على وكالة واحدة والذي أدمج في ماي 1968م.
- مكتب معسكر للخصوم، الذي يحتوي على وكالة واحدة والذي أدمج في جوان في عام 1982 تمت إعادة الهيكلة للبنك الوطني الجزائري حيث تم إنشاء بنك متخصص (بنك الفلاحة والتنمية

[1]- الموقع الالكتروني للبنك الوطني الجزائري ebanking.BNA.dz، 2022/02/15، 19:24.

الريفية) في دعم وتعزيز التمويل للحياة الريفية عن طريق الاحتياجات المالية للقطاع الزراعي المسير ذاتيا في ذلك الوقت.

- وفي سنة 1988م وفي إطار الإصلاحات التي فرضها القانون رقم 01/88 المتضمن قانون المؤسسات العمومية الاقتصادية المنظمة في شكل شركات أسهم، فإنه تم تحويل البنك الوطني الجزائري إلى مؤسسة مالية ذات أسهم برأسمال يقدر ب 3.4 مليار دينار جزائري.

وبفرض قانون القرض والنقد رقم 90- 10 من 14 أفريل 1990 والذي شكل إصلاح جذري للنظام المصرفي، حتى يتماشى مع السياسات الاقتصادية للبلاد أصبح البنك الوطني الجزائري بمثابة بنك شامل.

وفي جوان 2009م تم زيادة رأس مال البنك الوطني الجزائري من 14600 مليار دينار إلى 41600 مليار دينار عن طريق إصدار 27000 سهم بمليون دينار لكل سهم.

الفرع الثاني: القروض التي يمنحها البنك الوطني الجزائري (BNA)

وهي تتمثل في الآتي:

أولا: القروض قصيرة الأجل:

وهي قروض موجهة لتمويل الأصول الجارية أو الخزينة للمؤسسة ويمكن تقسيمها إلى ما يلي:[1]

1. قروض الصندوق:

وهي قروض يمنحها البنك لعملية على حساب خزينته، وبالتالي يجمد هذه الأخيرة وذلك مقابل وعد بالتسديد مع الفائدة ويمكن تصنيف هذه القروض إلى ما يلي:

1.1 تسهيلات الصندوق:

هي عبارة عن قروض موجهة لتغطية العجز المؤقت في خزينة العميل أو لتمويل الأصول الجارية مثل شراء المواد.

[1]- الموقع الالكتروني للبنك الوطني الجزائري ebanking.BNA.dz، 2022/02/15، 19:24.

2.1 القرض على المكشوف:

هو عبارة عن قرض بنكي لفائدة العميل الذي يسجل نقصا في الخزينة ناتج عن عدم كفاية رأس المال العامل، ويتجسد ماديا في إمكانية ترك حساب العميل لكي يكون مدينا في حدود مبلغ معين ولفترة طويلة نسبيا قد تصل إلى سنة.

3.1 القروض الموسمية:

يوجه هذا النوع من القروض للعملاء الذين يمارسون نشاطات موسمية بمعنى أنها تستعمل لمواجهة حاجيات الخزينة الناتجة ن هذا النشاط الموسمي.

4.1 **تسبيقات على الفواتير:** وهي قروض مضمونة برهن الفواتير.

2. القروض التي تتطلب ضمانات حقيقية:

وهي قروض قصيرة الأجل يشترط لمنحها تقديم ضمانات عينية ويمكن تصنيفها إلى ما يلي:

1.2 تسبيقات على الأسهم: وهي قروض مضمونة برهن أسهم مثل سندات الخزينة.

2.2 تسبيقات على البضائع:

وهي نوع قديم من القروض، تقديم للعميل لتمويل مخزون معين والحصول على بضائع كضمان للبنك ويجب على البنك التأكد من وجود هذه البضاعة في مخازن العميل، ويتأكد أيضا من مطابقة مواصفاتها.

3.2 تسبيقات على الصفقات العمومية:

وهي قروض توافق خصوصيات المؤسسات العمومية، تمنح هذه الأخيرة برهن لصفقة عمومية وهي عبارة عن اتفاق للشراء أو تنفيذ أشغال لصالح السلطات العمومية.[1]

3. القروض بالتوقيع:

يعني أن البنك لا يعطي نقودا، وإنما يمنح الثقة فقط، ويضطر لمنح النقود في حالة عجز العميل عن التسديد، تسجل القروض بالتوقيع في البنود الخارج الميزانية عبارة عن وعد بالدفع لكن بمجرد الدفع الفعلي

[1]- الموقع الالكتروني للبنك الوطني الجزائري ebanking.BNA.dz، 2022/02/15، 19:27.

للقرض يصبح قرض الصندوق ويسجل في الميزانية ويتم تكوين مؤونة له ويمكن أن نميز بين نوعين أساسين هما:

1.3 الكفالة:

وهي عبارة عن التزام مكتوب من طرف البنك يتعهد بموجبه بتسديد الدين الموجود بذمة العميل (المدين) في حال عدم قدرته على الوفاء بالتزامه تحدد في هذا الالتزام مدة لكفالة ومبلغها ويستفيد هذا العميل من الكفالة في علاقاته مع الجمارك، إدارة الضرائب، النشاطات الخاصة بالصفقات العمومية...الخ.

2.3 الضمان الاحتياطي:

وهو عبارة عن تعهد بضمان القروض الناتجة عن خصم الأوراق التجارية.

4. القروض التوثيقية:

وهي نوع من القروض يستعمل في المعاملات التجارية الدولية من أجل تصدير واستيراد البضائع والمعدات.

ثانيا: قروض طويلة ومتوسطة الأجل:

تختلف عمليات الاستثمار عن عمليات الاستغلال من حيث طبيعتها، مدتها وموضوعها لذلك نميز طرقا أخرى لتمويلها من بينها:

1. القروض المتوسطة الأجل:

توجه القروض المتوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمرها سبع سنوات أي تمويل الأصول التي يتماشى عمرها مع مدة القرض مثل الآلات والمعدات.

2. القروض طويلة الأجل:

وهي القروض التي تتجاوز مدتها السبع سنوات ويوجه هذا النوع من القروض لتمويل نوع خاص من الاستثمار.[1]

[1]- الموقع الالكتروني للبنك الوطني الجزائري ebanking.BNA.dz، 2022/02/15، 19:27.

المطلب الثاني: وظائف وأهداف البنك الوطني الجزائري (BNA)

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى أهم الوظائف التي يقوم بها البنك الوطني الجزائري (BNA) وأهدافه:

الفرع الأول: وظائف البنك الوطني الجزائري

البنك الوطني الجزائري يقوم بمجوعة من النشاطات أهمها:

- استقبال الودائع المتعلقة برؤوس الأموال من طرف الأشخاص كما أن البنك يسمح بتسديد إما نقدا أو لأجل أي عند حدود آجال الاستحقاق وكذلك يصدر وصولات استحقاق وسندات (وتتم عمليات الاقتراض من أجل تغطية الحاجيات التي يتطلبها نشاط معين).
- يمنح القروض بجميع أشكالها سواء كانت قروض أو تسبيقات بدون ضمانات وذلك من أجل تحقيق نشاطات معينة.
- يضمن جميع العمليات المتعلقة بالقروض وذلك لحساب مؤسسات مالية أو لحساب الدولة.
- توزيع رؤوس الأموال للأفراد ومراقبة استعمالها.
- اكتساب جزئي أو كلي سواء بضمان أو بدون ضمان ناتج هن تحقيق نهاية جديدة لعملية التنازل عن جميع الديون والتي يتم دفعها مباشرة من طرف المدين.
- البنك الوطني الجزائري يقوم بجمع العمليات المتعلقة بالاكتئاب: لخصم (شراء أوراق تجارية) وصولات الدفعات المبالغ المصدرة من طرف الخزينة العامة أو الشركات العموميين les collectivités publiques الالتزام عند حلول موعد الاستحقاق والذي يحول إلى أمر ناتج عن العمليات الصناعية والتجارية والزراعية أو المالية وكذلك العمليات التي تتم عن طريق هيئات وإدارات عامة تتفاوض في وضع بعض الأبعاد وإعادة خصم القيم.
- يقوم بدور البنك المراسل مع البنوك الأخرى.
- التمويل يشتى طرق عمليات التجارة الخارجية.[1]
- استقبال في شكل وديعة مبالغ السندات.

[1]- الموقع الالكتروني للبنك الوطني الجزائري ebanking.BNA.dz، 2022/02/15، 19:30.

- استقبال الأموال ناتجة عن عمليات الدفع والخاصة بالسفتجة، بند لأمر، شيك، فواتير، أو وثائق أخرى تجارية ومالية.
- يلعب دور الوساطة في عمليات الشراء والبيع وكذلك الأوراق العامة كالأسهم، السندات، وخصوصا القيم المنقولة.
- يقوم بجميع عمليات التبادل سواء كانت نقدا أو لأجل كذلك عمليات التعاقد من أجل الاقتراض والاقتراض.
- اكتساب أموال من العمليات التالية: البيع بالإيجار وجميع العمليات المنقولة والغير المنقولة التي تخصص نشاط البنك أو المتعاملين معه.
- البنك الوطني الجزائري يقوم بجميع المهام مهما كان شكلها والتي لها فوائد متعلقة بمؤسسات أو شركات جزائرية كانت أو أجنبية وتسعى إلى تحقيق أهدافه وتطوير الأعمال الخاصة به.

الفرع الثاني: أهداف البنك الوطني الجزائري (BNA)

للبنك الوطني الجزائري جملة من الأهداف أهمها ما يلي:

- محاولة التوسع بفتح المزيد من الوكالات في كل الولايات الوطنية.
- إدخال تقنيات ووسائل حديثة لمواكبة التقدم التكنولوجي في ظل الاصلاحات النقدية.
- ترقية العمليات المصرفية المختلفة، كمنح القروض وجذب الودائع...الخ.
- احتلال مكانة استراتيجية ضمن الجهاز المصرفي.
- لعب دور فعال في إحداث التنمية الاقتصادية.[1]

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري BNA

1. الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري:

يتكون البنك الوطني الجزائري من عدة أقسام وفروع يمكن عرضها من خلال الهيكل التنظيمي التالي:

[1]- الموقع الالكتروني للبنك الوطني الجزائري ebanking.BNA.dz، 2022/02/15، 19:31.

الشكل (03-02) الهيكل التنظيمي المركزي للبنك الوطني الجزائري

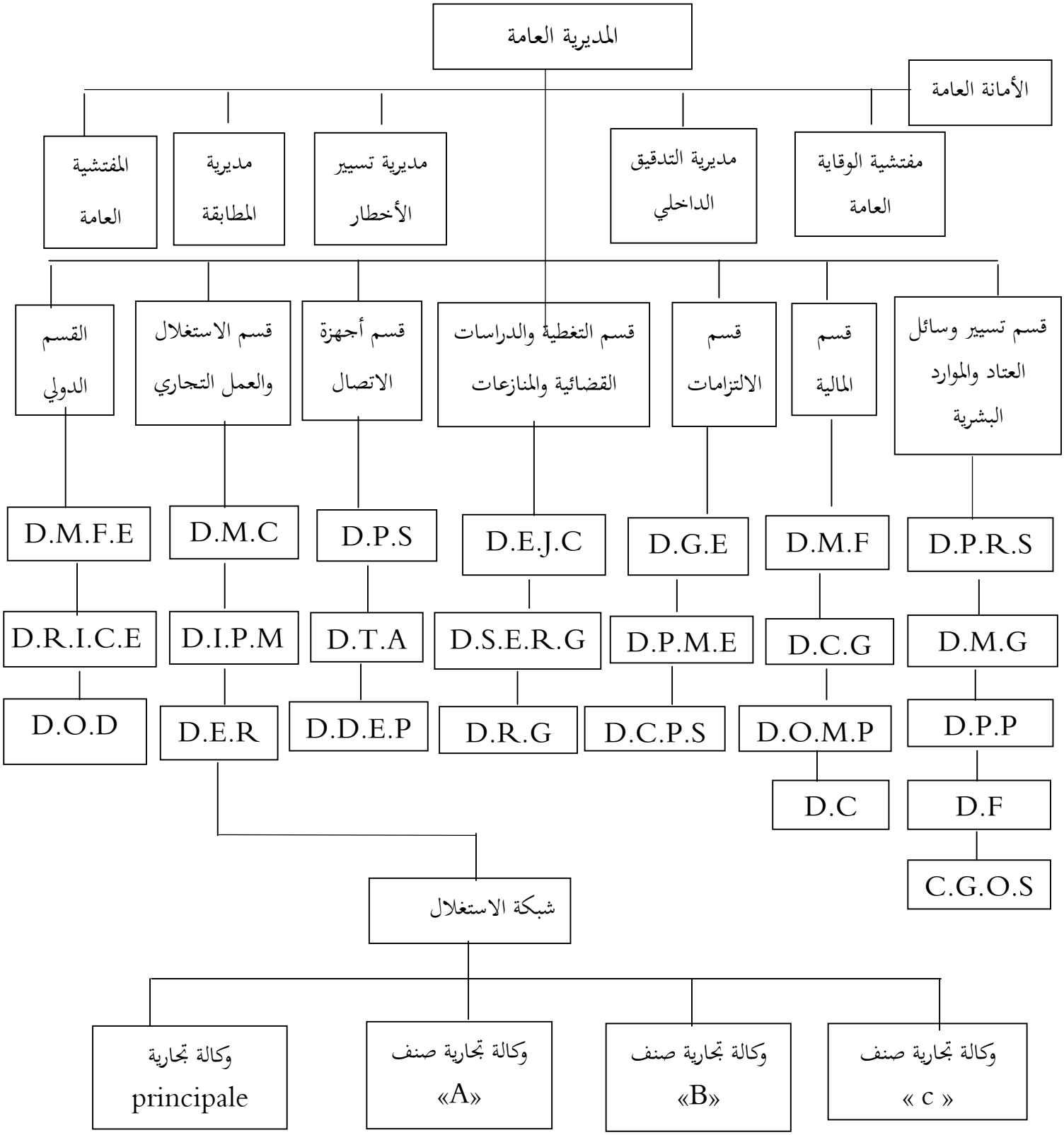

الهياكل التابعة للقسم الدولي

DMFE: مديرية التحركات المالية مع الخارج

DRICE: مديرية العلاقات الدولية والتجارة الخارجية

DOD: مديريات العمليات المسندية

الهياكل الملحقة بقسم الالتزامات

DGE: مديرية المؤسسات الكبرى

DPME: مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

DCPS:مديرية القروض للأفراد والقروض الخاصة

الهياكل الملحقة يقسم الاستغلال والعمل التجاري

DER:مديرية تأطير الشبكات

DMC:مديرية التسويق والاتصال

DIPM:مديرية وسائل الدفع والنقد

الهياكل الملحقة بقسم المالية

DC: مديرية المحاسبة

DOMP:مديرية تنظيم المناهج والإجراءات

DCG:مديرية مراقبة التسيير

DMF:مديرية السوق المالي

الهياكل الملحقة بقسم أجهزة الإعلام

DDEP:مديرية تطوير الدراسات والمشاريع

DTA:مديرية التكنولوجيا والهندسة

DPS:مديرية الإنتاج والخدمات

الهياكل الملحقة بقسم تسيير وسائل العتاد الموارد البشرية

DPRS:مديرية الموظفين والعلاقات الاجتماعية

DMG:مديرية الوسائل العامة

الهياكل الملحقة بقسم التغطية والدراسات القانونية والمنازعات

DPP:مديرية المحافظة على التراث

DSERC:مديرية المتابعة والتغطية وتحصيل القروض

DF:مديرية التكوين

DEJC:مديرية الدراسات القانونية والمنازعات

DRG:مديرية تحصيل الضمانات

المصدر: الموقع البنك الوطني الجزائري على الانترنت www.bna.dz

2022/03/15، 10:45.

2. الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري لوكالة تيارت "540"

نلخصه في الشكل التالي:

الشكل (03-03): الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري لوكالة تيارت "540"

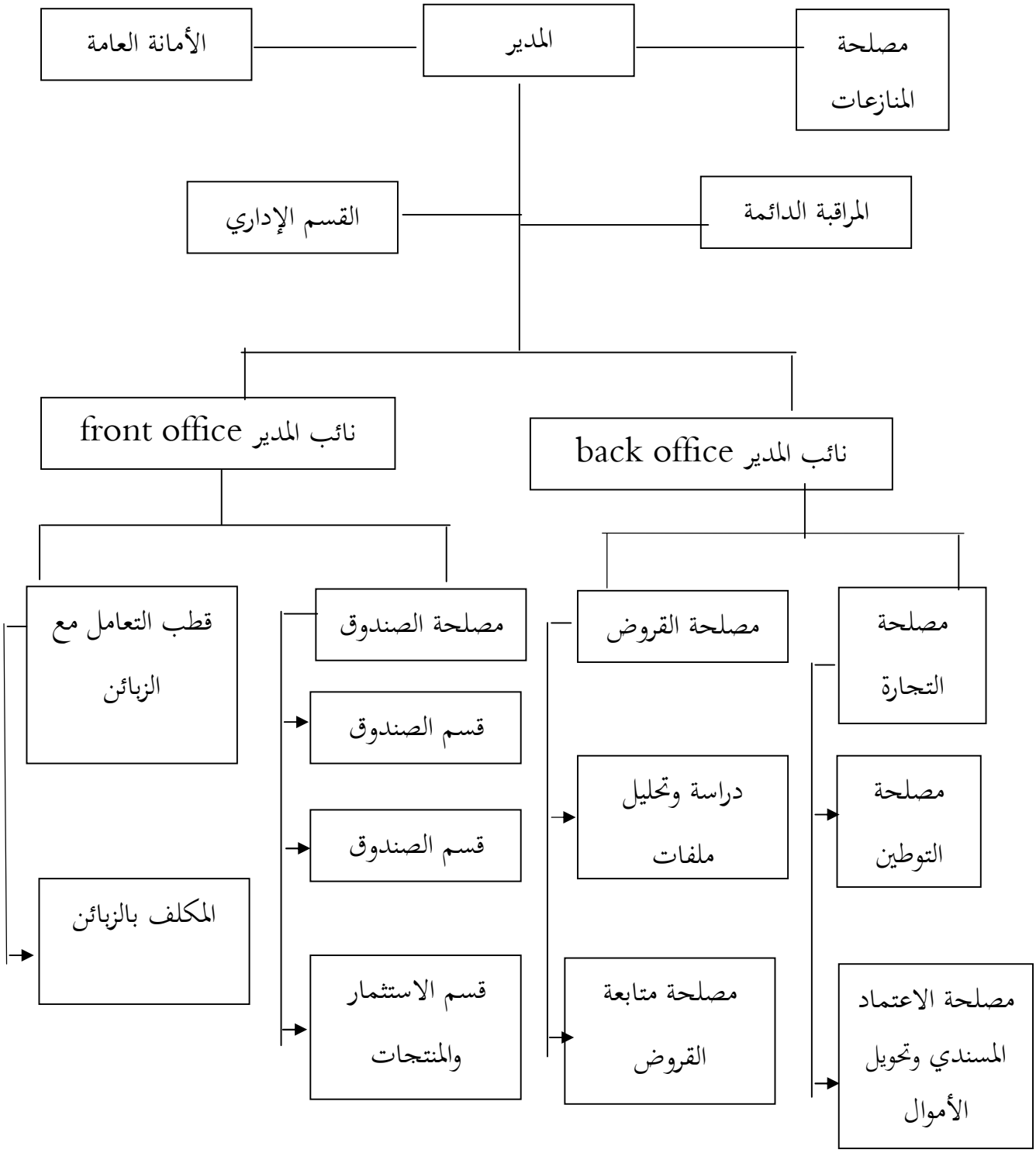

المصدر: وكالة البنك الوطني الجزائري لوكالة تيارت "540"، 2022/03/15، 11:01.

المبحث الثالث: تقييم المخاطر المالية البنكية للبنك الوطني الجزائري (BNA)

سوف نحاول من خلال هذا المبحث تطبيق نظام الأمريكي CAMLES على البنك الوطني الجزائري، حيث نقوم بتحليل كفاية رأس المال للبنك وتحليل جودة أصوله وكذلك تحليل ربحيته وسيولته بالإضافة إلى تطبيق نموذج الائتمان عليه من خلال عدة مؤشرات لتنبؤ بمخاطره.

المطلب الأول: تقييم المخاطر باستخدام نموذج "CAMLES "

سنقوم في هذا المطلب بعرض النتائج المتوصل إليها بناءا على المعلومات لدينا:

الفرع الأول: كفاية رأس المال للبنك الوطني الجزائري BNA

كفاية رأس المال هامش الأمان الذي تحفظ به المؤسسة لمواجهة المخاطر المحتملة بغية توفير الحماية للمودعين والمقرضين، ومن أجل تصنيف رأس المال نقوم بحساب النسبة التالية لخمس سنوات الأخيرة في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-04): نسبة رأس المال الأساسي إلى متوسط الأصول

نسبة رأس المال الأساسي إلى المتوسط= (رأس المال المدفوع+ احتياطات+ مؤونات قانونية+ أموال الأخطار المصرفية العامة – تثبيتات مشتركة للاستغلال)

السنوات / مؤشرات	2016	2017	2018	2019
رأس المال المدفوع	41.600.000	41600000	312955	416780
الاحتياطات	155567323	178987219	90573966	114406150
مؤونات قانونية	38172236	30045156	30088761	32089934
أموال الأخطار	92063068	102041054	108112786	119836510
النتيجة	31419896	29986747	35832	19064195
ترحيل من جديد	/	/	/	/

المصدر: من إعداد الطالبيتن بناءا على القوائم المالية لبنك (BNA)

يطرح منها ما يلي:

الجدول رقم (03-05) تثبيتات مشركة الاستغلال

التثبيتات المشتركة للاستغلال	238	250	270	256
ترحيل من جديد دائن	-	-	-	-

المصدر: من إعداد الطالبيتن بناءا على القوائم المالية لبنك (BNA)

نحصل على رأس المال الأساسي:

الجدول رقم (03-06): نسبة رأس المال الأساسي إلى المتوسط

رأس المال الأساسي	41600000	41600000	416580	416780
متوسط الأصول	7904000	8736000	7197965	1000272
رأس مال أساسي متوسط الأصول	%19	%21	%23	%24
التصنيف السنوي	1	1	1	1
التصنيف الكلي ل05سنوات	1			

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على القوائم المالية لبنك (BNA)

ونلاحظ من خلال الجدول (03-06) أن نسبة رأس المال الأساسي إلى المتوسط من الأصول غير مستقرة عبر السنوات الأربعة، في سنة 2016 كانت النسبة 19% بامتلاكه رأس مال حوالي 41600000 دينار جزائري وبمقارنتها ب (2017-2018-2019) ارتفاع رأس المال الأساسي إلى المتوسط على التوالي (19%، 21%، 23%، 24%) ويعود ذلك إلى إصدار البنك الوطني الجزائري وقراره في رفع رأس المال للبنك سنة 2018.

وحسب معيار تقييم ل CAMLES يعتبر كفاية رأس المال للبنك الوطني الجزائري جيد، ويحمل التصنيف رقم 1 خلال السنوات الأربعة.

الفرع الثاني: جودة الأصول للبنك الوطني الجزائري

تعتبر جودة الأصول معيار ذات أهمية خاصة في نظام التقييم المصرفي الأمريكي لأنها الجزء الحاسم في نشاط البنك ومن أجل معرفة مدى جودة أصول البنك نقوم بحساب النسب التالية:

1. نسبة التصنيف المرجع:

تقيس هذه النسبة حجم مخصصات الديون المتعثرة من حقوق الملكية والمخصصات، إذا كانت هذه النسب في انخفاض يعني أن البنك له حركة منتظمة في تحصيل أقساط القروض والفوائد.

$$\text{نسبة التصنيف المرجح} = \frac{\text{المخصصات}}{\text{حقوق الملكية + المخصصات}}$$

الجدول رقم (03-07): نسبة التصنيف المرجح

السنوات	2016	2017	2018	2019
مخصصات القطاع العام	56431055	45735249	1556861	1529067
مخصصات القطاع الخاص	20965730	31702679	45566838	87266334
المخصصات الاجمالية	77396785	77437928	47123699	88795401
رأس المال المدفوع	41600000	41600000	312955	416780
الاحتياطات	155567323	178987219	90573966	114406150
حقوق الملكية	22626164	48226615	67427732	68527744
نسبة التصنيف المرجح	(0.773) %77	(0.616) %61.62	(0.411) %41.13	(0.575) %57.53
التصنيف السنوي	2	2	2	1
التصنيف الكلي ل05 سنوات	2			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية لبنك BNA

ونلاحظ من خلال الجدول (03-07) أن نسبة التصنيف المرجح في انخفاض مستمر خلال السنوات الثلاث (2016، 2017، 2019) وترتفع في سنة 2019 هذا حسب معيار CAMLES وهي تقع بين مجال (70% إلى 40%) وهذا يعني أنها مرضية وهو ما يجعلنا نمنحها تصنيف رقم 02 أما سنة 2019 تمنح تصنيف رقم واحد (01) بمعنى جيدة.

2. نسبة إجمالي التصنيف:

تقيس هذه النسبة الحجم للقروض المتغيرة إلى حقوق الملكية والمخصصات فكلما قلت هذه النسبة كانت أفضل.

$$\text{نسبة إجمالي التصنيف} = \frac{\text{القروض المتعثرة}}{\text{حقوق الملكية} + \text{المخصصات}}$$

الجدول رقم (03-08): نسبة إجمالي التصنيف

	2016	2017	2018	2019
القروض المتعثرة خاصة بالقطاع العام	166797057	277338267	327426266	472426289
القروض المتعثرة خاصة القطاع الخاص	1384912137	1622181004	184281000	241213244
إجمالي القروض المتعثرة	1551709194	1899519271	511707266	713639533
حقوق الملكية	22626164	48226615	67427732	68527744
إجمالي مخصصات	77396785	77437928	47123699	88795401
التصنيف السنوي	15.51	15.11	44.6	45.3
التصنيف الكلي	5			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية لبنك BNA

ونلاحظ من خلال الجدول رقم (03-08) أن نسبة إجمالي التصنيف غير مستقرة خلال السنوات 04 بالنسبة لسنة 2017 بلغت 15.11% وذلك راجع إلى نسبة القروض المتعثرة وحسب معيار التقييم يمنح لها التصنيف رقم 05 وهي لأسوء، أما سنة 2019 نلاحظ ارتفاع النسبة إلى 45.3 بالرغم من هذا يمنح لها تصنيف 5 وأما التصنيف الكلي لسنوات الأربع يمنح لها تصنيف رقم 05.

الفرع الثالث: الربحية للبنك الوطني الجزائري

ولمعرفة الربحية نحسب النسب التالية:

1. معدل العائد للأصول:

ويقيس هذا المعدل مدى كفاية الإدارة في استخدام أصول البنك استخداما أمثل في تحقيق الأرباح من خلال الاستثمار بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على متوسط الأصول} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{متوسط الأصول}}$$

الجدول رقم (03-09): معدل العائد للأصول

	2016	2017	2018	2019
الأصول	2843371178	2828633272	379543232	406162203
متوسط الأصول	7904000	8736000	9214009	9428231
صافي الدخل	103558825	782818223	95704941	94076648
معدل العائد على متوسط الأصول	13.10	18.60	10.38	9.97
التصنيف السنوي	2	2	1	1
التصنيف الكلي	1			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية لبنك BNA

ونلاحظ من خلال الجدول (03-09) أن معدل العائد على متوسط الأصول في ارتفاع مستمر للسنين وهذا راجع إلى تزايد الأصول مع أرباح البنك، أي علاقة طردية وحب معيار التقييم تمنح رقم

التصنيف على التوالي (2-2-1-1) وهذا يعني أن البنك حقق أرباحا مرضية ويمنح تصنيف كلي رقم 01.

2. العائد على حقوق الملكية:

تؤخذ من جدول حسابات النتائج أو من الميزانية وذلك كل من صافي الدخل وحقوق الملكية.

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{حقوق الملكية}}$$

الجدول رقم (03-10): العائد على حقوق الملكية

	2016	2017	2018	2019
صافي الدخل	103558825	782818223	95704941	94076648
حقوق الملكية	22626164	48226615	67427732	68527744
النسبة	4.57	16.23	1.41	1.37
التصنيف السنوي	1	1	1	1
التصنيف الكلي	1			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية لبنك BNA

نلاحظ من خلال الجدول (03-10) أن المعدلات غير مستقرة نوعا ما وعودة الانخفاض من جديد لسنوات "2" الأخيرتين فكانت 2016 بمعدل 4.75% ثم تزايدت في 2017 إلى 16.23% ثم عودة انخفاضهما لسنتين متتاليتين (1.41%، 1.73%) وحسب معيار تقييم المصرفي تمنح التصنيف 1 ويدل على هذا البنك يمكنه توزيع الأرباح على مساهمين.

الفرع الرابع: سيولة البنك الوطني الجزائري BNA

يعتبر عنصر السيولة من العناصر الأساسية المكونة لنظام التقييم، فالبعض يعترونه أحد أهم الأسباب المؤدية لوقوع البنوك في المشاكل، وبالتالي فشلها في الوفاء بالتزاماتها وأهم النسب لحسابها ما يلي:

1. نسبة التمويل على الودائع:

تشير هذه النسب إلى مدى استخدام البنك للودائع لتلبية حاجيات الزبائن.

الجدول رقم (03-11): نسبة التمويل على البدائع

	2016	2017	2018	2019
القروض	1551709194	1899519271	511707266	713639533
الودائع	26852710	2107888	236307	339396
النسبة	57.78	90.14	65.43	67.51
التصنيف السنوي	2	5	1	1
التصنيف الكلي	2			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية لبنك BNA

ونلاحظ من خلال الجدول رقم (03-11) أن نسبة غير مستقرة عبر 04 سنوات بمقارنة الأسهم فإن سنة 2017 هي النسبة الأكبر 90% وبمعنى أن البنك يمنح القروض على حسب سيولته وحسب معيار التقييم يمنح التصنيف رقم 5 كما نلاحظ انخفاض إلى 57.78% في سنة 2016 و65.43% سنة 2018 و67.51% في سنة 2019.

2. نسبة القروض إلى إجمالي الأصول:

الجدول رقم (03-12): نسبة القروض إلى إجمالي الأصول

	2016	2017	2018	2019
القروض	1551709194	1899519271	511707266	713639533
الأصول	2843371178	2828633272	379543232	406162203
النسبة	%54.57	%67.15	%74.17	%56.91
التصنيف السنوي	4	3	1	2
التصنيف الكلي	3			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية لبنك BNA

ونلاحظ من خلال الجدول (03-12) أن نسبة في ارتفاع من سنة 2016 إلى 2018 وهذا لانخفاض نسبة القروض عن نسبة الأصول يمنح لها التصنيف 4-3-1 على التوالي ثم انخفاض النسبة إلى 56.91% لسنة 2019 ويمنح لها رقم التصنيف 2 أما متوسط التصنيف لسنوات الأربع "3".

الفرع الخامس: الإدارة

لتحليل هذا المؤشر لن نتمكن من جمع المعلومات اللازمة بسبب عدم تمكننا من إجراء مقابلة مع إدارة البنك بالإضافة إلى سرية المعلومات.

الفرع السادس: حسابية البنك الوطني الجزائري BNA لمخاطر سعر الفائدة

تعتبر هذه المخاطر أهم مؤشر يؤثر على البنك ومن بين أدوات قياس هذه المخاطر هي تحليل الفجوة وتحسب كالتالي:

الأصول ذات حسابية اتجاه سعر الفائدة– الخصوم ذات حسابية اتجاه سعر الفائدة

الجدول رقم (03-13): حساب الفجوة

	2016	2017	2018	2019
الأصول ذات حساب للتغيير في أسعار فائدة	78034835	38681034	337316817	431208241
حقوق على المؤسسات المالية	-	-	-	-
حقوق العملاء	995757495	909258521	1806662078	419512117
أسهم وسندات ذات مردودية متغيرة	-	-	-	-
مساهمات ونشاط المحفظة	280000	250000	270000	256000
الخصوم ذات الحساسية للتغيير في سعر الفائدة	535633	536812	537377	537603
ديون بذمة المؤسسات المالية	195741959	158992098	243452166	454327409
ودائع العملاء	1673844881	1834455739	1982925888	454327409
خصوم أخرى	140671583	110962924	117077585	139136132

ديون تابعة	14000000	194000000	208002425	207485319
الفجوة	(77499202)	(38144222)	(336779440)	(430670638)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية لبنك BNA

نلاحظ من خلال الجدول (03-12) أن الخصوم الحساسة للتغير في أسعار الفائدة أصغر من الأصول الحساسة للتغيير في أسعار الفائدة وبما أن الفجوة سالبة خلال السنوات الأربع يعد أن ارتفاع الفوائد سيجعل البنك يخسر وانخفاضها سيجعله يربح.

الجدول رقم (03-14): التقييم الكلي للبنك

	2016	2017	2018	2019
تصنيف رأس المال	1	1	1	1
تصنيف جودة الأصول	2	2	2	1
تصنيف الربحة	2	1	1	1
التصنيف السنوي	5	3	1	1
التصنيف الكلي	2	5	2	3
التصنيف الكلي لسنوات الخمسة	1			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية لبنك BNA

من خلال الجدول رقم (03-14) نلاحظ أن معيار CAMLES يمنح للسنوات الخمس تصنيف رقم 01 بمعنى أن البنك الجزائري BNA في وضعية مالية جديدة.

المطلب الثاني: تقييم المخاطر باستخدام نموذج الائتمان

وندرس مايلي:

أولا: منهجية الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على أهم المؤشرات والنسب المالية التي تعطي أفضل الدلالات اللازمة لصياغة هذا النموذج والمتعلق بإمكانية التنبؤ بالمخاطر قبل حدوثها بفترة كافية بغرض تحليل التميزي الخطب متعدد المتغيرات.

يجعل التحليل التميزي على إيجاد العلاقة المتبادلة بين المتغيرات المستقلة المختلفة إضافة إلى تقليل درجة التداخل بين المجموعات إلى أدنى درجة ممكنة أو تعظيم درجة التباعد وتأخذ المعادلة التمييزية الشكل التالي:

$$Z=x1A1+x2A2+\ldots\ldots\ldots+xh\ An+constant$$

حيث:

Z: علامة (scare) المعادلة التمييزية

X: المتغيرات المستقلة لنموذج

A: القيم الفعلية للمتغيرات التمييزية

n: عدد المتغيرات التمييزية المكونة للمعادلة التمييزية

ثانيا: عينة الدراسة

تتمثل في المصرف محل الدراسة وهو البنك الوطني الجزائري BNA

ثالثا: متغيرات الدراسة:

تشكل المؤشرات المالية في هذه الدراسة المتغيرات المستقلة التي تم اختيارها لقدرتها على التمييز لبناء نموذج يستخدم في التنبؤ بالمخاطر، وقد بلغت خمسة مؤشرات مالية لسنوات (2016-2019) كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (03-15): المؤشرات المستخدمة في تحليل بناء النموذج

1	رأس العامل إلى إجمالي الأصول
2	الأرباح المحتجزة إلى إجمالي الأصول
3	الربح قبل الفوائد إلى إجمالي الأصول
4	الأموال الخاصة إلى إجمالي الأصول
5	المبيعات إلى إجمالي الأصول

رابعا: تقدير النموذج للتنبؤ بالمخاطر

لقد تم ادخال المعطيات التالية والخاصة بمتغيرات النموذج على برنامج SPSS

الجدول رقم (03-16): نسب المؤشرات المكونة للنموذج

A_5	A_4	A_3	A_2	A_1	
0.0347	0.0034	0.0322	0.00001	0.1044	2016
0.0409	0.0196	0.0338	0.0100	0.0714	2017
0.029	0.0807	0.0368	0.0096	0.0817	2018
0.0413	0.0074	0.0357	0.0088	0.2073	2019

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية لبنك BNA

وكانت نتائج تقدير النموذج كالتالي:

Dépendent variable : Z
Melhad least squares
Date : 03/18/22 time : 13 :51
Included abservations : 12

variable	cofficient	Std. Error	t-statistic	Prob
C	-0.034564	0.194073	-0.17.8097	0.8645
X1	-0.053190	0.213280	-0.249042	0.8116
X2	0.025504	0.384245	0.066374	0.9492
X3	3.171915	0.416215	0.494359	0.6385
X4	-0.514152	0.629025	-0.817379	0.449
X5	0.130422	0.450257	0.289662	0.7818
R. Squared	0.550708	Mean dependent var	0.057383	
Adjusted R.	0.547034	S.D dependent var	0.018987	
Squared	0.023693	Akaike info certeran	-4.340436	
S.E of regression	0.003368	Schwanz cnterian	-4.097983	
Sum squared	32.04262	f-statistic	4.212942	
resid	3.126710	Prab(f-stati|stic)	0.944636	
Lag likelihaad				
Durbin-wagsan				
stat				

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية لبنك BNA

نلاحظ أن معامل التحديد مقبول احصائيا حيث يقدر ب 0.55 وهذا يفسر أن النسب المالية الخمسة تشرح متغير العلامة 2 بالنسبة 55% رغم عدم المعنوية للمعالم الفردية للنموذج إلا أن إحصائية فيشير المحسوبة والمقدرة ب 4:21 أكبر من فيشير حسب الجدول مما يجعلنا نرفض فرضية العدم، إلا أننا سنحاول استخدام النموذج للتنبؤ بقيم العلامة التمييزية 2 والتي تدل على تعثر وعدم تعثر المصرف.

خامسا: ترتيب النسب وفق لقيمة المعامل التمييزي حسب أفضليتها

الجدول رقم (03-17): المعاملات التمييزية

النسب المالية	المعامل التمييزي
الربح قبل الفوائد والضريبة إلى إجمالي الأصول	3.171
المبيعات إلى إجمالي الأصول	0.130
الأرباح المحتجزة إلى إجمالي الأصول	0.025
الأموال الخاصة إلى إجمالي الأصول	-0.514
رأس مال العامل إلى إجمالي الأصول	-0.053

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية لبنك BNA

من خلال الجدول (03-17) نلاحظ أن المتغير الذي تكون قيمة معاملة المطلقة كبيرة يساهم بشكل كبير في بناء المعادلة التمييزية، كما تدل إشارة المعامل التميزي عن اتجاه التعثر، وإذا كانت إشارة المعامل التمييزي موجبة فإن زيادته تعني أنه يعمل باتجاه طردي أي نحو زيادة التعثر، وإذا كانت إشارة المعامل التميزي سالبة فإن ذلك يعني أن زيادته تعني أنه يعمل باتجاه عكسي نحو تخفيض التعثر، حيث نلاحظ أن كل من نسبة الأموال الخاصة إلى إجمالي الأصول والأرباح المحتجزة إلى إجمالي الأصول يساهمان في زيادة التعثر.

سادسا: تقييم وضعية البنك وفق لنموذج التقدير

لقد تم حساب قيم العلامة التمييزية 2 لسنوات (2016-2019) للبنك الوطني الجزائري وكانت كالتالي:

الجدول رقم (03-18): يوضح العلامة التمييزية وحالة التطبيق حسب النموذج المقتدر

السنوات	العلامة التمييزية 2	حالة البنك حسب النموذج المقتدر
2016	-0.026	غير متعثر

2017	-0.027	غير متعثر
2018	-0.029	غير متعثر
2019	-0.034	غير متعثر

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية لبنك BNA وبرنامج SPSS

من خلال الجدول (03-18) نلاحظ أن بنك BNA يمر بمرحلة سليمة وله القدرة على مواجهة المخاطر إذا فهو مصرف غير متعثر ولا يعاني من مخاطر مالية الكترونية ويتميز بوضعية مالية جيدة.

المطلب الثالث: تحليل النتائج وتقييم الوضعية المالية لبنك الوطني الجزائري BNA

أ. تحليل النتائج

تزود البنوك بنظرة عن المستقبل له أهمية في إدارة المخاطر وحقيقة أنه بدورها سوف يكون تنفيذ الاستراتيجية مقصورا على قواعد ارشادية تجارية دون النظر لتأثيرها على مفاضلة المخاطرة والتحكم في هذه المخاطر عامل رئيسي في الربحية والميزة التنافسية ولهذا حاولنا تطبيق النماذج (CAMLES، وALTMEN) داخل البنك الوطني الجزائري BNA فرع ولاية تيارت.

وتمثلت طريقة (CAMLES) في مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية ومعرفة درجة تصنيف وتعتبر هذه الطريقة احدى الوسائل الرقابية المباشرة التي تمت عن طريق التفتيش الميداني حيث اعتمدت السلطات الرقابية في أمريكا على الأخذ بنتائج معيار (CAMLES) في اتخاذ القرارات وتمثل هذا البرنامج في العناصر التالية:

كفاية رأس المال	capital adequacy
جودة الأصول	assent quality
جودة الإدارة	management quality
إدارة الربحية	earning management
درجة السيول	liquidity positian
الحساسية اتجاه مخاطر السوق	sensitivity to market risk

حيث بالنسبة للبنك الوطني الجزائري BNA فإنه يسجل حسب هذا المعيار:

أ. كفاية رأس المال للبنك الوطني الجزائري جيد ويحمل التصنيف رقم 01.

ب. جودة الأصول جيدة تجعل نتائج مرضية بتصنيف رقم 2.

ج. الإدارة لم نتمكن من دراسة هذا المؤشر.

د. البنك حقق أرباحا مرضية ويمنح تصنيف رقم 1.

هـ. **درجة السيولة:** البنك يمنح قروض على حسب التقييم ويمنح التصنيف رقم 5 كتصنيف كلي لدرجة سيولته.

و. **الحساسية اتجاه مخاطر السوق:** ولدراسة هذا المؤشر تم تحليل الفجوة واستخدامنا نموذج ثاني تمثل في (Altman)

حيث قام Altman بتطوير نموذجه مستخدما النسب المالية معتمدي على أسلوب تحليل الانحدار التمييزي واستطعنا نمن خلال هذا النموذج تمييز ما إن كانت هذه المؤسسة المالية BNA ناجحة أو فاشلة.

حيث تقوم غالبية البنوك بتطبيق النموذج لا له من مميزات ترتكز في توفر المعلومات اللازمة لتطبيق ودرجة ثقة عالية في نتائجه إلا أنه في ذات الوقت يعاني من عدد من العيوب أهمها اعتماده على بيانات تاريخية وتجاهله للمعلومات الغير كمية كما أن معادلة هذا النموذج ناتجة عن تطبيقه على مؤسسات غير أمريكية، أي تطبيق هذا النموذج في المؤسسات الأمريكية لم يعطي النتائج المرغوبة وهذا راجع لوجود مجوعة من المعيقات العملية أما بالنسبة للدول العربية قد تم تعديل معادلته حسب طبيعة المؤسسات والنظام السائد فيها.

ب. تقييم الوضعية المالية لبنك الوطني الجزائري BNA

حسب المعياريين GAMLES وALTMAN فإن البنك الوطني الجزائري BNA فرع تيارت في وضعية مالية جيدة خلال 04 سنوات المعنية بالدراسة (2016-2017-2018-2019) بتصنيفات جيدة ونتائج مرضية.

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا في هذا الفصل تطبيق نظام الدفع الالكتروني على البنك الوطني الجزائري BNA إضافة إلى اعتمادنا في تحليلنا للمخاطر المالية الناجمة عن هذا النظام لمجموعة من النماذج والنسب حيث تبين لنا أن نظام التقييم يكشف عن نقاط القوة والضعف وأن نموذج الائتمان له القدرة على التنبؤ بالمخاطر.

حيث توصلنا إلى أن البنك الوطني الجزائري له أداء ووضعية مالية جيدة خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2016 إلى سنة 2020 وبالتالي هو مصرف غير متعثرة.

الخاتمة

خاتمة:

أفرزت المستجدات والتطورات العالمية المعاصرة التي شهدتها المصارف تحديات كبيرة والتي فرضت على مصارف اليوم وخاصة تلك المصنفة من الدرجة الثانية من حيث درجة المخاطر، ومنها المصارف الجزائرية والعربية على حد السواء تحديات لضمان بقائها وتحقيق أهدافها وإعطاء إدارة المخاطر العناية التي تستحقها لتبقى هذه ضمن الحدود القابلة للسيطرة، لأن إدارة المخاطر هي ضمان البقاء في السوق وليس إلغاء المخاطر كليا لأن هذا غير ممكن إن لم يكن مستحيلا، ولذلك فإن المصارف تسعى للقيام بالعديد من الاستراتيجيات لتحكم والحد من هذه المخاطر وخاصة مخاطر الائتمان لأنها تعتبر السبب الرئيسي لقلق الصيارفة على السيرورة الحسنة لنشاط العمل المصرفي وعليه فإن أحسن احتياط يأخذه المصرف هو التأكد والتحقق من الصحة المالية للمؤسسات.

فإدارة المخاطر اليوم تعد أهم أولويات المؤسسات المصرفية ولإنجاح إدارة المخاطر المصرفية يتطلب من المصارف الإدارة السليمة لهذه المخاطر وضمان السير الحسن للعمليات المصرفية اليومية المعقدة يتوقفان بالدرجة الأولى على فعالية الرقابة الداخلية ومراجعة الحسابات، وتطوير البيئة الملائمة لإدارة هذه المخاطر، سواء لتخفيف منها أو التحكم فيها وذلك من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات ومتابعة المؤثرات الخارجية ومحاربة كل أوجه الغش والاحتيال.

بالرغم من الإصلاحات والمستجدات التي بذلتها الجزائر في مجال الدفع الالكتروني إلا أن المشكلة الحقيقية التي تعاني منها هذه المصارف ليست مشكلة قوانين بالدرجة الأولى، وإنما تكمن في كيفية ضبط معايير دقيقة لقياس فعاليتها وعدم الاكتفاء بتعديل النصوص التشريعية بل وعصرنت التجهيزات وإدخال الشبكة المعلوماتية بين الفروج والمصارف لتكوين الأفراد إداريا وفنيا.

نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال ما تقدم في البحث استطعنا اختيار فرضيات البحث ويتضح ذلك على النحو الآتي:

- **بالنسبة للفرضية الأولى:** النظام الالكتروني يسمح بمعالجة كم هائل من المعاملات بسرعة فائقة وأقل تكلفة في زمن قصير.
  - من خلال دراستنا نجد: النظام الالكتروني نظام حديث قام بتسهيل المعاملات وتحقيق نتائج مرضية داخل المؤسسات في أزمنة قصيرة مما يثبت صحة الفرضية.

- **بالنسبة للفرضية الثانية:** لا تزال المنظومة المصرفية الجزائرية بحاجة إلى تفعيل إدارة المخاطر داخل وحدتها.
- من خلال دراستنا للنظام المصرفي الجزائري وواقع نظام الدفع الالكتروني داخله نجد أنه برغم من الإصلاحات التي مر بها هذا النظام داخل المنظومة الجزائرية إلا أنه ارتبط بمجموعة من العوائق ولا سيما مجموعة من المخاطر الناجمة عن تطبيقه والتي لا تزال الجزائر تسعى لإيجاد حلول لها أو بالأحرى لإدارتها داخل وحداتها وهذا ما يثبت صحة هذه الفرعية.
- **بالنسبة للفرضية الثالثة:** "يساهم معيار GAMLES في تقييم إداء المصارف والمساعدة على اتخاذ القرارات" ومن خلال دراستنا وتطبيقنا لهذا المعيار داخل البنك الوطني BNA توصلنا لنتائج تثبت أن هذا المعيار مؤشر مهم لتقييم الأداء والمساعدة على اتخاذ القرارات الإدارية للبنك مما يثبت صحة الفرضية.
- **بالنسبة للفرضية الرابعة:** "يعمل نموذج ALTMAN على إعطاء صورة واضحة عن الأوضاع المالية التي يمكن من خلالها التنبؤ بأوضاع المصارف" ومن خلال دراستنا لنموذج ALTMAN تبين لنا الصورة الحقيقية عن الوضعية المالية للبنك الوطني BNA وبالتالي معرفة ما إن كان البنك متعثر أو غير متعثر وكذا التنبؤ بأوضاع المالية مستقبلا ورسم خطط مسطرة بها مما يثبت صحة هذه الفرضية.

النتائج:

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- ✓ إن إدارة المخاطر المصرفية هي ضرورة لإنجاح المصارف واستمرارية عملها.
- ✓ تعد الرقابة الفعالة شرطا أساسيا مسبقا لتحقيق سلامة القطاع المصرفي.
- ✓ لا تزال البنوك الجزائرية بحاجة لتفعيل إدارة المخاطر داخل مصارفها.
- ✓ افتقار الجزائر لنظام دفع الكتروني حديث فعال وكفؤ.
- ✓ عدم توفر نصوص تشريعية تحدد تقنيات تغطية وقياس المخاطر المالية.
- ✓ غياب ثقافة مصرفية في المجتمع الجزائري.
- ✓ ارتفاع تكلفة إنشاء وصيانة الهياكل القاعدية المتعلقة بوسائل الدفع الالكترونية في البنوك الجزائرية.
- ✓ المخاطر المالية الناتجة عن نظام الدفع الالكتروني تحتاج نظام رقابي فعال محكم.

- ✓ يتميز البنك الوطني الجزائري حسب نظام GAMELES ونموذج ALTMAN بوظيفة مالية جيدة.
- ✓ إفراز وسائل الدفع الالكترونية عيوب وعراقيل لم تؤهلنا للإحلال مكان التقليدية بعد في الجزائر والعالم ككل.

التوصيات:

ومن أجل إنجاح نظام الدفع الالكتروني في الجزائر وعلى ضوء النتائج المتوصل لها لابد لنا من تقديم مجوعة من التوصيات التالية:

- ✓ الإسراع في تنفيذ برامج عصرنة نظام الدفع ووسائل الدفع الالكترونية للاستفادة من المزايا التي تقدمها.
- ✓ تقوية البنية التحتية للجهاز المصرفي وذلك بزيادة الانفاق الاستثماري في مجال تكنولوجيا المعلومات.
- ✓ الارتقاء بالعنصر البشري وذلك بإجراء دورات تدريبية خارج الوطن، والاستعانة بذوي الخبرة والاستثمار الدولية على استخدام أحدث نظم الدفع الالكتروني.
- ✓ وضع أساليب داخل البنوك كاستخدام الإعلام السمعي والبصري التي لها تأثير على العملاء.
- ✓ على كل بنك أن يعمل على تعميم الربط الالكتروني بين جميع الوكالات من أجل إيصال خدمة نظام الدفع الالكتروني إلى أكبر شريحة من المتعاملين سواء كانوا تجار أو عملاء أو حتى بنوك أخرى.

أفاق البحث:

بالرغم من محاولة الإلمام بنظام الدفع الالكتروني من خلال هذا البحث، إلا أن هناك جوانب عديدة لم نتطرق لها ذات أهمية بالغة طرحتها لنا وسائل الدفع الالكترونية كالسياسة النقدية والضريبة وكذلك القيام بما يسمى بالحوكمة الالكترونية التي يستوجب على البنوك الجزائرية والتي تتضمن العديد من المشاريع منها:

- الصيرفة الالكترونية.
- الحوكمة الالكترونية داخل المصارف.
- رقابة نظام الدفع الالكتروني.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

- أبو الهيجاء محمد إبراهيم، "التعاقد بالبيع بواسطة الأنترنيت"، الطبعة 1، دار العلمية الدولية ومكتبة الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
- بن داود ابراهيم، "الرقابة المالية على النفقات العامة في القانون الجزائري المقارن"، دار كتاب الحديث، الجزائر، 2012م، ص22. موسى آدم عيسى"أثار التغيرات في قيمة وكيفية معالجتها في الاقتصاد الإسلامي" مجمع البركة إدارة التطوير والبحوث، قسم الدراسات والبحوث الشرعية، جدة، 1993.
- الجنيهي منير والجنيهي ممدوح، البنوك الالكترونية، دار الفطر الجامعي، الإسكندرية، 2005.
- حجازي بيومي عبد الفتاح، النظام القانوني لحماية الحكومة الالكترونية، الجزء الأول، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2003.
- حرقوس مدني "الكامل في الاقتصاد، دار الآفاق، الأبيار، الجزائر العاصمة، 2000.
- حماد عبد العلي طارق، "التجارة الالكترونية" الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009.
- رحيم حسين "الاقتصاد المعرفي"، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2009.
- رضا صاحب أبو أحمد آل علي، إدارة المصارف مدخل تحليلي معاصر، دار الفكر للطباعة والنشر وتوزيع، عمان 2002.
- رضوان فايز نعيم، "بطاقات الوفاء" مكتبة الجلاء الجديدة، مصر، 1990.
- الرومي محمد أمين، "التعاقد الالكتروني عبر الانترنيت"، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2004.
- صبحي نادرس قريصة، مدحت محمد عقاد "النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1983.
- عبد الناصر براني أبو شهد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية"، دار الفنائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
- علي محمد أحمد أبو الغز "التجارة الالكترونية وأحكامها في الفقه الإسلامي"، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

- عيد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو،"إدارة الخطر والتأمين"، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2009.
- غالب عوض وبلعربي عبد الحفيظ، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
- غنام شريف محمد، محفظة النقود الالكترونية، دار النهضة العربية، مصر، 2003، ص12.
- محفوظ لعشب، الوجيز في القانون المصرفي الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
- محمود حسين منصور، المسؤولية الالكترونية"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003.
- مروان عطون "النظريات النقدية"، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، 1989.

المذكرات الأطروحات:

- بن عياد محمد، التكنولوجيا الالكترونية البنكية، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في ع.تسيير، تخصص بنوك، كلية علوم اقتصادية، تجارية، وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2003.
- بوزيدي، "إدارة المخاطر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2008-2009.
- بوزيدي، "إدارة المخاطر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2008-2009.
- تومي أحمد، مكاوي عيسى، "إدارة المخاطر المالية في مؤسسات التأمين، دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات"CAAT ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة ماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بويرة، 2017-2018.
- جعفري نسرين، "الرقابة المالية على التنفيذ النفقات العامة دراسة حالة الرقابة المالية لدى ولاية أم البواقي، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2015-2016.

- حمزي سيد أحمد: تحديث وسائل الدفع كعنصر لتأهيل النظام المصرفي الجزائري، مذكرة تخرج ضمن نيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية ع. إ وع.ت، جامعة الجزائر، 2002.
- زيدان محمد، "دور التسويق في القطاع المصرفي حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية"، مذكرة تخرج تدخل ضمن نيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط. ك.ع.إو.ع.ت جامعة الجزائر، 2004-2005 .
- عبادلية سارة، إحلال وسائل الدفع التقليدية بالإلكترونية، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية وتجارية وتسيير، قسم علوم تسيير، تخصص تأمينات والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية. ع.ت.ع.تسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، 2011-2012. .
- عبدلي لطيفة، "دور مكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة الاسمنت SCIS سعيدة" مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير مدرسة دكتوراه، جامعة أبي قايد تلمسان، 2011-2012.
- مراد عودة، واقع وتأثير تكنولوجيا الاعلام والاتصال على أنشطة البنوك الجزائرية، مذكرة تخرج تدخل ضمن نيل متطلبات شهادة الماستر في علوم التسيير«LMD» ، تخصص تأمينات وبنوك، جامعة ابن خلدون تيارت،2010.
- نسيمة بروال، "استراتيجية إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية"، مذكرة تخرج ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع استراتيجية مالية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2010-2011.

المجلات:

- إبراهيم بختي، الأنترنيت في الجزائر، مجلة الباحث، العدد الأول، جامعة ورقاة 2002.
- بريش عبد القادر وزهير غرابة، مقررات بازل 3 ودورها في تحقيق مبادئ الحوكمة وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي العالمي، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة شلف، العدد 01، 2015.
- البنوك الالكترونية، مجلة البنك لأهلي المصري، اتحاد المصارف العربية، مجلة اقتصادية، عدد 3، سنة 2002.
- شارفي ناصر، "تحديث النظام المصرفي الجزائري"، مجلة آفاق، العدد05، الجمعية العلمية الثقافية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 2016.

- عبد الله بلوناس، كرغلي أسماء، "المدخل التقليدي والمدخل الحديث في إدارة مخاطر منظمات الأعمال" المجلة الدولية للأداء الاقتصادي جامعة أحمد بوقرة بومرداس، مخبر أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وفي ظل الحركية الاقتصادية الدولية، العدد الأول، جوان 2018.
- مداني بن بلغيث، عبد الله إبراهيمي، "تسيير خطة المؤسسة"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة (عدد 3، 2004).
- مركز البحوث المالية والمصرفية، البطاقات الذكية والتحديات القانونية والرقابية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 7، العدد4، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 1998.
- نواف عبد الله باتورة، أنواع بطاقات الائتمان وأشهر مصدريها، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، المجلد السادس، العدد الرابع، 1998.

ملتقيات وندوات:

- عبد المنعم محمد لطيب والنيل حمد، "العولمة وآثارها الاقتصادية على المصارف "نظرة شمولية"، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية (واقع وتحديات)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الاجتماعية 14 و15 ديسمبر 2004، جامعة بن بو علي، شلف.

المواد القانونية:

- المادة 09 الأمر 03-11 الصادر بتاريخ 26 أوت 2003، المتعلق بقانون النقد والقرض.
- المادة 35، الأمر 03-11، الصادر بتاريخ 26 أوت 2003، المتعلق بقانون النقد والقرض.

المنشورات الجامعية:

- محمد خير العكام، "الرقابة المالية" منشورات الجامعة الافتراضية السورية الجمهورية الغربية السورية، 2018.

المطبوعات الجامعية:

- عبد الحق بوعتروس "مدخل للاقتصاد النقدي والمصرفي"، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2003.

المواقع الالكترونية:

- http://www.pttiladelphia.edu.jo/arabic/raserch/23.doc. Consulte le : 03/12/2021, 15 :04.
- master card –company fact sheet. Consulted : 03-12-2021 mastercardinternational.com
- البنوك الالكترونية، تاريخ الاطلاع 2021/12/01، www-arablw.orge-10:48 : barking-cloci/CBDS-CBDS/ COMPUTER BASED DELIVERT SYSTEMS.
- البنوك الالكترونية، تاريخ الاطلاع 2021/12/01، www_arablaw.orge-barking-cleci
- تقنيات التجارة الالكترونية "الدفعات المالية الآمنة" تاريخ الاطلاع: 2021/11/26 على الموقع الالكتروني www.ecommercetechnology.org
- الشافي محمد إبراهيم محمود، النقود الالكترونية، الهيئة العليا لتطوير الرياض، المال والاقتصاد، تاريخى الاطلاع 26-11-2021 www.arriadh.com
- الموقع الالكتروني للبنك الوطني الجزائري15/02/2022 ebanking.BNA.dz
- هلا أبو حجلة، وسائل الدفع الالكترونية تحفز الاقتصاد، تاريخ الاطلاع 2021/12/03 ، www.qddustovr.com

الملخص:

تعد الصناعات المصرفية من أكثر الصناعات تعرضا للمخاطر، حيث تزايدت هذه المخاطر وتغيرت طبيعتها في ظل التطور التكنولوجي الحاصل ومن أجل ذلك وجب على القطاع المصرفي السعي لتطوير قدراته التنافسية لتلك المخاطر.

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم المخاطر المصرفية الناجمة عن ظهور نظام جيدي يسمى "نظام الدفع الالكتروني" باستخدام نموذج CAMLES الذي يتم من خلاله تحليل الوضعية المالية المصرف والذي يعتمد على ستة مؤشرات تتمثل في كفاية رأس المال، جودة الأصول، جودة الإدراك، إدارة الربحية، درجة السيولة إضافة إلى نموذج Altman (الائتمان) للتنبؤ بالمخاطر المستقبلية والذي يعتمد هو الآخر على 05 مؤشرات مالية.

وكانت النتائج المتوصل إليها تتلخص في كون البنك الوطني الجزائري BNA وكالة تيارت لا يعاني من مخاطر مصرفية حسب تحليل النموذجين كما يمكن القول أنه مصرف غير متعثر.

الكلمات المفتاحية: نظام الدفع الالكتروني– المخاطر المصرفية – إدارة المخاطر.

Résumé:

Les industries bancaires sont parmi les industries les plus exposées aux risques, car ces risques se sont accrus et leur nature a changé à la lumière du développement technologique qui a eu lieu, et pour cela le secteur bancaire doit s'efforcer de développer ses capacités compétitives pour ces risques.

Cette étude vise à évaluer les risques bancaires résultant de l'émergence du système JEDI dit « système de paiement électronique » à l'aide du modèle CAMLES, à travers lequel la situation financière de la banque est analysée, qui dépend de six indicateurs : adéquation des fonds propres, qualité des actifs, qualité de perception, gestion de la rentabilité, degré de liquidité en plus du modèle Altman (crédit) pour prédire les risques futurs, qui se base également sur 05 indicateurs financiers.

Les résultats ont été résumés dans le fait que la Banque nationale algérienne BNA, l'agence de Tiaret, ne souffre pas de risques bancaires, selon l'analyse des deux modèles, et on peut aussi dire qu'elle est une banque non performante.

Mots clés : monétique - risques bancaires - gestion des risques.